

د. أحمد المتوكل

الوظيفة والبنية

مقارنات وظيفية لبعض قضايا
التركيب في اللغة العربية

مكتبة
الجامعة

د. أحمد المتوكل

الوظيفة والبنية

**مقاربات وظيفية لبعض قضايا
التركيب في اللغة العربية**

ردمک ۱ - ۰۲ - ۸۰۶ - ۹۹۸۱

قائمة الرموز المستعملة

الوظائف التداولية :

مح = محور
بُؤجد = بُورة جديدة
بُؤمقا = بُورة مقابلة
بُؤنق = بُورة انتقاء
بُؤحص = بُورة حصر
بُؤث = بُورة ثبيت
بُؤقب = بُورة قلب

المقولات :

ف = فعل
تد = تدليل
تذ = تذيت
مض = مضي
حضر = حاضر
تا = تام
غ تا = غير تام
خب = خبر
سه = استفهام
ع = معرفة
ن = نكرة
ذ = مذكر
ث = مؤنث
نف = نفي

م، = موقع المنادي
م، = موقع المبادأ
م، = موقع الذيل
م، = موقع الأدوات الصدور

الوظائف الدلالية :

مھ = موقع المخور	منف = منفذ
أو اسم الاستفهام	متق = متقبل
أو بورة الانتقاء	مستق = مستقبل
م آ = موقع المخور	منض = متوسط
ف = موقع الفعل	زم = زمان
فا = موقع الفاعل	مك = مكان
مف = موقع المفعول	الوظائف التركيبية
ط = موقع الرابط	فا = فاعل
ص = حيز موعدي	مف = مفعول

رموز عامة :

π = محول اعتباطي
 (س١ ... س٤) = متغيرات الموضوعات
 (ص١ ... ص٤) = متغيرات اللواحق

← = «يت موقع في»

تصدير

ترمي الدراسات الثلاث التي يحتويها هذا الكتاب إلى معالجة ثلات زمر من القضايا التي نوليهما أهمية خاصة . وتكون أهمية هذه القضايا في جانبيين اثنين : جانب مراسي وجانب نظري .

أ - لأنجد ، لحد الآن في أدبيات النحو الوظيفي (ولا في أدبيات الأنجاء المنمذجة على أساس الانطلاق من بنية منطقية دلالية نحو بنية صرفية تركيةية بصفة عامة) دراسات جادة تستهدف ضبط الاوليات التي تهي برصد العلاقة بين «الحد» (بوصفه بنية منطقية دلالية) و «المركب» (باعتباره بنية صرفية تركيةية) . سعياً إلى ملء هذا الفراغ ، نحاول في الدراسة الأولى من هذا الكتاب ، «من الحد إلى المركب» ، أن نضع الصياغة الشاملة والدققة لأهم القواعد الكفيلة بنقل وحدات البنية الحملية (البنية المنطقية الدلالية) إلى وحدات البنية المُكوَّنة (البنية الصرفية التركيةية) ، بنقل الحدود إلى مركبات ، مراعين في هذه الصياغة قيد «الكافية المقطبة» القاضي بأن يستجيب التعقيد لشرطين أساسين متكمالين : أن تظل القواعد الموضوعة لوصف ظاهرة لغوية ما في لغة معينة لاصفة بخصائص هذه اللغة وأن تبلغ ، في الوقت ذاته ، من التجريد ما يؤهلها لوصف نفس الظاهرة في أكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية .

ب - إذا استثنينا ما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم في ظاهرة النفي وما يلازمها من ظواهر (ظاهرة الاستثناء) لأنجد في الدرس اللغوي المعاصر

دراسة شاملة لهذه الظاهرة في اللغة العربية . بل إن هذه الظاهرة من الظواهر التي لم يُعن بها ، لحد الآن ، اللغويون المشغلون في إطار النحو الوظيفي العناية التي تتطلبها إذا قطعنا النظر عن تلك الإشارات العابرة الواردة في بعض كتابات ديك (ديك 1978 ، مثلاً) والتي تتناول بوجه عام إمكانات التمثيل للنفي داخل هذا النحو . وينسحب ما قلناه عن النحو الوظيفي عامة على ما أخبرناه من أعمال إذ لم يسبق لنا أن تعرضنا لوصف ظاهرة النفي إجمالاً ولا تفصيلاً .

هذا ، أفردنا الدراسة الثانية من هذا الكتاب للاسهام في إشكال التمثيل لأهم أنماط البنيات المنفية في النحو الوظيفي معتمدين أساساً المعطيات الواردة في اللغة العربية المعاصرة .

ج - اقر حنا منذ سنوات («الوظائف التداولية في اللغة العربية» 1985) مقاربة وظيفية للتركيب المبارة في اللغة العربية . من أهم الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة ، فرضية أن البؤرة نوعان فحسب : «بؤرة جديد» تسند إلى الحد (أو الحمل) الدال على المعلومة التي يجهلها المتكلم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الاخبار) و«بؤرة مقابلة» تسند إلى الحد (أو الحمل) الدال على المعلومة المتردّد في ورودها أو المنكر ورودها . على أساس التمييز بين هذين النوعين من البؤرة ، حللت البنيات المقصولة (Pseudo-cleft) والبنيات المتصرّف فيها المكون المبأر والبنيات الخصورية على أساس أنها بنيات متراوحة تداولياً إذ إنها جميعها تتضمن معلومة متردّداً في ورودها (أو منكراً ورودها) فتُسند لذلك ، إلى الحد الحامل لهذه المعلومة الوظيفية «بؤرة المقابلة» . وقد اعتمدنا هذه الفرضية ، متنزئة ، في عدد من أبحاثنا إلا أنه تبيّن لنا ، بعد إعمال الفكر في التركيب المفترض ترافقها وإمعان النظر في تحليلات النحاة والبلاغيين العرب القدماء ما يلي :

1 - تألف التركيب المبارة في كونها جميعها وسائل للتعبير عن معلومة غير متفق عليها المتكلم والمخاطب . وهذا ما جعلنا نبادر إلى اعتبارها متضمنة لوظيفة تداولية واحدة ، وظيفة «بؤرة المقابلة» .

إلا أن هذه التركيب لا تستعمل في طبقه واحدة من المقامات بل تستعمل في طبقات مقامية متباينة وترتّب عن هذه الخاصية أنها تحمل في كل طبقة مقامية معلومة معينة .

3 - بما أن الطبقات المقامية مختلفة متربّع عن اختلافها تباعي في المضمون التداوily (الاخباري) ، لا يمكن أن تُعدُّ هذه التراكيب متضمنة لنفس الوظيفة التداوily .

هذه الملاحظات كانت لنا داعياً لعادة تصنيف البؤر فاقتراحتنا خمسة أنواع من البؤر بدا لنا أنها كفيلة بتمكيننا من رصد الفروق القائمة بين ضروب التراكيب المبأرة الواردة في اللغة العربية (وفي عدد غير قليل من اللغات الطبيعية) .

مهذنا لأوائل أعمالنا السابقة بمداخل تُعَزِّف بنية المموج في نظرية النحو الوظيفي وبالآليات المستخدمة في استئناف العبارات اللغوية . هذه المداخل كانت ملائمة لفترة من فترات تطور هذه النظرية ولم تُعد كافية كلّ الكفاية لمكين القراء من الاطلاع الشامل والدقيق على تنظيم النحو في الفترة الحالية . لهذا ، ارتأينا أن نوطّء للدراسات الثلاث المؤلفة لهذا الكتاب بمقدمة تعرض لمموج النحو الوظيفي أحدها يعين الاعتبار أهم التطورات التي كانت نتيجة لابحاث قيم بها في مجال لغات طبيعية متعددة وللأبحاث التي أخجزناها في مجال اللغة العربية . فكانت هذه المقدمة ، بذلك ، مدخلاً للنحو الوظيفي بوجه عام ولنحو اللغة العربية الوظيفي بوجه خاص .

والله ولي التوفيق
الرباط 11 مايو 1988

ملحق التصدير :

صدر في أواخر سنة 1989 ، أي ستين تقريراً بعد انتهاء من تحرير هذا البحث ، كتاب ديك : «The theory of Functional Grammar» الذي يتضمن آخر تطورات النحو الوظيفي ويقدم صياغة جديدة لـ «مموج مستعمل اللسان الطبيعي» . المرجو من القراء ، إذن ، أن يتمم أو يصحّح ما أوردناه من معلومات في مقدمة هذا البحث على ضوء ما جاء في كتاب ديك .

الرباط ، 2 دجنبر 1990

مقدمة

اقترحنا في مكان آخر^(١) ، التخلّي عن التّبيّز المدروج على إقامته بين النّظريات اللّسانية باعتبار بعضها نظريات «صوريّة» والبعض الآخر نظريات «وظيفيّة» (أو «تداولية») . واستدللنا على ورود التّخلّي عن هذا التّبيّز بما يلي :

أ - جميع النّظريات ، على اختلاف منطلقاتها وأهدافها ، تتوسل لوصف الظواهر بناء «نماذج» صوريّة . فليست ثمة ، بهذا المعنى ، نظرية يمكن أن يقال عنها إنّها غير صوريّة .

ب - كل النّظريات تُسْعى إلى رصد الخصائص الصوريّة للغات الطبيعية (الخصائص التّركيبية الصرفية) ولا تختلف إلا في مبدأ تفسير هذه الخصائص إذ منها ما يسلم بإمكان «التفسير الدّاخلي» ومنها ما ينطلق من مبدأ أن بنية اللغة مرتبطة بوظيفتها التّواعديّة ولا يمكن أن توصف الوصف الكافي إلا في إطار هذا الارتباط .

فالصوريّة إذن ، سواء أُخذت بالمعنى (أ) أم بالمعنى (ب) ، سمة من سمات النّظريات اللغويّة لا يسوغ أن تخلو منها نظرية .

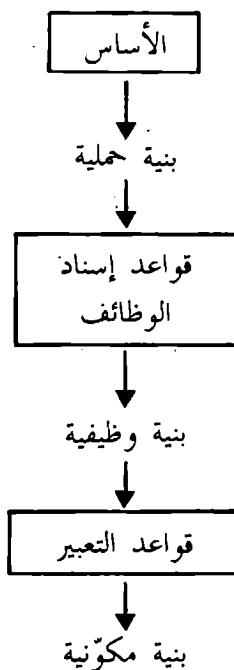
في مقابل الشائبة «نظريات صورية» / «نظريات وظيفية»، افترحنا ثنائية نعدها أورد في تصنيف النظريات اللغوية ، تميّز بين «نظريات وظيفية» تؤمن بارتباط بنية اللسان الطبيعي بوظيفة التواصل و «نظريات غير وظيفية» تسلّم بإمكان وصف البنية في معزل عن الوظيفة .

النحو الوظيفي من النظريات التي تنتهي ، من حيث مبادئها المنهجية إلى النط الأوّل من النظريات محاقةً بذلك النظرية «النسقية»⁽²⁾ ونظرية «الوجهة الوظيفية للجملة»⁽³⁾ و «التركيبيات الوظيفية»⁽⁴⁾ ونظرية «التركيب الوظيفي»⁽⁵⁾ التي تشمل أعمال لغويي مدرسة هارفارد . هذه النظريات تختلف بعض الاختلاف من حيث تنظيم مكونات الموذج جهاز الوصف إلا أنها تبني جميعها مجموعة من الفرضيات حول طبيعة موضوع الوصف اللغوي ومجموعة من المبادئ المنهجية العامة عرضنا لها مفصّلين في كتابنا «اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري» . من هذه الفرضيات والمبادئ المنهجية ما يمكن إجماله في ما يلي :

- (I) تؤدي اللغة وظائف متعددة تعدد الأغراض التي تستعمل من أجل تحقيقها إلا أن الوظيفة الأساسية هي وظيفة التواصل⁽⁶⁾ .
- (II) تربط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية ارتباطاً يجعل البنية انعاكساً للوظيفة ،
- (III) موضوع الوصف اللغوي هو «القدرة اللغوية» للمتكلّم – السامع باعتبار هذه القدرة مجموعة القواعد البنوية – الوظيفية⁽⁷⁾ التي تمكنه من استعمال عبارات لغوية معينة لتأدية أغراض معينة في مواقف تواصلية معينة ،
- (IV) تشكّل النحو الكلّيًّا مجموعةً من المبادئ العامة الرابطة بين أنماط من الأغراض وأنماط من التراكيب اللغوية ،
- (V) تتفاصل الأنحاء حسب استجابتها لمبدأ الوظيفية ، أي حسب قدرتها على رصد الظواهر اللغوية وتفسيرها في إطار الارتباط القائم بين البنية والوظيفة⁽⁸⁾ .
- (VI) يجب أن يصاغ النحو بحيث تكون الخصائص التركيبية الصرفية ناتجةً عن قواعد تتحذّل دخلاً لها البنية المُمثل فيها للخصائص الدلالية والتداوile . أمّا الجهاز الواسف في نظرية النحو الوظيفي فإنه مُتمذّج بالشكل التالي :
- يتم اشتقاق الجملة ، حسب النحو الوظيفي ، عبر بناء ثلاث بنيات رئيسية : «بنية حملية» و«بنية وظيفية» و «بنية مُكونية» حسب الترتيب

الآتي : بنية حملية ثم بنية وظيفية ثم بنية مُكوّنة . بهذا الترتيب تستجيب نظرية النحو الوظيفي للمبدأ المأجوجي العام ((VI)) ، حيث إن البنية المكونة (البنية التركيبية الصرفية) تشكل المستوى التمثيلي الأخير في الاشتغال عاكسة بوضعيها هذا الخصائص الدلالية والتداولية الممثل لها في البندين الحتمية والوظيفية^(٩) .

وتضطلع بناء البنيات الثلاث ثلاثة أنساق من القواعد : «الأساس» و «قواعد إسناد الوظائف» و «قواعد التعبير» كما يوضح ذلك الرسم الاجمالي(١) :



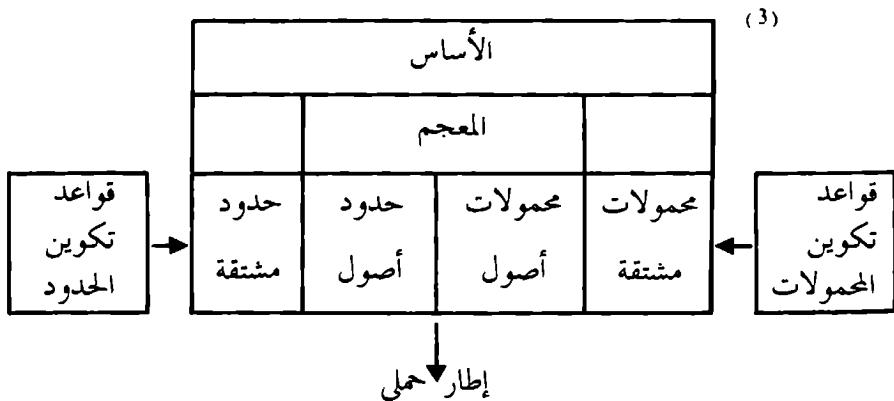
الأساس نسق القواعد الذي تضطلع بالتمثيل للمادة مصدر اشتغال الجمل : المفردات . وتُعد المفردة حسب هذا التصور «محولاً» (فعلاً أو اسمًا أو صفة) توافقه حدود «إيجارية» (أو « موضوعات») تحمل وظائف دلالية . ويُمثل هذه الخصائص في النحو الوظيفي بواسطة «إطار حمل» يُحدد (أ) المقوله التركيبية التي يتميّز إليها المحمول و (ب) محلات موضوعاته و (ج) الوظائف الدلالية التي تحملها هذه الحالات و (د) قيود الانتقاء التي يفرضها

المحمول على محلات موضوعاته، كما يتبيّن من الإطار الحملي (2) لل فعل «شرب» :

(2) شرب ف (س¹ : حي (س¹)) منف
(س² : سائل (س²)) متف

الإطار الحملي – كما يُمثّل له في النحو الوظيفي – بنية تصوّرون «واقعة» (« عملاً » أو « حدثاً » أو «وضعاً » أو «حالة»)⁽¹⁰⁾ يُسهم في إحداثها عدد معين من المشاركين . فالإطار الحملي (2) ، على سبيل المثال ، يدل على « واقعة » ، وهي « عمل » الشرب يساهم فيها مشاركان ، مشارك « منفذ » ومشارك « متقلّ ». .

المفردات فتنان : مفردات «أصول» يتعلّمها المتكلّم تعلماً قبل استعمالها ، ومفردات «مشتقة» يكتومها المتكلّم انطلاقاً من المفردات الأصول عن طريق قواعد منتجة تزامنياً⁽¹¹⁾ . هذا التمييز بين الفتنتين من المفردات وكيفية التثليل لها في النحو تعكس القدرة المعجمية للمتكلّم التي تتضمّن مجموعة من المفردات المتعلّمة تعلماً ومحموّعة من القواعد الاشت察قية تؤهله لتكون عدد غير محدود من المفردات انطلاقاً من المفردات التي تعمّلها . على أساس هذا التمييز ، ينقسم «الأساس» إلى نسقين من القواعد : «معجم» يضطّلع بالتشيل للمفردات الأصول⁽¹²⁾ ، و«قواعد تكوين» تقوم بدور اشتلاق المفردات غير الأصول كما يوضح ذلك الرسم التالي (3) :



فيما يخص اللغة العربية ، دافعنا في مكان آخر⁽¹³⁾ عن افتراض أن المفردات الأصول هي المفردات الأفعال الثلاثية المصوّعة على الأوزان « فعل » و « فعل » و « فعل »

وأن المفردات المشتقة هي جميع المفردات (أسماء وأفعالاً وصفات) المتفرعة عن المفردات الأفعال الثلاثية والتي يكتُبها المتكلم بواسطة ما يتوافر لديه من قواعد اشتقاقية . وقد صنفنا القواعد الاشتقاقية هذه ، معتمدين معياراً ما تحدثه من تغيير في «محلاًّية»⁽¹⁴⁾ المحمول - الدخل ، أصنافاً ثلاثة : قواعد مقلصة للمحلاًية وقواعد موسعة للمحلاًية وقواعد حافظة على المحلاًية⁽¹⁵⁾ . يشمل الصنف الأول من القواعد قواعد تكوين المحملات «الانعكاسية» والمحملات «العكسية» و المحملات الدالة على «المطاوعة» والمحملات المبنية للمجهول والمحملات «الانصهارية»⁽¹⁶⁾ . ويضم الصنف الثاني قواعد تكوين المحملات «العلية» والمحملات «الطلبية» والمحملات «الاعتقادية» والمحملات الدالة على «المشاركة»⁽¹⁷⁾ . أمّا الصنف الثالث فيتضمن قواعد تكوين المحملات «التكثيرية» والمحملات «التعريفية» والمحملات الدالة على «التظاهر» أو «التكلف» وغيرها⁽¹⁸⁾ .

يشكّل خرج الأساس إطار حملي «نووي» ، أي إطار حملي لا يتضمن إلا الحدود الموضوعات (الحدود التي يقتضيها المحمول اقتضاء) . مفاد هذا أن الإطار الحملي النموي لا يتضمن الحدود «اللواحق» ، الحدود الدالة على الظروف (الزمانية ، المكانية ...) المحيطة بالواقعة والتي يمكن أن يستغنى عنها دون أن يؤثر ذلك في سلامة الحمل . ويفرد النحو الوظيفي قواعد تتكفل بإضافة هذا الضرب من الحدود ناقلة ، بذلك ، الإطار الحملي النموي إلى إطار حملي «موسّع» . هذه القواعد هي القواعد المسؤولة عن إضافة الم الدين اللاحقين الزمان والمكان إلى الإطار الحملي النموي (2) الذي يُنقل ، بذلك ، إلى الإطار الحملي الموسّع (4) :

(4) شرب ف (س¹) : حي (س¹) منف (س² : سائل (2)) متق
 (ص¹) زم (ص²) مك

المحملات بالنظر إلى محلاًّيتها (عدد الموضوعات التي تأخذها) محمولات «أحادية» ومحملات «ثنائية» ومحملات «ثلاثية» كا في الجمل الثلاث التالية :

(5) أ - فرحت مريم

ب - تزوجت زينب ابنة عمها

ج - وهبت زينب خالدًا سيارتها

وهي بالنظر إلى طبيعة موضوعاتها ، محمولات ذات موضوعات أسماء أو محمولات ذات موضوعات جُمل . خاصية المحملات المتنمية إلى الفئة الثانية أن

ما يُشكّل أحد موضوعاتها حَمْلٌ قائم الذات كـا هو شأن المحمول «ظن» في الجملة (6) :

(6) ظنت أن القادر عمرو وتدخل ظاهرة ورود أحد الموضوعات (أو أحد الحدود بصفة عامة) حملًا في إطار ظاهرة أعمّ : ظاهرة الجُمل (المعقدة)⁽¹⁹⁾.

الجملة ، من حيث تركيبها أنماط ثلاثة : «جملة بسيطة» وهي الجملة التي تتضمن حملًا واحدًا غير مضاد إليه أي مكون آخر ، وجملة «مركبة» وهي كل جملة تتألف من حمل واحد مضاد إليه مكون خارجي (مكون «مبتدأ» أو «مكون ذيل») وجملة «معقدة» وهي كل جملة تتضمن أكثر من حمل واحد سواء أكان هذا الحمل حداً أم كان جزءاً من حد . وتمثل هذه الأنماط الجملية الثلاثة بالجمل (7) و (8) و (9) بالتالي :

(7) - سافرت هند إلى مراكش

(8) أ - كتاب «دلائل الاعجاز» ، ألفه عبد القاهر الجرجاني .

ب - زفت إلى عمرو البارحة ، أخت خالد

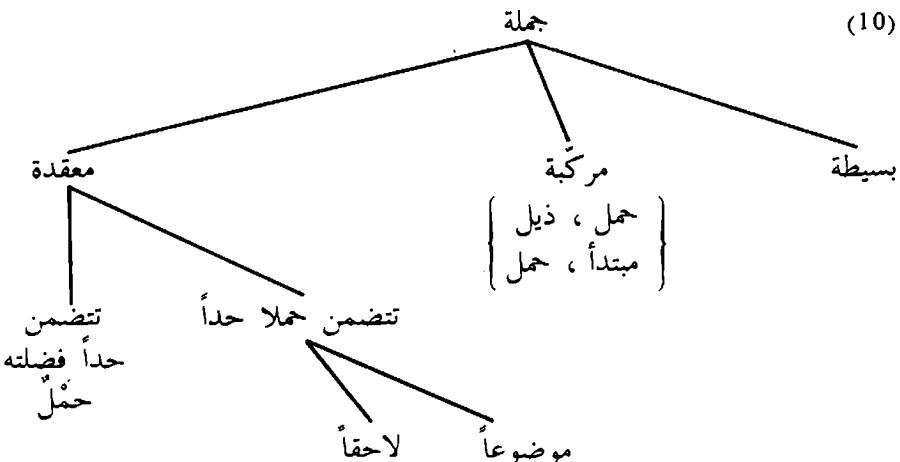
(9) أ - يبلغ هنداً أن خالدًا يعشق زينب

ب - سافر خالد إلى الخارج ليشارك في مؤتمر لغوي .

ج - التي عشقها قيس ليلي

د - بعثت لي هند بالمقال الذي كتبته .

ويؤدي تصنيف الجُمل بالنظر إلى معياري البساطة والتعقيد إلى التمييز الموضح في الرسم التالي :



يشكّل الاطار الحملي (نوعياً كأن أم موئعاً) دخالاً لقواعد إدماج الحدود في محلاتها وفقاً لقيود الانتقاء المفروضة على هذه الحالات⁽²⁰⁾. بإجراء هذه المجموعة من القواعد نحصل على البنية (11) انطلاقاً من الاطار الحملي (2) :

(11) شرب ف (س¹ : خالد (س²) منف (س³ : شاي (س⁴)) متق .

وتنتقل البنية الناتجة عن تطبيق قواعد إدماج الحدود إلى بنية حملية تامة التحديد بواسطة مجموعتين من القواعد : قواعد تحديد مخصص المحمول وقواعد تحديد مخصصات الحدود .

يمثل في شكل مخصص المحمول للمقولات الصيفية والجهوية والزمانية التي تحدد الواقعة الدال عليها المحمول⁽²¹⁾. أمّا مخصصات الحدود فهي المقولات التي تسورُ المحد أو تعدده أو تعرّفه⁽²²⁾ . من هذه المقولات «التعريف» و «الإشارة» و «التسوير» و «العدد» و «الجنس» . بإجراء قواعد تحديد المخصصات (مخصصات المحمول و مخصصات الحدود) نحصل على البنية الحملية (12) انطلاقاً من البنية (11) :

(12) [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذ س¹ : خالد (س²) منف (ن 1 ذ س³ : شاي (س⁴)) متق]]]

حيث تد = صيغة «التدليل» و تا = (تام) و مض = «مضى»

وع = «معرف» و ن = «منكّر» و 1 = «مفرد» و ذ = «مذكّر» .

بعد تطبيق هذه المجموعة من القواعد ، تكون قد حصلنا تمثيلاً دالياً تاماً للجملة في شكل بنية حملية من قبيل البنية(12) .

من المبادئ المهمجية المعتمدة في النحو الوظيفي فيما يتعلّق بالربط بين البنية الدلالية (البنية الحملية) والبنية التركيبية الصرفية (البنية المكونية) افتراض بنية ثلاثة تصل البنية الأولى بالبنية الثانية وهي ما يُسمى «البنية الوظيفية» . لنقل البنية الحملية إلى بنية وظيفية ، تحرى مجموعتان اثنان من القواعد : «قواعد إسناد الوظائف» و «قواعد تحديد مخصص الحمل» .

ثمة أنواع ثلاثة من الوظائف : «الوظائف الدلالية» و «الوظائف التركيبية» و «الوظائف التداولية» . يُمثل للوظائف الدلالية في مستوى الاطار الحملي ذاته ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، باعتبارها تحدد الأدوار التي يقوم بها المشاركون في الواقعه

الدَّالُ عَلَيْهَا الْحَمْوَلُ . أَمَّا الْوَظَائِفُ التَّرْكِيَّةُ وَالْوَظَائِفُ التَّدَاوِلِيَّةُ فَإِنَّهَا تُسْنَدُ فِي مَرْجَلَةٍ لَاحِقَةٍ ، فِي مَرْجَلَةٍ بِنَاءً «الْبَنِيةُ الْوَظِيفِيَّةُ» .

يَنْحُصُرُ عَدْدُ الْوَظَائِفِ التَّرْكِيَّةِ ، فِي النَّحْوِ الْوَظِيفِيِّ ، فِي وَظِيفَتَيْنِ اثْنَيْنِ : وَظِيفَةُ «الْفَاعِلُ» وَوَظِيفَةُ «الْمَفْعُولُ» . وَتَعْرُفُ هاتَانِ الْوَظِيفَتَيْنِ كَالتَّالِيِّ :

(13) «تُسْنَدُ الْوَظِيفَةُ الْفَاعِلُ إِلَى الْحَدِّ الدَّالِّ عَلَى مَا يُشَكَّلُ الْمَظْوُرُ الْأَسَاسِيُّ لِلْوَجْهَةِ الْمَنْطَلِقِ مِنْهَا فِي تَقْدِيمِ الْوَاقِعَةِ الَّتِي يَدْلِلُ عَلَيْهَا الْحَمْوَلُ» .

(14) «تُسْنَدُ الْوَظِيفَةُ إِلَى الْحَدِّ الدَّالِّ عَلَى مَا يُشَكَّلُ الْمَظْوُرُ الثَّانِيِّ لِلْوَجْهَةِ الْمَنْطَلِقِ مِنْهَا فِي تَقْدِيمِ الْوَاقِعَةِ الَّتِي يَدْلِلُ عَلَيْهَا الْحَمْوَلُ» .

لِنَأْخُذُ تَوْضِيحاً لِمَفْهُومِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَمَفْهُومِ «الْوَجْهَةِ»⁽²³⁾ ، كَمَثَالٍ ، الْبَنِيةُ الْحَمْلِيَّةُ (12) . يَمْكُنُ أَنْ يَتَّخِذَ الْحَدُّ الْمَنْفَذُ مَظْوِرًا أَسَاسِيًّا لِلْوَجْهَةِ فَتُسْنَدُ إِلَيْهِ ، لِذَلِكَ ، الْوَظِيفَةُ الْفَاعِلُ فِي حِينٍ تُسْنَدُ الْوَظِيفَةُ الْمَفْعُولُ إِلَى الْحَدِّ الْمَتَقْبِلُ عَلَى اعتِبارِ الْمَظْوُرِ الثَّانِيِّ فَيَكُونُ نَاتِجُ ذَلِكَ الْبَنِيةِ (15) :

(15) [تَدِّ [تَأِ [مَضِ شَرْبٌ فِي عِدَّةِ سَاعَاتٍ : خَالِدٌ (سِنَاتٍ)] مَنْفَعٌ فَأَنْفَعٌ عِدَّةِ سَاعَاتٍ : شَاهِيٌّ (سِنَاتٍ)] مَنْفَعٌ فَأَنْفَعٌ] وَيَمْكُنُ ، كَذَلِكَ ، أَنْ يَتَّخِذَ مَظْوِرًا أَسَاسِيًّا لِلْوَجْهَةِ الْحَدُّ الْمَتَقْبِلُ فَتُسْنَدُ إِلَيْهِ ، إِذَاً كَيْفَيَّةُ الْفَاعِلِ :

(16) [تَدِّ [تَأِ [مَضِ شَرْبٌ فِي عِدَّةِ سَاعَاتٍ : خَالِدٌ (سِنَاتٍ)] مَنْفَعٌ عِدَّةِ سَاعَاتٍ : شَاهِيٌّ (سِنَاتٍ)] مَنْفَعٌ فَأَنْفَعٌ]

لِيَسْتَ الْحَدُودُ كُلُّهَا مُتَسَاوِيَّةً فِي قَابِلِيَّتِهَا لِأَخْذِ الْوَظِيفَتَيْنِ التَّرْكِيَّيْتَيْنِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، فَالْحَدُّ الْمَنْفَذُ لِهِ الْأَسْبِقِيَّةُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْحَدُودِ فِي أَخْذِ الْوَظِيفَةِ الْفَاعِلِ وَالْحَدُّ الْمَتَقْبِلُ يَتَقدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ فِي أَخْذِ الْوَظِيفَةِ الْمَفْعُولِ . لِرَصِيدِ هَذِهِ الْأَسْبِقِيَّةِ ، بِالنِّسْبَةِ لِلْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، اقْتَرَحْنَا ، فِي مَكَانٍ آخَرٍ⁽²⁴⁾ ، صُوَّغَ سُلْطَانِيَّتِي إِسْنَادُ الْفَاعِلِ وَإِسْنَادُ الْمَفْعُولِ عَلَى النَّحْوِ التَّالِيِّ :

(16) سُلْطَانِيَّةُ إِسْنَادِ الْفَاعِلِ :

حَدٌ	<	مَسْتَقِيَّةٌ >	مَنْفَعٌ
زَمٌ			
مَكٌ			

فَأَنْفَعٌ + + + +

(17) سلمية إسناد المفعول :

حد
مستق < متقد > { زم
مك
+ + +
مف

تفيد السلمية (16) أن الفاعل يُسند إلى الحد المنفذ بالدرجة الأولى ثم إلى الحد المستقبل ثم إلى الحد المُتَقْبِل ثم إلى أحد الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «الحدث» و «الزمان» و «المكان». أمّا السلمية (17) فمفادها أن المفعول يُسند حسب الأسبقية ، إلى الحد المستقبل⁽²⁵⁾ ثم إلى الحد المُتَقْبِل ثم إلى أحد الحدود «الحدث» و «الزمان» و «المكان» .

لن ننفي الحديث عن الوظائف التركيبية دون أن نشير إلى أحد الاشكالات الأساسية المرتبطة بها وهو إشكال «كليتها». أثبتت الدراسات أن الوظائف الدلالية والوظائف التداولية مفاهيم كلية يستلزم استخدامها الوصف الكافي لجميع اللغات الطبيعية بيد أن الوظائف التركيبية مفاهيم ثبت ورودها بالنسبة لوصف لغات وعدم ورودها بالنسبة للغات أخرى⁽²⁶⁾. فهي ، إذن ، من هذا الجانب ، ليست مفاهيم كلية . أمام هذا الاشكال ، يقف النحو الوظيفي لحد الآن الموقف التالي : تُعدُّ الوظيفتان التركيبيتان إِواليتين تتضمنهما النظرية العامة تستخدمنهما الأسماء الخاصة التي يكون استخدامهما فيها وارداً وتستغني عنهما الأسماء الخاصة التي لا ورود لها فيها .

الوظائف التداولية ، حسب النحو الوظيفي ، وظائف تُسند إلى مكونات الجملة بالنظر إلى ما يربط بين هذه المكونات في البنية الاخبارية ، أي بالنظر إلى المعلومات التي تحملها هذه المكونات في طبقات مقامية معينة . بعبارة أخرى ، تُسند الوظائف التداولية إلى مكونات الجملة طبقاً للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة .

وهذه الوظائف بالنظر إلى وضعها بالنسبة للحمل ذاته نحطان : وظائف «خارجية» ووظائف «داخلية». الوظائف الخارجية ثلاثة وظائف : «المبدأ» و «الذيل» و «المنادي» تُحدَّ حسب التعريفات التالية :

(18) «المبدأ» هو المكون الدال على «مجال الخطاب» الذي يُعدُّ الحمل الموالٍ وارداً بالنسبة إليه» .

(19) «الذيل» هو المكون الحامل للمعلومة المقصود بها تعديل أو تصحيح أو توضيح معلومة واردة في «الحمل» .

(20) يحمل الوظيفة «المنادى» المكون الذي يشكل محطة النداء» وهذه أمثلة لكل من الوظائف الخارجية الثلاث :

أ - الضبُّ ، تفضحه عيونه

ب - أمَّا هند ، فعينها سوداء

أ - ساعني عمرو ، سلوكه .

ب - زارني عمرو ، بل خالد .

ج - لقيتها البارحة ، هند

أ - أيها الأطفال ، حان وقت النوم

ب - ياحبيبي ، هذه ليلة حتى

أمَّا الوظائف التداخلية «الداخلية» فهي الوظائف التي تُسند داخل الحمل ذاته ، إما إليه رمتَه أو إلى أحد عناصره (موضعاته ولواحقه) . وقد اقترح أن يميز بين وظيفتين داخليتين اثنين ، وظيفة «المحور» ووظيفة «البُؤرة» ، تعرَّفان كَما يلي (27) :

(24) «تسند الوظيفة المحور إلى الحد الذي يشكل محطة الحديث داخل الحمل» .

(25) «تسند الوظيفة البُؤرة إلى الحد الحامل للمعلومة التي تشَكَّل الفرق الاخباري بين المتكلم والمخاطب»

لأنَّهـ ، توضيحاً لتعريف هاتين الوظيفتين ، الزوج الجملـي التالي :

أ - من قابلت هند؟

ب - قابلت هند خالداً (بنير «خالداً»)

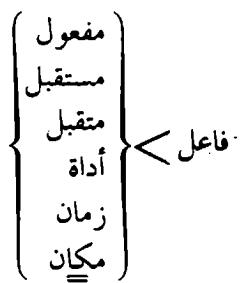
يُعَدُ المكون «هند» في كلتا جملتي الزوج (26 أ - ب) «محوراً» إذ إنه المكون الذي يشكِّل فيما معاً محطة الحديث ، في حين يُعَدُ المكون اسم الاستفهام «من» والمكون «خالداً» بعتبريهما المكونين الحاملين للمعلومتين غير المتقاسمة معرفتهما بين المتكلم والمخاطب .

وقد اقترحنا منذ بضع سنوات (28) أن يُميَّز بين نوعين من البُؤرة : «بُؤرة جديدة» و «بُؤرة مقابلة» معتبرين بُؤرة الجديد الوظيفة التي تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها أحد المخاطبين كـما في الجملتين (26 أ - ب) وبُؤرة المقابلة الوظيفة التي تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة المتجاذل في ورودها كـما هو الشأن في الجمل (27 ب - م) باعتبارها ردوداً تصحيحية للجملة (27 أ) :

- (27) أ - لقد أحبَّ قيس زينب
 ب - ليلي أحبَّ قيس
 ج - التي أحبَّها قيس ليلي
 د - ما أحبَّ قيس إلا ليلي .
 ه - ما أحبَّ قيس زينب بل ليلي .

إلا أن إمعان النظر في التراكيب التي من قبيل (27 بـهـ) جعلنا ننتبه إلى أن هذه التراكيب ليست مترادفة من حيث خصائصها التداولية كما يذهب إلى ذلك التحليل القائم على فكرة أنها جميعها متضمنة لنفس البُورَة ، بُورَة المقابلة . تصويباً لهذا التوْهُم نعيد ، في الفصل الثالث من هذا الكتاب ، تحليل هذه الأنماط من التراكيب على أساس أنها متضمنة لأنواع متباعدة من البُورَة فنكون بذلك فَرِّغنا هذه الوظيفة لا إلى بُورتين بل إلى بُور متعددة . فيما يخص الترتيب القائم بين إسناد الوظائف التركيبية وإسناد الوظائف التداولية ، ثمة اتجاه عام يذهب إلى أن إسناد الوظائف التركيبية يجب أن يتقدم على إسناد الوظائف التداولية ويزكي هذا الاتجاه ملاحظة أن الوظيفة التداولية «المحور» تُسند بالدرجة الأولى إلى المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل مما يجعل تقدم إسناد الوظيفة الثانية على إسناد الوظيفة الأولى أورد . وقد سبق أن صفتنا هذه الملاحظة العامة في شكل «سلمية إسناد المحور» التالية :

(28) سلمية إسناد المحور :



إذا أجرينا قواعد إسناد الوظائف التداولية على البنية (15) نقلت هذه البنية إلى البنية الوظيفية الجزئية (29) حيث أُسندت الوظيفتان المحور وبُورَة الجديد إلى الحدين الفاعل والمفعول على التوالي :

(29) [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذس؛ خالد (س؛)) منف فاع
ع 1 ذس؛ شاي (س؛)) متق مف بؤجد]]]

يتم تحديد البنية الوظيفية تحديداً تماماً (حيث تكون متوافرة فيها جميع المعلومات التي تستلزم توافرها القواعد المضطلة بيناء البنية المكونية) عن طريق التأثير للقوة الانجazية المواكبة للجملة بواسطة مخصص الحمل .

فيما يخص التمثيل للقوة الانجazية قدمنا ، منذ ستين(29) ، اقتراحًا بناء جمل اللغوين المشغلين في إطار التحويل الوظيفي⁽³⁰⁾ . يمتاز هذا الاقتراح بكونه يمكن من التمثيل بطريقة مصورة لا للقوة الانجazية «الحرفية» (القوة الانجazية المدلول عليها ، غالباً ، بصيغة الجملة) فحسب بل كذلك للقوة الانجazية «المستلزمة» (القوة الانجazية التي تواكب نمطاً معيناً من العمل في طبقة مقامية معينة) . مفاد هذا الاقتراح أن القوة الانجazية الحرفية يؤشر لها بمخصص حمل «بسط» كا هو الشأن في البنية الوظيفية التامة التحديد (30) :

(30) [خب [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذس؛ خالد (س؛)) منف فاع
ع 1 ذس؛ شاي (س؛)) متق مف بؤجد]]]
حيث خب = «إخبار» .

أما حين يتعلق الأمر بالجمل التي تواكبها قوتان انجازيتان حرفية ومستلزمة فإن التأثير يكون بواسطة مخصص حمل «مركب» (مخصص الحمل الدال على القوة الانجazية الحرفية مضافاً إليه مخصص الحمل الدال على القوة الانجazية المستلزمة) . لتأخذ ، توضيحاً لذلك ، الجملة (31) باعتبارها حاملة للقوة الحرفية «الاستفهام» والقوة المستلزمة «الانكار» :

(31) أَ ولطم خالد هنداً؟!
حسب الاقتراح ، أعلاه ، تُعد هذه الجملة تحقيقاً للبنية الوظيفية⁽³²⁾ حيث سهـ = «استفهام» ونكـ = «انكار» :

(32) [سهـ [نكـ [تد [تا [مض لطم ف (ع 1 ذس؛ خالد (س؛)) منف فاع
ع 1 ث س؛ هند (س؛))]]]]

بالتأثير للقوة الانجazية الحرفية (أو القوتين الحرفية والاستلزمية) الحصول على بنية وظيفية تامة التحديد . هذه البنية مستوى يُمثل فيه لكل الخصائص الدلالية والتداولية التي تتفاعل في تحديد الخصائص الترتكيبية الصرفية للجملة . لذلك تُتخذ

دخلًا للقواعد المسؤولة عن بناء البنية المكونية (التركيبية الصرفية) ، ونقصد بذلك «قواعد التعبير» .

لكي تقلل البنية الوظيفية كاً حددناها ، سابقاً ، إلى بنية مكونية يجب أن نقوم بالعمليات التالية :

(1) نقل الحدود باعتبارها بنيات منطقية دلالية إلى مركبات أي بنيات تركيبية صرفية . ويتم هذا النقل عبر المراحل التالية (31) :

أ - انتقاء أحد المقيدات التي تشكل الحد ليكون «رأساً» للمركب وإعطاء المقيدات غيره وضع «الفضلات» .

ب - إدماج مخصوصات الحد (أداة التعريف (أو أداة التكير) ، السور ، اسم الاشارة ...) .

ج - ترتيب عناصر المركب (ترتيب الرأس بالنسبة للمخصوصات والفضلات) .

د - استناد الحالات الاعرابية إلى المركب رمته وإلى عناصره الداخلية .

(2) نقل المحمول من صورته الجرّدة إلى صورة محققة ويتم ذلك عن طريق تحديد صيغته على أساس المخصوصات «الصيغية» و «الجهوية» و «الزمانية» ،

(3) إدماج مجموعة من العناصر كالمعلمات ومؤشر القوة الانجازية وأدوات العطف . ونقصد بالمعلمات الأدوات الرابطة بين عنصرين كحرروف الجرّ والأدوات الدائمة والضمائر الموصولة وبمؤشرات القوة الانجازية الأدوات الدالة على ما يواكب الجملة من قوة إنجازية كأداتي الاستفهام في اللغة العربية ، «المهزة» و «هل»(32) .

(4) ترتيب مكونات الجملة ،

(5) إسناد النبر والتنغيم .

وتضطلع بهذه المهام الخمس خمس مجموعات من القواعد هي على التوالي : «قواعد صياغة المركبات» التي نفرد لتفصيلها «الفصل» الأول من هذا الكتاب و «قواعد» صياغة المحمول» و «قواعد الادماج» و «قواعد الموقعة» و «قواعد إسناد النبر والتنغيم»(33) .

لتحقيق هذه المجموعات الخمس بناء بنية مكونية انطلاقاً من البنية الوظيفية(30) . نظراً لكون الحدين (س) و (س؛) لا يضمنان إلا مقيداً واحداً يصبح هذا المقيد الوحيد رأساً للمركب . ويدفع في الحدين ، كمخصص ، الاداة

الصفر وأداة التنکير على التوالي . ثم تسند الحالة الاعزالية الرفع إلى الحد الأول والحالة الاعزالية النصب إلى الحد الثاني بمقتضى وظيفتهما الترتكيبتين الفاعل والمفعول . بإجراء هذه القواعد ، نحصل على البنية (33) :

(33) [خب [تد [تا [مض شرب ف [خالد] منف فاع رفع

{شاي} متق مف بؤجد]]]]]

نصب

ويتحقق المحمول «شرب» في شكل فعل ماض بواسطة قاعدة الصياغة (34) :

(34) [تد [تا [مض ٩ ف (س ١) ... (س ن)]][[مض - ٩ ف (س ١) ... (س ن)]]

بهذا ، تنقل البنية (33) إلى البنية (35) :

(35) [خب [شرب ف [خالد] منف فاع رفع

{شاي} متق مف بؤجد]]

نصب

بعد ذلك ، يتم إدماج مؤشر القوة الانجazية الصفر فتنقل البنية (35) إلى البنية

: (36)

(36) شرب ف [خالد] منف فاع {شاي} متق مف بؤجد]
رفع
نصب

البنية (36) بنية غير مرتبة لا تقوم بين مكوناتها أية علاقة خطية . لترتيب مكونات هذه البنية ، تجرى قواعد الموقعة على النحو التالي :

باعتبار أن البنية الموقعة التي تترتب المكونات وفقاً لها (34) هي البنية (37) :

(37) (م)، (م)، م ١ ٤ ف (م آ) فا (مف) (ص)، (م)(35) .

يمثل المحمول الفعل الموقع ف والمكون الفاعل الموقع فا والمكون المفعول الموقع مف طبقاً للقواعد (38) و (39) و (40) على التوالي :

(38) فعل → ف

(39) فاعل → فا

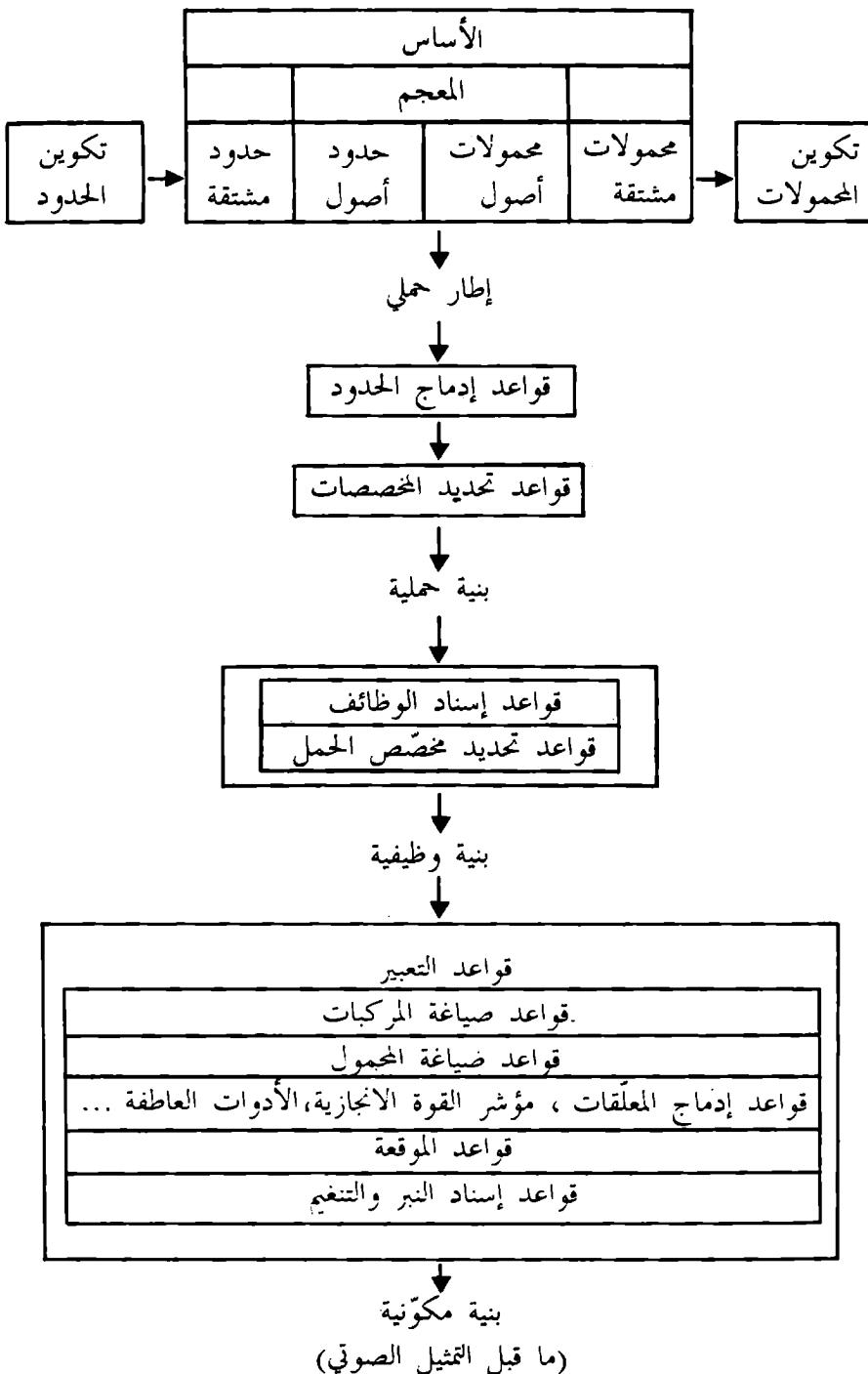
(40) مفعول → مف

بإجراء هذه القواعد الثلاث على البنية (36) ، نحصل على البنية المرتبة (41) :
(41) [شرب {خالد} {شايا}]

ونتوصل إلى إتمام بناء بنية مكونية تامة التحديد بإجراء قواعد إسناد النبر والتنعيم⁽³⁶⁾ على البنية (41) .

نستخلص من هذا العرض أن مسطرة اشتلاف الجملة في النحو الوظيفي هي المسطرة التالية :

يُتَّخَذُ الاطار الحملي المحدد للسمات الأساسية للمحمول دخلاً لقواعد إدماج المفردات الحدود في « محلات الحدود » ثم لقواعد تحديد مخصص الحمل وخصائص الحمل فيما بين ذلك بناء بنية حلية تامة التحديد . وتحتَّخذُ البنية الحاملية دخلاً لقواعد إسناد الوظائف (التركيبة ثم التداوilyة) وقواعد تحديد مخصص الحمل فتحصل بذلك بنية وظيفية متوافرة فيها جميع المعلومات التي يستلزمها بناء البنية المكونية . لبناء هذه البنية تشَكَّلُ البنية الوظيفية دخلاً لقواعد التعبير التي تجري على النحو التالي : تُنْقَلُ الحدود إلى مركبات بواسطة قواعد صياغة المركب ثم يُنْقَلُ المحمول إلى صيغة محققة بواسطة قواعد صياغة المحمول فيما بعد إدماج الأدوات الوارد إدماجها (المعلمات ، مؤشر القوة الانجازية ، الأدوات العاطفة) ثم ترتب المكونات داخل الجملة عن طريق قواعد الموقعة، وأخيراً يُسْتَدِّ النبر والتنعيم فتحصل بنية مكونية تامة التحديد تتشَكَّلُ ما قبل التمثيل الصوتي للجملة . ونقترح توضيع هذه المسطرة بواسطة الرسم التالي (الصفحة الموالية) :



الهوامش

- (1) اقترحنا ، في كتابنا «اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري» ، تصنيفاً للنظريات اللسانية (القديمة منها والحديثة) يقوم على الأخذ ببدأ ارتباط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية أو عدم الأخذ به ، فكانت بذلك النظريات اللسانية مجموعتين اثنين : نظريات وظيفية ونظريات غير وظيفية .
- (2) «النسقة» ترجمة لـ «Systemics» وهي نظرية مدرسة لندن التي يرودها هاليداي .
- (3) «الوجهة الوظيفية للجملة» ترجمة لـ «Functional Sentence Perspective» وهي نظرية مدرسة براج التي يرودها فيرباص ودانيش وغيرهما .
- (4) نقصد بالتركيبيات الوظيفية نظرية مدرسة هارفارد التي يرودها سوسومو كونو .
- (5) ونقصد بالتركيب الوظيفي مجموع أعمال فولي وفان فالين .
- (6) استدللنا في كتابنا «اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري» على أن الوظائف التي يمكن أن تستعمل اللغة لأجل تحقيقها كالوظائف السنت التي ميز بينها ياكسون والوظائف الثلاث الواردة في النظرية النسقية إن هي إلا وظائف متفرعة عن وظيفة أصل واحدة : وظيفة التواصل .
- (7) القدرة المقصودة هنا هي ما درج على تسميتها «القدرة التواصلية» .
- (8) مما يميز الأئماء «الوظيفية» عن غيرها أنها مصوّفة بحيث أن الخصائص التداولية للعبارات اللغوية تتفاعل في تحديد خصائصها البنوية (التركيبيّة الصرفية) . وهذا المبدأ يعتبر في الأئماء غير الوظيفية خرقاً لما يُسمى بـ «مبدأ استقلال التركيب» .
- (9) نلاحظ ، بهذا الصدد ، أن في جُل الأئماء غير الوظيفية (الأئماء المتممية للنظرية التوليدية التحويلية مثلاً) تشكّل البيئة المكونية نقطة الانطلاق في مسيرة اشتراق الجملة .
- (10) الواقع الممكن الدلالة عليها في إطار حجي هي «الأعمال» و«الأحداث» و«الأوضاع» و«الحالات» . وتمثل هذه الأئماء الأربع من الواقع الدلالة عليها محولات الجمل التالية :

لطم خالد هنداً (عمل)
دوى الرعد (حدث)

وقت هند بباب البيت (وضع)
حرنت زينب لذهاب خالد (حالة)

- (11) تعد قاعدة متوجهة تزامنياً «Synchronously productive rule» كل قاعدة تشتق بمفاصها طبقة مفتوحة من المفردات في مرحلة واحدة من مراحل تطور لغة معينة . ويعترض بقيد «الانتاجية» من القواعد التي لا تتيح إلا اشتراق مفردات مصورة العدد . من هذه القواعد غير المتوجهة القاعدة التي تشتق بوجها الأفعال العلية المصوفة على وزن «فاعل» والتي تتحضر في أفعال معدودة كال فعل «باعده» على سبيل المثال .
- (12) مثل ، في المعجم ، كذلك للمفردات الناتج تكوينها عن تطبيق قاعدة غير متوجهة كـ لو كانت هذه المفردات مفردات أصولاً .
- (13) انظر «الوظائف الدلالية في اللغة العربية» و «من البنية الحاملية إلى البنية المكونية» وخاصة «قضايا معجمية» حيث توازن بين افتراضات متعددة وتنهي إلى أن افتراض الفعل الثلاثي مصدرأً للاشتقاق أورد هذه الافتراضات .
- (14) تقصد بالخلالية (نسبة إلى «الخلالات») عدد الموضوعات التي يقتضيها المحمول . بالنظر إلى محلاليتها تقسم المحمولات إلى محملات «وحادية» (تقتضي موضوعاً واحداً) ومحملات «ثنائية» (تقتضي موضوعين) ومحملات «ثلاثية» (تقتضي ثلاثة موضوعات) . وهذه أمثلة للأصناف الثلاثة من المحمولات :

جلست هند
كتبت هند رسالة
أعطت هند خالدأ باقة ورد

- ونشير بهذه المناسبة إلى أن من الثابت أن لغة تتضمن محملات تأخذ أكثر من موضوعات ثلاثة . أمّا الأفعال المقول عنها أنها تتعدي إلى ثلاثة مفاعيل فليست في الواقع ، سوى أفعال تتعدي إلى مفعولين اثنين ثالثهما جملة كما يبين من تقييم الجملة التالية :
- [أعلم خالد عمراً [بكراً مسافراً]]
- (15) انظر دراسة هذه الأصناف الثلاثة من القواعد في كتابنا «قضايا معجمية» .
- (16) يمكن التثليل لهذه الأصناف الخمسة من المحمولات بمحملات الجمل التالية :

انسحب هند من القاعة
لآخر خالد عمراً
انكسر الفصن
كسر الفصن
فوَسَتْ زينب البارحة

- (17) تقصد بالمحمولات «العلية» المحمولات الواردة في التراكيب التي من قبيل :
- {أدخل عمرو زيداً البيت
دخل عمرو زيداً البيت
جعل حديث عمرو زيداً يغادر القاعة}

ونقصد بالمحمولات «الطلبية» المحمولات الذالة على طلب كالمحمولات الواردة في التراكيب التالية :

استقدمت هند طيباً إلى البيت
استأذن خالد المدير في الخروج

أئم المقصود بالمحمولات «الاعتقادية» والمحمولات الدالة على «المشاركة» فهي المحمولات التي يمكن أن يُمثل لها بما يلي :

فُسق خالد عمراً
بحتلت هند جارتها
جالس خالد هنداً
جاذب عمرو خالداً الثوب

(18) غلبل هذه الأصناف الثلاثة من القواعد التي تقاسم خاصية عدم التأثير في محلاتي المحمول الدخل بالجمل الآتية :

قطعت (بالتشديد) هند اللحم
أباع خالد سيارته
تعاظم خالد في قومه

(19) يجد القارئ تصنيفاً ووصفاً وظيفيين للجملة المعقدة في اللغة العربية في كتابنا «الجملة المركبة في اللغة العربية» .

(20) تؤخذ المحدود المدجع من المعجم حيث يمثل لها في شكل إطار حمل كما يبين من التشكيل الآتي للحد «خنز» مثلاً :

(21) افردنا دراسة خاصة للمقولات الججهة والرمانية في اللغة العربية وإشكال التشكيل لها في السحو الوظيفي في كتابنا «من قضايا الرابط في اللغة العربية» .

(22) تفاصيل مخصوصات المحدود ومعاجلتها في إطار السحو الوظيفي يجدوها القارئ في الفصل الأول من هذا الكتاب .

(23) للاطلاع بالتفصيل على مفهوم «الوجهة» ، انظر (فيلمور 1977)

(24) انظر كتابنا دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي و «من البنية الحاملية إلى البنية المكونية» .

(25) انظر الفصل الثاني من كتابنا «من البنية الحاملية إلى البنية المكونية» حيث استدللنا على أسبقية المدح الامامي للوظيفة الدلالية المستقبل فيأخذ الوظيفة التركيبية المفعول .

(26) من اللغات ذات عدم وجود الوظائف التركيبية في وصفها اللغة الهنغارية . انظر (دي خروت 1981) .

(27) انظر معاجلة الوظائف التداولية الخمس في كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» .

(28) انظر نفس المرجع .

(29) انظر الفصل الرابع من كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» .

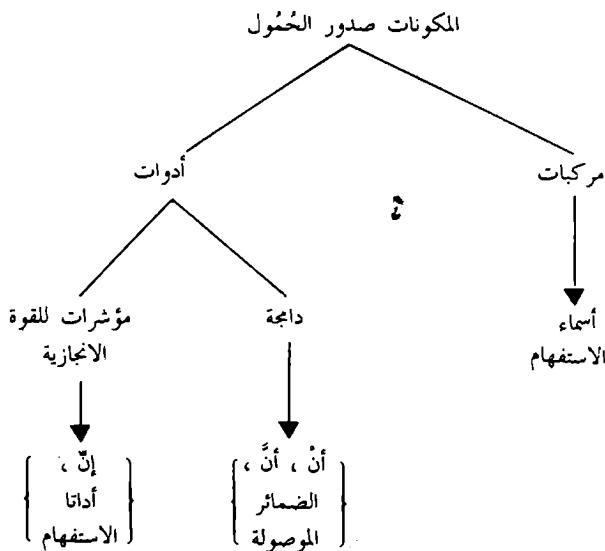
(30) يناقش ديك في (ديك قيد الطبع) اقتراح جونك واقتراحتنا فيه يتيhi إلى تبني ما اقترحناه باعتباره التشكيل الملام للقوة الإنجازية في السحو الوظيفي .

(31) هذه المجموعة الأولى من قواعد التعبير تفصّل القول فيها في الفصل الأول من هذا الكتاب .

(32) بينما ، في كتابنا «الجملة المركبة في اللغة العربية» ، أن الأدوات التي تتصدر الجمل لا يمكن ردها جميعها إلى مقوله واحدة كما هو مقترح في «نظريه المصدري» حيث تتضمن هذه الأدوات كلها إلى المقوله المسماة «المصدرى» التي تشكل المكون المؤاخذ للجملة طبقاً للفاعدة التالية :

ج — مصر ج

وقد استدللنا على أن هذه الأدوات الصدور (أ) مركيات (أسماء الاستفهام) و (ب) أدوات دامجة تربط بين حمل رئيسي وحمل مدعى (أن ومركياتها والضمائر الموصولة) و (ج) مؤشرات للقوة الإنجازية (إن وأدانا الاستفهام) ، كما هو موضح في الرسم التالي :



(33) من الملاحظ أن قواعد التعبير قواعد تقوم بهمتيين أساسيين اثنين : (أ) إدماج أدوات مؤشر لمحليتها في البنية الدخل ، و (ب) ترتيب العناصر المتواجدة في هذه البنية . بناء على هذا ، يمكن تقسيم نسق قواعد التعبير قسمين : قواعد إدماج وقواعد موقعة .

(34) البنية الموقعة (37) واردة بالنسبة لرتبة المكونات داخل الجملة الفعلية في اللغة العربية . وقد صفت بنيات موقعية أخرى تترتب المكونات طبقاً لها في الجمل الاسمية والجمل الرابطية (الجمل المتضمنة لرابط : «كان» ، «مارال» ، «ظل» ...)

(35) الواقع ، في هذه البنية الموقعة ، صفاتان : موقع «خارجية» وموقع «داخلية» . الواقع الخارجية ثلاثة مواقع : الموقع م^{هـ} وهو الموضع الذي يحتله المكون المبادي والموقعان م^{مـ} و م^{هـ} اللذان يختصان للمكونين المبدأ والمذيل على التوالي . هذه الواقع الثلاثة تحتملها المكونات المعنية بالأمر بدءاً طبقاً للبنية العامة التالية :

منادي ، مبتدأ ، [ص (س^١) ، ص (س^٢) ... س^٣] ، ذيل
 أمّا الواقع الداخلية فهي موقع تحدها الوظائف الترتكيبية (الموقعان فـ و مـ) وموقع تحدها الوظائف التداولية وهي موقعان : الموقع م^{هـ} المعد للمكون المستندة إليه الوظيفة التداولية البؤرة (بؤرة الانتقاء) كما سنرى في الفصل الأخير من هذا الكتاب أو الوظيفة التداولية المخور والمكون المتحقق في شكل اسم استفهام ، والموقع م^{أـ} الذي يحتله المكون المخور .

أما الواقع (ص) ، فقد استدللنا في كتابنا «من البنية الجملية إلى البنية المكونية» على أنه «حيز موقع» تترتب داخله المكونات طبقاً لوظائفها الدلالية . فيما يختص الموقع الصادر في الحال ، الموضع م^{أـ} ، فإنه يختص للأدوات الدائمة والضمائر الموصولة ومؤشرات القوة الاجزائية .

(36) يُسند أعلى نبر (أو «النبر المركزي») إلى المكون الحامل للوظيفة التداولية البؤرة . أما التغيم فيُسند إلى الحال كاملاً بالنظر إلى مؤشر القوة الاجزائية .

الفصل الأول

من الحد إلى المركب

من الحد إلى المركب

مدخل : من القواعد التي لم تحظ ، لحد الآن ، في النحو الوظيفي بالاهتمام اللازم ، القواعد التي تضطلع بنقل الحدود باعتبارها بنيات منطقية دلالية إلى مركبات باعتبار هذه البنيات بنيات تركيبية صرفية . لقد رسم ديك في (ديك 1978) الخطوط العامة للآواليات التي يمكن أن تتكلف بعملية النقل هذه لكنه لم يحدد بكيفية شاملة ودقيقة في نفس الوقت القواعد اللازمة وطريقة صياغتها .
ملء هذا الفراغ ، نحاول في هذه الدراسة ، أن نضع صياغة عامة لهذا الضرب من القواعد تفي برصد نقل الحدود إلى مركبات لا في اللغة العربية فحسب بل كذلك في مجموعة من اللغات الطبيعية .

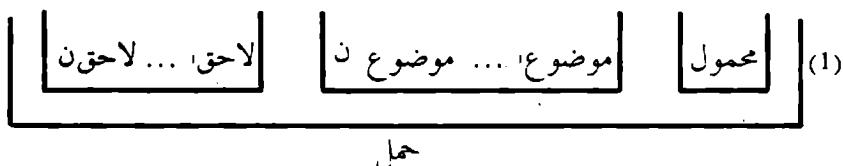
1 . الحد : وظيفته وبنيته :

1.1. الحمل :

يُمثل ، في النحو الوظيفي ، للعام موضع الحديث (سواءً أكان عالم الواقع أم عالماً من العالم الممكنة) في شكل «حمل» يتألف من «محمول» وعدد معين من

«الحدود» . يدل المحمول (الذى يمكن أن يتمتعى تركيبياً إلى مقوله الفعل أو مقوله الاسم أو مقوله الصفة) على «واقعة» . وتكون الواقعة إما « عملاً » أو « حدثاً » أو «وضعاً » أو « حاله » . أما الحدود فتدل على المشاركين في الواقعة . وهي ، بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للواقعه ، إما حدوداً موضوعات أو حدوداً « لواحق » . فهي « موضوعات » إذا كانت تدل على ذوات تسهم في تعريف الواقعه نفسها كالذات المنفذة والذات المتقبلة والذات المستقبلة وهي لواحق حين تدل على مجرد الظروف المحيطة بالواقعه كأن تدل على زمانها أو مكانها أو علتها أو هدفها .

يمكن توضيح البنية العامة للحمل بواسطة الرسم التالي :



ولمثل ذلك بالجملة (2) التي تؤول ، حملياً ، إلى البنية (3) :

(2) أهدى خالد هنداً وردة البارحة في الحديقة



في الجملة (1) يدل المحمول الفعل «أهدى» على واقعة معينة وهي انتقال الملكية من ذات إلى ذات أخرى على سبيل الهبة . ويشارك في هذه الواقعه ثلات ذوات ضرورية وهي الذات المنفذة والذات المتقبلة والذات المستقبلة («خالد» و «وردة» و «هنداً» بالتالي) . ويحدد الظرفين الزمانى والمكاني للواقعه مشاركان لاحقان لا تقتضيهما الواقعه ضرورة وهما «البارحة» و «في الحديقة» بالتالي .

وتم صورته الحمل في شكل إطار حمل يمثل للمعلومات الآتية :

- (أ) صورة المحمول المجردة
- (ب) ومقوله التركيبية (فعل ، اسم ، صفة ...)
- (ج) وعدد محلات حدوده .

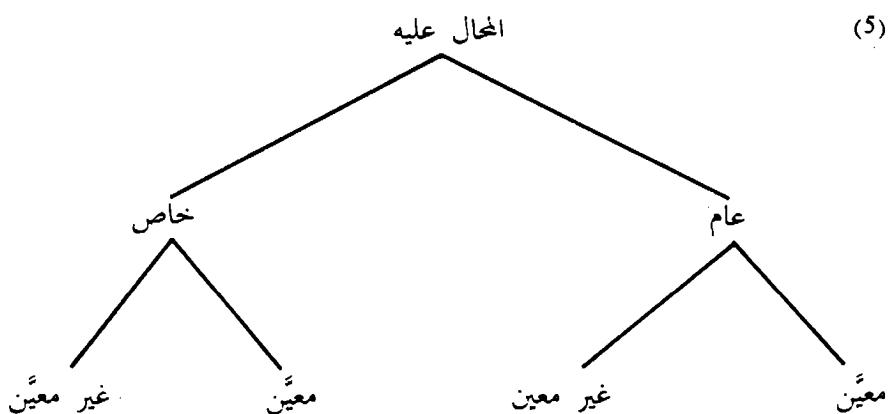
- (د) وقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على محلات حدوده الموضوعات،
 (هـ) والوظائف الدلالية التي تحملها محلات الحدود بالنظر إلى دورها في الواقعية الدلال عليها المحمول .

على أساس هذه المسطرة المتبعه في صورنة العمل ، يكون الاطار الحتمي مصدر اشتقاق الجملة (2) هو الاطار الحتمي (4) :

- (4) [أهدي ف (س؛ إنسان (س؛)) منف (س؛ لاحي (س؛)) متن
 (س؛ إنسان (س؛)) مستق (ص) زم (ص؛) مك]

2.1. وظيفة الهد :

وظيفة المحمول ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، هي الدلالة على واقعة في عالم من العوالم الممكنة . أمّا الحدود فوظيفتها أن تُحيل على ذات في العالم المعنى بالأمر . ويكون الحال عليه إما «عاماً» أو «خاصاً» ، إما مجموعة من الذوات أو ذاتاً واحدة . ويكون ، في كلتا الحالتين ، إما «معيناً» أو غير معين كما يوضح ذلك الرسم التالي :



وهذه أمثلة للنماط الأربع من الذوات الحال عليها :

(6) أ - حضر ضيف

ب - حضر الضيف المنتظرون

(7) أ - حضر ضيف

ب - حضر الضيف الذي ننتظره .

وَتُعَدُّ الْأَحَالَةُ ، فِي النَّحْوِ الْوَظِيفِيِّ ، فَعَلَّاً تَدَاوِلِيًّا يَتَوَخَّى مِنْهُ الْمُتَكَلِّمُ جَعْلُ الْمُخَاطِبِ يَتَعْرَفُ عَلَى الْمَحَالِ عَلَيْهِ . وَتَقْعِدُ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةُ عَنْ طَرِيقِ الاضِافَاتِ الْمُتَوَالِيَّةِ لِلْمَعْلُومَاتِ الَّتِي يَعْتَبِرُهَا الْمُتَكَلِّمُ تَقْرَبَ الْمُخَاطِبَ مِنَ التَّعْرِفِ عَلَى الدَّازِتِ الَّتِي يَقْصِدُ الْأَحَالَةَ عَلَيْهَا . وَيُعَدُّ الْفَعْلُ الْأَهَالِيُّ فَعَلًا «نَاجِحًا» حِينَ يَصْحُّ اخْتَالُ عَلَيْهِ «مَعِينًا» لِدِي الْمُخَاطِبِ ، أَيْ حِينَ يَعْرَفُ الْمُخَاطِبُ عَلَى الْمَحَالِ عَلَيْهِ نَعْرَفًا تَامًا . قَارِنْ بَيْنَ الْجَمْلَتَيْنِ (8 أ) وَ (8 ج) فِي الْحَوَارِ التَّالِيِّ :

(8) أ - نَجَحَ الطَّالِبُ

ب - أَيْ طَالِبٌ؟

ج - نَجَحَ الطَّالِبُ الَّذِي كَانَ يَسْكُنُ الْبَيْتَ الْمُجاوِرَ

تُعَدُّ الْمَعْلُومَةُ الَّتِي يَحْمِلُهَا الْحَدُّ «الْطَّالِبُ» فِي الْجَملَةِ (8 أ) غَيْرَ كَفِيلَةِ بِجَعْلِ الْمُخَاطِبِ يَتَعْرَفُ عَلَى الْمَحَالِ عَلَيْهِ . لَذَا ، يَطْلُبُ الْمُخَاطِبُ (بِوَاسِطَةِ الْجَملَةِ (8 ب)) مِنَ الْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَمْدُهُ بِمَعْلُومَاتٍ إِضَافِيَّةٍ فَيَسْتَجِيبُ هَذَا الْأَخِيرُ لِطَلَبِهِ بِإِضَافَةِ الْمَعْلُومَةِ الَّتِي تَحْمِلُهَا الْجَملَةُ الْمُوصَولَةُ «الَّذِي كَانَ يَسْكُنُ الْبَيْتَ الْمُجاوِرَ» فِي الْجَملَةِ (8 ج) . وَمِنَ الْمُمْكِنِ أَلَا تَكُونَ هَذِهِ الْمَعْلُومَةُ الْمُضَافَةُ كَافِيَّةً لِنَجَاحِ الْفَعْلِ الْأَهَالِيِّ فِي الْجَملَةِ (8 ج) فَيَحْتَاجُ إِلَى مَعْلُومَةٍ إِضَافِيَّةٍ أُخْرَى كَمَا يَتَبَيَّنُ مِنْ اسْتِمرَارِ الْحَوَارِ :

د - أَيْهُمْ؟

هـ - نَجَحَ الطَّالِبُ الَّذِي كَانَ يَسْكُنُ الْبَيْتَ الْمُجاوِرَ وَالَّذِي كَانَ لَهُ خَالٌ يَزُورُهُ كُلَّ جُمُوعَةٍ .

نَسْتَتَرُجُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْفَعْلَ الْأَهَالِيَّ يُرْتَبِطُ بِنَجَاحِهِ بِالْفَلَاقِ (بِالْعَلَاقَةِ التَّخَابِرِيَّةِ الْقَائِمَةِ بَيْنَ الْمُتَخَاطِبِيْنِ) . وَيَتَجَلُّ هَذَا الْإِرْتَبَاطُ فِي كَوْنِ الْفَعْلِ الْأَهَالِيِّ يَنْجُحُ ، تَارَةً ، بَعْدِ إِضَافَةِ مَعْلُومَاتٍ مُتَعَدِّدةٍ وَتَارَةً دُونِ إِضَافَةِ أَيِّهَا مَعْلُومَةٍ (إِذَا كَانَ تَعْرُفُ الْمُخَاطِبُ عَلَى الْمَحَالِ عَلَيْهِ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ) كَمَا هُوَ الشَّأنُ فِي الْحَوَارِ التَّالِيِّ :

(9) أ - مَاذَا حَدَثَ الْبَارِحةُ؟

ب - تَزَوَّجَتْ هَنْدُ

ج - لَقِدْ بَلَغَنِي ذَلِكُ .

يَتَبَيَّنُ مِنْ هَذَا الْحَوَارِ أَنَّ الْفَعْلَ الْأَهَالِيَّ الْمُتَعلِّقُ بِالْحَدِّ «هَنْد» فِي الْجَملَةِ (9 ب) فَعَلَ نَاجِحٌ إِذَا كَانَ الْمُخَاطِبُ أَكْتَفَى بِالْمَعْلُومَةِ الَّتِي يَحْمِلُهَا هَذِهِ الْحَدُّ لِلتَّعْرِفِ عَلَى الدَّازِتِ الْمَحَالِ عَلَيْهَا .

١ . ٣ . بنية الحد :

استجابة للمبدأ المنهجي العام المعتمد في اللسانيات الوظيفية والقاضي بأن بنية العبارات اللغوية تعكس إلى حد بعيد وظيفتها التواصلية ، يُمثل ، في النحو الوظيفي ، لبنية الحدود في شكل سلسلة من المُقيّدات تقوم بدور الحصر التدربيجي للمجموعة الحال عليها . بواسطة عملية الحصر هذه ، يتم تعيين الحال عليه ، أي جعل المخاطب يعرف بطريقة تدربيجية على الذات التي يقصد المتكلم إلا حالة عليها . مثال ذلك ، الجملة (٨ ج) حيث يُعدُّ الحد «الطالب الذي كان يسكن البيت المجاور» مرَكِّباً من حاصلين اثنين : «الطالب» والجملة الموصولة «الذي كان يسكن البيت المجاور» اللذين يقومان بدور التقييد التدربيجي للمجموعة الحال عليها الحدُّ بكامله . يتكون الحد ، بصفة عامة ، - حسب النطْر من التمثيل للحدود المعتمد في النحو الوظيفي - من العناصر التالية :

- أ - مخصوص الحد أو مجموعة المخصوصات .
- ب - مقيّد أو سلسلة من المقيّدات .
كما يتبيّن من البنية العامة للحد (١٠) :

(١٠) (س ي) ^٩ (س ي) : ... ^٩ ن (س ي))
حيث ^٩ س = مخصوص حد (أو مجموعة من المخصوصات) و ^٩ ن = مقيّد باعتباره محمولاً و س ي = المجموعة التي يحيل عليها الحد ككل .
للتمثيل لذلك ، نأخذ الحدين «كتاباً» و «الفتاة الشقراء» في الجملتين (١١) أ - ب :

(١١) أ - قرأت كتاباً .
ب - رأيت الفتاة الشقراء
التمثيلان المنطقيان - الدلاليان لهذا الحدين هما ، على التوالي ، التمثيلان (١٢) و (١٣) :

(١٢) (ن ١ ذ س ي : كتاب (س ي)).
(١٣) (ع ١ ث س ي : فتاة (س ي) : شقراء ص (س ي))
حيث ن = نكرة ، ع = معرفة ؛ ذ = مذكر ؛ ث = مؤنث ؛ ١ = مفرد .

١ . ٤ . مخصوصات الحدود

يُعدُّ مخصوصاً للحدَّ كل عنصر يقوم بدور تعديل أو تسوير أو تعين ما يحيل عليه الحد ، أي الذات (أو مجموعة الذوات) التي يدل عليها الحد . المخصوصات المتوفرة في اللغة العربية للقيام بهذه الأدوار الثلاثة هي : المعددات والأسوار وأداتها التعريف والتنكير و «المشيرات» («أسماء الاشارة») .

أ - المعددات ، من حيث تتحققها السطحي ، مفردات قائمة الذات كالأسماء الأعداد «ثلاثة» و «أربعة» و «خمسة» ... ولو اسقى تلحق بالاسم المعدد كلاصقة المثنى ولاصقة جمع المذكر السالم مثلاً .

ملحوظة : من المعروف أن الجمجم في اللغة العربية جمعان : جمع يعبر عنه بصيغة المفردة ذاتها («جمع التكسير») وجمع يعبر عنه بلا صفة («جمع المذكر السالم» و «جمع المؤنث السالم») .

يطرح هذا التنويع في الدلالة على الجمع إشكالاً نظرياً يتعلق بالتمثيل لكل من الجماعين . فإذا كان من بين أن جمع المذكر السالم ، شأنه في ذلك شأن المثنى يُمثل له على أساس أنه ظاهرة صرفية ، فإن جمع التكسير لا يمكن أن يُعدَّ ظاهرة صرفية . للاسهام في حل هذا الإشكال في إطار النحو الوظيفي ، نقترح ما يلي :

(1) تتكلف قواعد التعبير («قواعد صياغة المركبات» على وجه التحديد) بإلحاق اللاصقة الدالة على جمع المذكر السالم بالطريقة التي يتم بها إلحاق لاصقة المثنى .

(2) أمّا المفردات المجموعة جمع تكسير ففضطلع باستيقافها من المفرد قواعد تكوين المحمولات باعتبار هذه المفردات مفردات مشتقة من مفردات أصول بواسطة أوزان معينة^(١) .

ب - نُعدُّ أسواراً المخصوصات التي تتحقق في شكل المفردات التي من قبيل «كل» و «جميع» و «بعض» . وهي ، كما هو معلوم ، أسوار «كلية» وأسوار «بعضية» .

ملحوظة : ليس ثمة إشكال في أن تعدُّ الأسوار ، في اللغات الهندية والأوروبية ، كاللغتين الأنجلizية والفرنسية ، مخصوصات حدد إذ إن الأسوار في هذه اللغات تتصرف تركيبياً تصرف باقي

المخصصات كأداة التعريف والمعدّات وغيرها⁽²⁾). إلا أن الأمر ، في اللغة العربية ، يختلف . فالس سور في هذه اللغة لا يتصرف ، بالنظر إلى خصائصه التركيبية ، كمخصص بل يتصرف تَصْرُفَ رأس المركب . وينسحب هذا على المعدّات التي من قبيل «ثلاثة» و «أربعة» التي تُشكّل ، تركيبياً ، رؤوساً بالنسبة للحدود التي ترد فيها . سنعود إلى مناقشة هذا الأشكال في فقرة لاحقة .

ج - الأداة المدروج على اعتبارها أداة تعريف ، في اللغة العربية ، هي الألف واللام . ويُقابل ، عادة ، بينها وبين الأداة الصفر (في حالة دخول الألف واللام على الاسم) . ويبدو لنا أن ما يُقابل الألف واللام هو التنوين (أو بعض أنواع التنوين) إذ إن هاتين الصرفيتين تتعاقبان على نفس الاسم بحيث يمتنع تواردهما كما يدل على ذلك لحن الجملة

(14) « جاء الرجل » (بتنوين « الرجل »)

إذا صحّ هذا الافتراض امكنا القول بأن التعيين وعكسه يُعبر عنّهما في اللغة العربية بواسطة الألف واللام والتنوين وأن مخصوص التعيين ، وبالتالي ، مخصصان : مخصوص التعريف ومخصوص التنكير .

د - الاشارة إحالة على ذات (أو واقعة أو فكرة ...) معينة لها وجود إما في المقام التخاطبي كما في الجملة (15) أو في السياق كما هو الشأن بالنسبة لمدلول العبارة «هذا الرجل» الواردة في الجملة الثانية من الحوار

(16) أ - ب) .

(15) من مؤلف هذا الكتاب الذي بين يديك ؟

(16) أ - لقد قابلت عمراً اليوم مساء .

ب - لا أدرى لماذا يُقرضي هذا الرجل

ويمثل لمفهوم الاشارة ، في النحو الوظيفي ، باعتباره أحد مخصصات الحد يتم تتحققه في شكل مشير عن طريق قواعد التعبير كما سنرى فيما بعد . وفي ما يلي أمثلة لبنية الحدود الواردة فيها المخصصات التي عرّفناها أعلاه :

(17) أ - الرجل .

ب - (ع 1 ذ س ي : رجل س (س ي)) .

أ - لوحة⁽¹⁸⁾

ب - (ن ١ ث س ي : لوحة س (س ي))

أ - ثلاثة كتب⁽¹⁹⁾

ب - (ن ٣ ث س ي : كتاب س (س ي))

أ - كل الطلاب⁽²⁰⁾

ب - (ع ج ذ ٧ س ي : طلاب س (س ي))

أ - هذا الكتاب⁽²¹⁾

(ع ١ ذ شا س ي : كتاب (س ي)).

حيث : ٧ = سور كلي ؛ شا = إشارة .

نختم هنا العرض بالاشارة إلى أنّ ثمة قيوداً تحكم توارد المخصوصات في الحد الواحد . فمخصوص الاشارة يتward ومحخصوص التعريف ويتنبع توارده ومحخصوص التكثير . قارن :

أ - هذه الفتاة⁽²²⁾

ب - هـ هذه فتاة

فالجملة (22 ب) لا يمكن أن تعدّ جملة نحوية إلا إذا أُولت على أساس أن المثير (هذه) يشكل حداً قائم الذات في حمل كامل محموله الاسم «فتاة» . ويصدق ما قلناه عن المثيرات على الأسوار الكلية حيث لا يسوغ توارد سور كلي ومحخصوص تكثير كما يتبيّن من المقارنة بين الجملتين (23 أ - ب) :

أ - تغيب كل الطلبة .

ب - هـ تغيب كل طلبة .

إلا أن هذا القيد لا يصدق على الأسوار الكلية إلا إذا كان المخصوص العددي جمعاً كما تدل على ذلك سلامة الجملة (24) :

أ - كل شيء جاهز .

لأقصاء الاشتراكات التي من قبيل (22 ب) و (23 ب) ، يمكن صوغ القيدتين الآتى :

أ - (ن .. شا س ي : ٩ (س ي))⁽²⁵⁾

أ - (ن ... ٧ ... ج س ي : ٩ (س ي))⁽²⁶⁾

١ . ٥ . أنماط الحدود :

يمكن تقسيم الحدود ، بالنظر إلى طبيعتها ، إلى حدود «بسیطة» و «حدود معقدة» . ونقصد بالحدود البسيطة الحدود التي تقوم على اسم عادي (غير مشتق) يرد منفرداً أو مصحوباً بمقيدات أخرى كـ هو الشأن بالنسبة للحدود الواردة في الجمل التالية :

- (27) أ - أقبل الصيف
- ب - طبع كتاب خالد .
- ج - تغيب الطالب المختهد .

ونقصد ، في مقابل ذلك ، بالحدود المعقدة الحدود التي تتوافر فيها إحدى الخواصيتين التاليتين : (أ) أن تشكل ، في ذاتها ، حلاً كاملاً و (ب) أن تتضمن حلاً قائم الذات . الحدود الواردة في الجمل (28 أ - و) حدود معقدة لانسамها بالخاصةية (أ) :

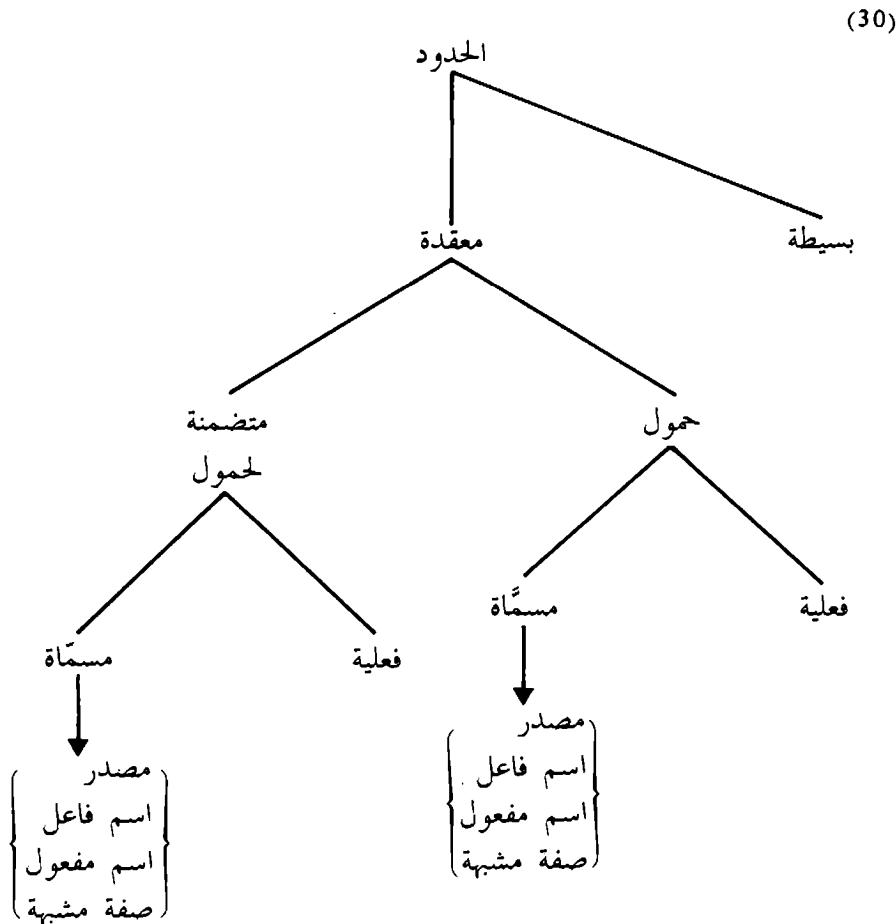
- (28) أ - ظنت أنّ عمراً غادر المدينة .
- ب - سرّني أن نجح خالد .
- ج - جاء اللذان قابلناهما أمس
- د - سرّني نجاح خالد .
- ه - ألقى القبض على قاتل هند .
- و - قابلت المقتول أبوه .

وتُعدّ ، أيضاً ، حدوداً معقدة الحدود الواردة في الجمل التالية لتوافر الخاصية (ب) فيها :

- (29) أ - بنيت هذا التحليل على فكرة أن الفاعل وارد في العربية .
- ب - جاء الرجال اللذان قابلناهما أمس
- ج - سرّني خبر نجاح خالد .
- د - زارني الرجل المتزوج هنداً في الصيف المقبل .
- ه - قابلت الرجل المقتول أبوه .
- و - عشقت الفتاة المشوشة قوامها .

ويمكن ، إذا أخذت المقوله التركيبة المتشتمي إليها محمول الحد معياراً ، تصنيف الحدود المعقدة صنفين :

أ - حدوداً حمولاً فعلية (أو حدوداً تتضمن حمولاً فعلية) و (ب) حدوداً حمولاً «مسماة» (أو حدوداً تتضمن حمولاً مسماة) باعتبار الحمل المسماي حملاً محموله مشتق من فعل ((مصدر)) أو ((اسم منفذ)) أو ((اسم مفعول)). نقترح توضيح هذا التصنيف بواسطة الرسم التالي :



ملحوظة : تقسم الحمول الموصولة (الحمل التي يتصدرها ضمير موصول) إلى حمول موصولة «مقيدة» وحمل موصولة «غير مقيدة» وحمل موصولة «حرّة» (أو حمول موصولة «لا رأس لها»). من أمثلة هذه الأصناف الثلاثة الجمل التالية :

(31) أ - تزوجت الفتاة التي عشقّتها .

ب - الطالب ، الذي رسب في الامتحان ، حزين .
ج - سمعت ما سمعت .

في إطار النحو الوظيفي⁽³⁾ ، عدتنا الحمول الموصولة «الحرة» (التي من قبيل «ما سمعت») في الجملة (31 ج)) حدوداً قائمة الذات في حين عدنا الحمول الموصولة «المقيدة» (التي مثلنا لها بالجملة (31 أ)) «أجزاء حدود» (أي مقييدات ثواني بالنظر إلى المقييد الاسمي الأول) . أمّا الحمول الموصولة «غير المقيدة» التي من قبيل (31 ب) فإننا استدللنا على أنها أقرب إلى الحمول «الاعتراضية» منها إلى أي شيء آخر⁽⁴⁾ . ويقوم استدلالنا على ملاحظة أن هذا الضرب من الحمول الموصولة يشكل وحدة تركيبية وتداويبة وتنعيمية مستقلة عن الحمل الذي ترد فيه .

١ . ٦ . الحدود المعقّدة :

نخص بالحديث ، في هذه الفقرة ، الحدود المعقّدة (الحدود التي تشكّل حمولاً قائمة الذات أو تتضمن حمولاً) لتناول المسطرة المعتمدة في اشتقاقة في إطار النحو الوظيفي .

١ . ٦ . ١ . الحمول الفعلية :

١ . ٦ . ١ . ١ . الحمول - الحدود :

لنأخذ مثلاً للحمل الذي يشكّل أحد حدود الحمول الرئيسي الحمل الوارد في الجملة التالية :

(32) تمنى خالد أن تعود هند

البنية الحاملية مصدر اشتقاء هذه الجملة هي البنية (33) :

(33) [تد [تا [مض تمنى ف (ع ١ ذ س : خالد (س:)) متض
س: : [دا [ذت [غ تا [مسق عاد ف

(ع ١ ث س ك : هند (س ك)) منف[][][(س:)) متقد]]]

حيث تد : صيغة التدليل ؛ ذث = صيغة التذير ؛

تا = الجهة «النام» ؛ غ تا = الجهة غير النام ؛ مض = الزمان المُضي ؛
مسق = الزمان المستقبل .

يتبيّن من التمثيل (33) ، أن الموضع الثاني (الموضع المتقبل) حمل يتكون من

محمول فعلي («عاد») وموضع («هند») يحمل الوظيفة الداخلية «المنفذ» ومن مؤشر الادماج (دا).

١ . ٦ . ٢ . الحمول أجزاء المحدود :

يُعد حملًا جزءاً من حد كل حمل يشكل مقيداً من مقيّدات حد مقيده الأول اسم . ويرد ، غالباً ، هذا الضرب من المحدود في الجمل المتضمنة لحمل موصول مقيّد كالجملة (34) :

(34) جاء الرجل الذي قابلت هند .

استدللنا في مكان آخر^(٥) على أن التثيل الأكفي للبنية الحاملية مصدر اشتغال الجمل التي من قبيل (34) هو التثيل القائم على افتراض أن هذه البنية تتضمن (أ) مؤشراً للضمير الموصول و (ب) حمل حد فارغاً معجّمياً يمكن أن يتحقق في شكل عائدٍ ضمير أو عائد صفر .

على أساس هذا التحليل تكون البنية الحاملية للجملة (34) هي البنية (35) :

(35) [تد [تا [مض جاء ف

(ع ١ ذ س : رجل س : [ل [تد [تا [مض قابل ف

(ع ١ ث س ك : هند (س ك)) منف

(س) متقد [] (س') منف [] .

يتبيّن من التثيل (35) أن الموضع الأول للمحمول الرئيسي « جاء » حد معقد يتكون من مقيدين اثنين = مقييد اسم و مقييد يشكّل حملًا قائم الذات . يتكون هذا الحمل ، في مستوى مجرّد ، من محمل فعلي (قابل) و موضعين : موضع مملوء معجّمياً يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ و موضع فارغ معجّمياً يحمل الوظيفة الدلالية المتقبل . ويتضمن هذا الحمل مؤشراً للموصول (ل) يتحقق فيما بعد في شكل ضمير موصول . أمّا الموضع الفارغ معجّمياً فإن تتحققه يتم بواسطة عائد ضمير أو عائد صفر كما يتبيّن من المقارنة بين الجملتين (34) و (36) :

(36) جاء الرجل الذي قابلته هند .

١ . ٦ . ٣ . الحمول المسماة :

الحمل المسماة ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، هي الحمل ذات المحمول المتمي

إلى إحدى المقولات التالية : «المصدر» و «اسم المنفذ» و «اسم المتقبل» و «الصفة المشبّهة» .

هذه الأصناف من المحمولات كانت موضوع نقاش في الحووظي (وفي أخاء متعددة أخرى) إذ تُسُؤَل عما إذا كان اشتقاها يتم داخل التركيب أم داخل المعجم . إلا أن الاتجاه السائد ، الآن ، هو النزوع نحو اشتقاد المحمولات المعنية بالأمر عبر «قواعد تكوين المحمولات» . إذا تبنينا هذا التحليل الأخير ، أمكننا صوغ قواعد تكوين المحمولات المسماة الآتية : قاعدة تكوين المصدر ، وقاعدة تكوين اسم المنفذ وقاعدة تكوين اسم المتقبل وقاعدة تكوين الصفة المشبّهة وضمها إلى باقى قواعد تكوين المحمولات .

يستلزم صوغ قواعد تكوين المحمولات المسماة بحثاً قائم الذات يكفل رصد صيغ هذه المحمولات ومحليتها ومعاناتها وصيغ المحمولات مصادر اشتقاها . في انتظار إنجاز دراسة شاملة من هذا النوع ، يمكن إبداء الملاحظات العامة التالية :

أ - يمكن اشتقاد المحمولات المسماة من محمولات فعلية أصول (ثلاثية الوزن) أو مشتقة وهذه بعض من أمثلة ذلك :

(37) أ - كتب خالد رواية .

ب - خالد كاتب .

ج - أعجبت بكتابة خالد .

د - ألقى خالد خطبته مكتوبة .

(38) أ - ناقش بكر رسالته .

ب - حظي بكر بإعجاب مناقشيه .

ج - تمت مناقشة الرسالة البارحة .

د - قيم بجرد للرسائل المناقشة .

ب - تُحدث قاعدة التسمية تغييراً في صيغة المحمول الدخل وفي مقولته التركيبية إذ ينقلب من فعل إلى اسم . ويأخذ المحمول المسماي الصيغة التي تلائم صيغة الفعل مصدر الاشتقاد .

ج - يكتسب المحمول المسماي عدداً من خصائص الاسم أهمها :

1) أنه يفقد مخصوصات الفعل (الرمان) ويستبدل بها مخصوصات الاسم كأداتي التعريف والتوكير وال سور والإشارة كما يتبيّن من الأمثلة التالية :

(39) أ - حضرت المناقشة .

ب - حضرت مناقشة .

ج - حضرت كل المناقشات .

د - لم تعجبني تلك المناقشة .

2) وأنه يحتاج إلى «رابطة»⁽⁶⁾ تعبّر عن المقولات الجهة والزمانية كـما يتبين من المقارنة بين طرف الزوج الجُملي التالي :

(40) أ - نام خالد ظهر أمس .

- كان خالد نائماً ظهر أمس .

3) وأنه إذا أضيف إلى اسم أخذ هذا الاسم الحالة الاعربية الجر :

(41) أ - ألقى القبض على قاتل زيد .

ب - ساءتي مهاجمة خالد .

ج - قابلت معشوق هندي .

تعالج ظاهرة اكتساب الخصائص الاسمية ، في إطار النحو الوظيفي ، على أساس أنها ناتجة عن خضوع الفعل المسمى لمبدأ التكيف الصوري والدلالي المصوغين كالتالي :

(42) مبدأ التكيف الصوري :

«تنزع التراكيب المشتقة ذات النطس إلى تكييف خصائصها الصورية ونموذج التراكيب غير المشتقة المتممية إلى نطس التراكيب س». .

(43) مبدأ التكيف الدلالي :

«حين يخضع تركيب مشتق إلى مبدأ التكيف الصوري ، ينزع كذلك إلى تكيف خصائصه الدلالية ونموذج الصوري للتراكيب التي ينامطها» .

فيما يخص الحدود⁽⁷⁾ يصوغ ديك (ديك 1985 : 3) نموذجها على الشكل التالي :

(44) «الحدود : نموذج الحدود هو حد رأسه اسم غير مشتق يمكن أن يتضمن كفضلة صفة أو مركباً مضافاً إليه ومحصضاً (أو مجموعة من المخصوصات) من مخصوصات الحدود» .

رغم نزوع المحمولات المسماة إلى اكتساب خصائص الاسم التي ذكرنا أهمها أعلاه ، تظل هذه المحمولات محتفظة بعض خصائصها الفعلية الأصلية . ومن أهم

هذه الخصائص إسناد الحالات الاعرائية إلى الموضوعات باعتبار وظائفها، تماماً كما يسندها الفعل . قارن بين الجملتين الآتتين :

أ - أعطى خالد هنداً مالاً .
ب - سرني إعطاء خالد هنداً مالاً .

(45)

يأخذ الفعل «أعطي» ، في الجملة (45 أ) ، ثلاثة موضوعات : «خالد» و «هندا» و «مالاً» . وتحمل هذه الموضوعات الثلاثة وظائف دلالية هي ، بالتوالي : «المنفذ» و «المستقبل» و «المتقبل» . وتحمل الموضوعان الأولان ، بالإضافة إلى وظيفتهما الدلاليتين ، وظيفتين تركيبتين لها ، على التوالي ، وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول⁽⁸⁾ . هاتان الوظيفتان تحولان للموضوعين اللذين يحملانهما أحد الحالتين الاعرائيتين الرفع والنصب . أمّا الفعل المسمي «إعطاء» ، في الجملة (45 ب) ، فإنه يأخذ من الموضوعات ما يأخذه الفعل⁽⁹⁾ مصدر اشتقاءه وتأخذ موضوعاته من الأحكام ما تأخذه موضوعات هذا الفعل إلا أن موضوعه الأول ، بخلاف أول موضوعات الفعل ، يأخذ حالة إعرائية لاتطابق وظيفته التركيبة (الحالة الاعرائية الجر) بل تطابق موقعه في التركيب باعتباره «مضافاً إليه» . سنناقش هذه الظاهرة في الفقرة 1 . 8 .

١ . ٧ . أنماط العلاقات داخل الحد :

سيق أن أشرنا إلى أن الحد يتألف من مخصوص حدًّ (أو مجموعة من المخصوصات) ومقيد أو سلسلة من المقيدات . هذه المقيدات المتواجدة في نفس الحد يمكن أن تقوم بينها علاقات مختلفة أهمها علاقات ثلاث : علاقة «التابع» وعلاقة العطف وعلاقة «الادماج» .

١ . ٧ . ١ . علاقة «التابع» :

تقوم بين مقيدات الحد الواحد علاقة تابع حين تُسمّم جميعها ، بالتساوي ، في تقيد ما يدل عليه الحد باعتباره كلاً . هذا الضرب من العلاقات نجده في الحدود التي من قبيل الحد الوارد في الجملة التالية :

(46) أحب خالد الفتاة الشقراء الجميلة .

على أساس هذه العلاقة ، يمكن التمثيل لبنية الحد «الفتاة الشقراء الجميلة» على النحو التالي :

(47) (ع ١ ث س ي) : فتاة س (س ي) : شقراء ص (س ي) : جميلة ص (س ي) .

١ . ٧ . ٢ . علاقة العطف :

يمكن أن ترد مقيدات الحد متعاطفة ، كـا هو شأن المقدين «جميلة» و «مهندبة» في الحد الوارد في الجملة (48) :

(48) قابلت فتاة جميلة وهندبة .

تشق الحدود المضمنة لمقيدات متعاطفة وفقاً لقاعدة العطف العامة التالية :

(49) قاعدة العطف : $\text{حـ} - \text{أـ}^{\circ} \text{ و } \text{بـ}^{\circ} \dots \text{ و } \text{نـ}^{\circ}$

حيث و = عاطف مجرد يمكن أن يتحقق في شكل إحدى أدوات العطف (الواو ، الفاء ، ثم ...) .

تفيد القاعدة (49) أن عنصراً ما يمكن توسيعه بإضافة عنصر (أو عناصر متعددة) يُناظره . هذه القاعدة هي القاعدة المسؤولة عن اشتراق الحد الوارد في الجملة (48) والذي يمكن التمثيل لبنيته على النحو التالي :

(50) (ن ١ ث س ي) : فتاة (س ي) : جميلة ص (س ي) و مهندبة ص (س ي) .

يُبَيَّنُ في دراسة سابقة⁽¹⁰⁾ أفرادها لظاهره العطف في اللغة العربية أن ثمة قيوداً تضبط قاعدة العطف (49) تؤول جميعها إلى مبدأ عام واحد اقتربنا صوغه كما يلي :

(51) مبدأ التمازج : «يعطف بين المتناظرات» .

يفتحي هذا المبدأ بأن يتآلف العنصران المتعاطفان دلالة وتركيباً وتداولاً . فيما يختص العطف بين مقيدات الحد الواحد ، لا يسُوِّغ أن يُعطف بين مقدين متتممين إلى مقولتين تركيبيتين متباينتين كأن يُعطف بين مقيد اسم ومقيد صفة مثلاً :

(52) * قرأت كتاب زيد والمفيد .

ولا يسُوِّغ كذلك أن يُعطف بين مقدين متتممين إلى حقلين دلاليين متباينين وإن اتَّخدا من حيث مقولتهما التركيبية كـا يدل على ذلك لحن الجملة (53) :

(53) * قابلت الفتاة المصرية والشاعرة .

في هذه الحالة ، لا يمكن أن تقوم بين المقيدين إلا علاقة تتابع كا في الجملة

: (54)

(54) قابلت الفتاة المصرية الشاعرة .

١ . ٣ . ٧ . علاقة الادماج :

تقوم علاقة إدماج بين مقيدين الحد الواحد إذا كان بعضها يشكل جزءاً من البعض الآخر . مثال ذلك العلاقة الرابطة بين المقيدين الواردة في الحد «كتاب أخ زيد» في الجملة التالية :

(55) قرأت كتاب أخ زيد .

حيث يعد المقيّد الثالث «زيد» مدمجاً في المقيّد الثاني «أخ» الذي يُعد مدمجاً في المقيّد الأول «كتاب» . على هذا الأساس ، يمثل للحد «كتاب أخ زيد» كالتالي :

(56) (ع ١ ذ س ي : كتاب س (س ي) (ع ١ ذ س ح : أخ س (س ح) .
ع ١ ذ س ك : زيد س (س ك))).

يتبيّن من التثيل (56) أن «زيد» يُقْيِّد س ك وأنه مدعى في المقيّد س ك الذي هو مدعى في المقيّد س ي .

ملحوظة : ثمة حالات يرد فيها العنصر الثالث من الحد الإضافي مُقيّداً إما للعنصر الثاني أو للعناصرين الأول والثاني معاً باعتبارهما عصراً مركباً واحداً كما يتبيّن من المقارنة بين الجملتين (57 أ) و ((57 ب)) :

(57) أ - قابلت أخت الجارة الشقراء (بجر «الشقراء») .

ب - قابلت أخت الجارة الشقراء (بنصب «الشقراء») .

في الجملة (57 أ) تقييد الصفة «الشقراء» مجموعة الذوات الدال عليها العنصر الثاني من الحد «الجارة» في حين أنها في الجملة (57 ب) تقييد مجموعة الذوات الدال عليها كل من العنصر الأول «اخت» والعنصر الثاني «الجارة» . بعبارة أخرى ، تقوم هذه الصفة ، في الجملة (57 أ) ، بدور انتقاء الجارة المقصودة من بين مجموعة الجارات في حين أنها ، في الجملة (57 ب) ، تقوم بدور انتقاء الأخت المقصودة من بين مجموعة أخوات الجارة .

لبيان الفرق بين الحدين الوارددين في الجملتين (٥٧ أ) و (٥٧ ب)، يمثل لبنيهما على النحو التالي :

- (٥٨) أ - (ع ١ ث س ي : أخت س (س ي) (ع ١ ث س ح :
جارقس (س ح) : شقراء ص (س ي)))
- ب - (ع ١ ث س ي : أخت س (س ي) (ع ١ ث س ح :
جارقس (س ح) : شقراء ص (س ي))).

١ . ٨ . بنية الحد الوظيفية :

أشرنا في مقدمة هذا الكتاب إلى أن البنية الحاملة والبنية المكونية تتوسطهما بنية ثلاثة تشكل مستوى للتمثيل للخصائص الوظيفية : «البنية الوظيفية».

في هذا المستوى التثيلي ، تُسند إلى عناصر البنية الحاملة لوظائف دلالية وظائف تركيبية ووظائف تداولية . تُسند إلى الحد الوظيفة التركيبية الفاعل إذا كان يشكل المنظور الرئيسي للوجهة والوظيفة التركيبية المفعول حين يرد منظوراً ثانوياً كما هو شأن بالنسبة للحددين الوارددين في الجملة (٥٩) التي تعد تحفقاً للبنية الوظيفية الجزئية (٦٠) :

(٥٩) شرب خالد قهوة
(٦٠) [خب [تد [تا [مض شرب ف (ع ١ ذس^١ : خالد (س^١)) منف فا
(ن ١ ث س^٢ : قهوة (س^٢)) متقد مف [][][].

ويكتمل بناء البنية الوظيفية بإسناد الوظائف التداولية التي تحدد العلاقات بين مكونات الجملة بالنظر إلى المقام . تُحصل البنية الوظيفية التامة التحديد (٦١) للجملة (٥٩) بإسناد الوظيفتين التداوليتين المhour والبؤرة (بؤرة الجديد) إلى الموضوعين الفاعل والمفعول بالتالي :

(٦١) [خب [تد [تا [مض شرب ف (ع ١ ذس^١ : خالد (س^١)) منف فاع
(ن ١ ث س^٢ : قهوة (س^٢)) متقد مف بؤجد [][][].

بهذا الصدد ، يتحقق أن نتساءل عمّا إذا كان من الممكن إسناد الوظائف داخل الحد الواحد ، أي إلى المقيادات المتوازدة في نفس الحد . بالنسبة للوظائف الدلالية والوظائف التركيبية ، يلاحظ مايلي :

١) تحمل الفضلة الاسمية للحد «الإضافي» الوظيفة الدلالية «المالك» كما هو شأن

الاسم «خالد» في الجملة (62) التي تعد تحققاً للبنية الحاملية (63) :

(62) صفع عمرو ابن خالد .

(63) [تد [تا [مض صفع ف (ع 1 ذ س¹ : عمرو (س¹) منف

(ع 1 ذ س² : ابن س (س²) ع 1 ذ س ح : خالد (س ح) ما)]

[متق]]]

يتبين من التثليل (63) أن الموضع الثاني (س²) يحمل الوظيفة الدلالية «المتقبل» باعتباره كلاًًاً ويتضمن وظيفة دلالية داخلية يحملها المقدد الثاني (س ح) .

2) حين يتعلق الأمر بالحدود ذات المحمولات المسماة ، تأخذ الفضلات من الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية ماتأخذه لو كان المحمول فعلاً ، كما سبق أن بياناً . للتثليل لهذا ، نأخذ الجملة (45 ب) المكررة هنا للتذكير :

(45 ب) سرني إعطاء خالد هنداً مالاً .

البنية الوظيفية الجزئية لهذه الجملة هي البنية (64) :

(64) [حب [تد [تا [مض سرف

(ع 1 ذ س¹ : إعطاءس (س¹) (ع 1 ذ س ح : خالدس (س ح) منف فا

(ع 1 ث س ك : هندس (س ح) مستق مف

(ن 1 ذ س ع : مال س (س ع) متق))) منف فا

(ع 1 ذ س² : ي (س²) متق مف[[[[

يتبين من التثليل (64) أن المحمول المسماي ، الحد «إعطاء خالد هنداً مالاً» يحمل باعتباره كلاًًاً الوظيفة الدلالية المنفذة والوظيفة التركيبية الفاعل ويتضمن ثلاثة فضلات ، «خالد» و «هنداً» و «مالاً» تحمل وظائف دلالية ووظائف تركيبية ، تلك الوظائف التي كان بالإمكان أن تحملها لو كان المحمول رأس الحد محمولاً فعلياً .

فيما يخص الفضة الأولى في الحدود التي من قبيل الحد الوارد في الجملة التي نحن بصددها ، يذهب ديك (ديك 1985) ، انطلاقاً من ملاحظة أنها تأخذ دائماً الحالة الاعرابية الجر ، إلى أن الوظيفة التي تحملها (والتي تخونها أخذ الحالة الاعرابية الجر) هي الوظيفة «المالك» («Possessor») تكيفاً مع خصائص الفضة المواردة باسم أصل ، الفضة الواردة ، مثلاً ، في الحد «ابن خالد» في الجملة (62) . ورأينا أن في هذا التحليلاً شيئاً غير قليل من التعسف إذ أنه من العسير جداً أن تعدد الفضة الأولى في الحد المسماي ، على أخذها للحالة الاعرابية الجر ، حاملةً للوظيفة «المالك»

مهما بلغ توسيع هذا المفهوم . فهي ، حدساً ، تحمل الوظيفة الدلالية «المنفذ» شأنها في هذه الحالة شأنها حين ترد مع محمول فعل بحيث يظل دورها الدلالي واحداً سواء أوردت مع محمول فعل أم وردت مع محمول مُسْمَى . افترضنا إذن ، بالنسبة لهذه الظاهرة ، أن فضلات المحمول المسمى تحتفظ بالوظائف الدلالية والوظائف التركيبية التي تأخذها مع المحمول الفعل الأصل مهما بلغ نزوع المحمول المسمى إلى تكيف خصائصه وخصائص الاسم . أمّا الحالة الإعرابية الجر ، فإنهما ، كاسنين ذلك في ما بعد ، حالة إعرابية غير وظيفية (حالة إعرابية لا تحدّدها الوظيفة) وإنما هي مجرد حالة إعرابية «بنوية» يحدّدها ضرب التركيب الوارد فيه المكون المعنى بالأمر .

أمّا فيما يتعلق بالوظائف التداولية فإن الحد برمته ، سواء أكان حداً بسيطاً أم حداً حملاً ، يأخذ وظيفة تداولية بالنظر إلى طبقة المقامات التي يمكن أن تنجز فيها الجملة . مثال ذلك الجملة (62) باعتبارها جواباً للجملة (65) :

(65) من صفع خالد ؟

على أساس هذا السياق ، يكون الحد «عمرو» حاملاً للوظيفة التداولية «المحور» والحد «ابن خالد» حاملاً للوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» كما يتبيّن من البنية الوظيفية التامة التحديد (66) :

(66) [خب [تد: [تا [مض صفع ف (ع ١ ذ س١ : عمرو (س١)) منف فاع
ع ١ ذ س٢ : ابن س (س٢) (ع ١ ذ س ح : خالد (س ح) ما)) متق
مف بُوْجَد]]].

ويكّن أن تُسند الوظائف التداولية داخل الحد ذاته كما هو الشأن في الجمل (67 ب) و (68 ب) و (69 ب) الواردة أجوية للجمل (67 أ) و (68 أ) و (69 أ) على التوالي :

(67) أ - لخَصْ خالد كتاب من ؟

ب - لخَصْ خالد كتاب عمر و (بنبر «عمرو») .

(68) أ - حضرت الفتاة اليابانية .

ب - لا ، حضرت الفتاة الهندية (بنبر «الهندية»)

(69) أ - سُرقَ معطف ليلى .

ب - لا ، لقد سُرقَ حذاء ليلى (بنبر حذاء)

في الجملة (67 ب) ، تُعدُّ الفضلة «عمرو» حاملة للوظيفة بؤرة الجديد باعتبارها

دالة على المعلومة التي يجهلها المخاطب وفي الجملة (68 ب) ، تأخذ الفضلة «الهندية» الوظيفة بؤرة المقابلة باعتبارها دالة على المعلومة المجادل في ورودها . وينسحب هذا كذلك على رأس الحد «حذاء ليلي» إذ يأخذ ، على اعتباره حاملاً للمعلومة المجادل في ورودها ، الوظيفة بؤرة المقابلة . توضيحاً لهذا ، نمثل للبنية الوظيفية للجملة (68 ب) على النحو التالي :

(70) [خب [تد [تا [مض حضر ف
(ع 1 ث س' : فتاویٰ (س') : هندیاتص (س') بومقا) منف مع [[[[

ملحوظة : استدللنا في مكان آخر⁽¹¹⁾ على أن الوظيفة التداولية البؤرة لا يمكن أن تُسند ، في ذات الوقت ، إلى عنصر باعتباره كلاً وإلى أحد مكوناته . وينطبق هذا القيد على ما نحن بصدده هنا إذ إنه لا يسوغ أن تستند الوظيفة البؤرة إلى أحد عناصر الحد وإلى الحد برمته في الوقت ذاته ، كما يدل على ذلك لحن الجملة (71. ب) باعتبارها جواباً للجملة (71 أ) :

(71) أ - من حضر ؟
ب - * حضرت الفتاة الهندية (لا اليابانية)
إذا صحت هذه الملاحظة أمكننا أن نصوغ القيد :

(72) «لا تُسند الوظيفة البؤرة إلى المكون وإلى أحد عناصره» .
ونتساءل ، بهذا الصدد ، عما إذا كان هذا القيد ينسحب على الوظائف التداولية بوجه عام ، عما إذا كان من الممتنع (أ) أن تُسند الوظيفة المحور إلى الحد وإلى أحد عناصره و (ب) أن تستند إلى الحد وإلى أحد عناصره وظيفتان تداوليتان متباينتان كأن تُسند إلى الحد بكامله . الوظيفة البؤرة وإلى أحد عناصره الوظيفة المحور⁽¹²⁾ .

2 . قواعد صياغة المركب :

ينقل الحد باعتباره بنية منطقية دلالية إلى مركب باعتبار المركب بنية تركيبية ، عبر المسطرة العامة المعتمدة في إطار النحو الوظيفي في نقل البنية الحاملة المحددة وظيفياً إلى بنية مكونية . ويتم هذا النقل ، كما بينا ذلك في مقدمة هذا الكتاب ، بواسطة إجراء قواعد التعبير التي تضم خمس مجموعات من القواعد : (أ) قواعد

صياغة المركبات و (ب) قواعد صياغة المحمول و (ج) قواعد إدماج المعلقات (أدوات أخرى) و (د) قواعد الموقعة و (هـ) قواعد إسناد النبر والتنفيم .
نفصل القول ، في هذا البحث ، في القواعد التي تهمنا هنا ، قواعد صياغة المركبات .

2 . 1 نقل الحد إلى مركب :

بينا في البحث السابق أن الحد بنيّة منطقية دلالية تتضمن مخصوصاً (أو مخصوصات) وسلسلة من المقيدات التي تقوم بدور تقييد مجموعة النوات التي يحيل عليها الحد ، وأن هذه البنية تحمل وظيفة دلالية تحدّد دور الحال عليه في الواقعة الدالّ عليها المحمول ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية إذا اقتضى الحال ، وأن هذه الوظائف يمكن أن تستند داخل البنية إلى أحد المقيدات .

يتبيّن من هذا أن الحد مباین ، من حيث طبيعته للمركب . ولكي يُصبح الحد مركباً يجب أن تتم العمليات التالية :

1) أن يُتحقق من بين المقيدات المتواجدة في الحد المقيد الذي يشكّل رأساً

للمركب في حين تأخذ المقيدات الأخرى وضع الفضلة ،

2) أن تتحقق مخصوصات الحد في شكل «محددات» (determiners) أي في شكل

أدوات تعريف وأسماء إشارة وأسوار وغير ذلك ،

3) أن يتحقق العاطف الجرّد في شكل أداة عطف حين يتعلق الأمر بالحدود المضمنة لعطف ،

4) أن يتم ترتيب عناصر المركب (أي المحددات والفضلات) بالنظر إلى الرأس

وترتيب الفضلات فيما بينها حين تعدد ،

5) أن يتم إسناد حالات إعرابية إلى عناصر المركب (رأسه وفضله) وإلى

المركب باعتباره كلاً .

هذه العمليات الخمس تم عن طريق إجراء خمس مجموعات من القواعد : (أ)
(قواعد انتقاء الرأس) و (ب) (قواعد إدماج المحددات) و (ج) (قواعد إدماج
العاطف) (بالنسبة للمركبات التي تتضمن عاطفاً) و (د) (قواعد ترتيب عناصر
المركب) و (هـ) (قواعد إسناد الحالات الإعرابية) .

إجراء هذه المجموعات الخمس من القواعد خاضع لترتيب معين إذ إنها تطبق
كما يلي : يتم قبل كل شيء انتقاء المقيد الصالح لأن يكون رأساً للمركب ثم يدفع

المحدد (أو سلسلة المحددات) فالآداة العاطفة في المركبات المقتضية ذلك ثم يتم ترتيب عناصر المركب فإسناد الحالة الاعرافية .

2 . انتقاء رأس المركب :

يمكن أن يتضمن المحد (أ) مقيداً واحداً أو (ب) سلسلة من المقيدات . في حالة تضمنه مقيداً واحداً يكون هذا المقيد الوحيد هو رأس المركب . أمّا حين يرد متضمناً لأكثر من مقيد واحد فإن الملاحظ أن المقيد الذي ينتهي رأساً هو المقيد الأول أيًا كان هذا المقيد الأول . إذا صحت هاتان الملاحظتان أمكننا صوغ قاعدة انتقاء الرأس على الشكل التالي :

قاعدة انتقاء رأس المركب :
(73) «يصبح رأساً للمركب :

أ - المقيد الوحيد في المحد المتضمن لمزيد واحد و :

ب - المقيد الأول في المحد المتضمن لأكثر من مقيد واحد»

ملحوظة : يلاحظ بالنسبة للغة العربية عدم تلاؤم بين البنية الحدية والبنية المركبة فيما يتعلق بالخصائص . تصرف الشخصيات بوجه عام ، تصرف المحددات باستثناء المعدّات والأسوار التي لها من الخصائص التركيبة ما لرأس المركب . يتبيّن ذلك مما يلي :

1) يضاف المعدّ والسور إلى فضليتهما إضافة الاسم الرأس إلى فضليته :

أ - تغيّب ثلاثة طلبة .
(74)

ب - تغيّب جميع الطلبة .

2) تتحقق الحالة الاعرافية المسندة إلى المعدّ أو المدّ المسور على المعدّ

أو السور تتحققها على الاسم الرأس :

أ - جاء ثلاثة نساء
(75)

ب - رأيت ثلاثة نساء

ج - مررت بثلاث نساء .

أ - جاء كل النساء
(76)

ب - رأيت كل النساء

ج - مررت بكل النساء

3) تم المطابقة (من حيث الجنس) بين المحمول الفعل والمعدّ أو السور كما يتبيّن

من المقارنة بين الجملتين (75 أ) و (76 أ) والجملتين (77 أ - ب) :

(77) أ - * جاءت ثلاثة نساء
ب - * جاءت كل النساء

هذه الخصائص الثلاث تُدعّم ، من الناحية التركيبية الصرف ، كل تحليل يعتمد افتراض أن المعدد وال سور يشكلان رأس المركب الذي يرددان فيه . إلا أنه من العسير جداً ، من الناحية الدلالية المترافقية ، اعتبار هذين العنصرين مقيدتين شأنهما في ذلك شأن باقي المقيدات التي تصلح أن تكون رؤوساً تركيبية . ومن أهم ما يحول دون افتراضهما رأسين تركيبيين خلوهما من خاصية المقيدات الأساسية ، خاصية «الحالية» ، التي بدونها تعدّر عملية التقيد ذاتها ، بحيث لا يتأتى لعبارة لغوية ما أن تقوم بعملية تقيد مجموعة ما من الذوات إلا إذا كانت عبارة مخيلة . أمام هذا الأشكال ، نرى أن التحليل الملائم هو التحليل القائم على افتراض أن الخصائص تتحقق في شكل محددات باستثناء بعض أنواع الخصائص كالأسوار التي يمكن أن تنتهي رؤوساً لمركبات في بعض اللغات الطبيعية كاللغة العربية . حين يتم انتقاء أحد المقيدات رأساً تأخذ باقي المقيدات وضع الفضلات بطريقة آلية كما هو الشأن في الجمل التالية حيث انتقى رأساً للمركب أول المقيدات في حين أصبحت المقيدات الأخرى فضلات :

(78) أ - نجح الطالب المجهد المواظب
ب - صدر كتاب أب هند .

ج - رحلت الفتاة الجميلة التي كانت تسكن حيناً
قارن بين المركبات «الطالب المجهد المواظب» و «كتاب أب هند» و «الفتاة الجميلة التي كانت تسكن حيناً» والحدود (79) أ - ج) :

(79) أ - (ع ١ ذ س ي : طالب (س ي) : مجهد (س ي) :
مواظب (س ي)) .

ب - (ع ١ ذ س ي : كتاب (س ي) (ع ١ ذ س ح : أب (س ح)
(ع ١ ث س ك : هند س (س ك))).

ج - (ع ١ ث س ي : فتاة س (س ي) : جميلة ص (س ي) :
[ل [تد [غ تا [مض سكن ف (س ي) (ع ١ ذ س ح : حي
س (س ح) (ع ج ذ س ك : نا (س ك)[[[(س ي)

2 . 3 . إدماج المحدد :

سبق أن بيّنا أن المحددات (أداة التعريف ، المشيرات ، الأسوار ...) يمثل لها ،

في إطار النحو الوظيفي ، في شكل مخصوصات مجردة . وظاهر هذه المحددات في مستوى البنية المكونية ، باعتبارها تتحققات للمخصوصات المجردة . ويتم نقل المخصوصات إلى محددات بواسطة إجراء «قواعد إدماج المحدد» التي يمكن أن نصوغها بالنسبة للغة العربية على النحو التالي :

(80) أ - (ع س ي : α (س ي)) \leftarrow (س ي : الـ α (س ي)).

ب - (ن س ي : α (س ي)) \leftarrow (س ي : α (س ي)).

(81) أ - (ش ع 1 ذ س ي : α (س ي)) \leftarrow

{ هذا | ع 1 ذ س ي : α (س ي)}

| ذلك

ب - (ش ع 2 ذ س ي : α (س ي)) \leftarrow

{ هذان | ع 2 ذ س ي : α (س ي)}

| ذلك

ج - (ش ع 1 ث س ي : α (س ي)) \leftarrow

{ هذه | ع 1 ث س ي : α (س ي)}

| تلك

د - (ش ع 2 ث س ي : α (س ي)) \leftarrow

{ هاتان | ع 2 ث س ي : α (س ي)}

| تلك

ه - (ش ع ج ث س ي : α (س ي)) \leftarrow

{ هؤلاء | ع ج ث س ي : α (س ي)}

| أولئك

(82) أ - (أع س ي : α (س ي)) \leftarrow { كل | ع س ي : α (س ي)}

| جميع

ب - (بعض ع س ي : α (س ي)) \leftarrow (بعض ع س ي : α (س ي)).

مفاد القاعدتين (80 أ - ب) أن مخصوصي التعريف والتنكير يتحققان في شكل الأداة «ال» والأداة التنوين بالتوالي . وتفيد القاعدة (81 أ - ه) أن المخصوص الاضاري يتحقق في شكل أحد المشيرات «هذا» و «هذه» و «هؤلاء» وفقاً للمخصوص العددي والمخصوص الجنس . أما القاعدتان (82 أ - ب) فتتصان على أن

المخصوص بالسور يتحقق في شكل إحدى المفردتين «كل» و «جميع» إذا كان التسوير كلياً وفي شكل المفردة «بعض» إذا كان التسوير جزئياً («بعضياً»).

2 . 4 . إدماج العاطف :

تقدم أن من العلاقات الممكن قيامها بين عناصر الحد علاقة العطف وتقدم كذلك أن العطف يتم بواسطة إجراء القاعدة العامة (49) المكررة هنا للتذكير :

$$(49) \infty \leftarrow \infty^0 \dots \infty^n \rightarrow$$

ومثلاً لخرج هذه القاعدة بالحد (50) الذي نعيد سوقه هنا :

(50) (ن ١ ث س ي : فتاة س (س ي) : جميلة ص (س ي) و مهذبة ص (س ي))

ونخصص هذه الفقرة لتبيان كيفية إدماج أداة العطف الرابطة ، سطحاً ، بين المقيدين المتعاطفين ، على اعتبار أن العاطف المؤشر له في بنية الحد عاطف مجرد يتم تحققه في شكل أداة من أدوات العطف .

بما أن العطف في اللغة العربية (وفي أغلب اللغات الطبيعية) يتم عن طريق أدوات متعددة (الواو ، ثم ، الفاء ، حتى ، لا ...) ، يتوجب وضع قواعد تفي برصد ظهور كل أداة من هذه الأدوات في البنيات العطفية . صياغة هذه القواعد يجدوها القارئ في دراستين أفردناهما لظاهرتي العطف في اللغة العربية في كتابينا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» و «الجملة المركبة في اللغة العربية» . ونكتفي ، هنا ، بإيراد القاعدة المسؤولة عن إدماج الأداة العاطفة «الواو» :

$$(83) \infty^0 \dots \infty^n \leftarrow \\ \infty^0 \dots \infty^n \rightarrow \\ \wedge =$$

يفاد من القاعدة (83) أن العاطف «الواو» يُدّعى في بنية عطفية قيمة مؤشر العطف (و) فيها \wedge بعبارة أخرى ، يربط الواو بين متعاطفات في بنية يكون العطف فيها عطف وصل .

إذا أجرينا قاعدة انتقاء الرأس وقواعد إدماج المحددات على البنية (83) انتقلت هذه البنية إلى البنية (84) :

$$(84) \left\{ \text{فتاة جميلة و مهذبة} \right\}$$

وُتَّخَذْ هذه البناء دخلاً للقاعدة (83) التي تنقلها إلى بنية يتحقق فيها المؤشر المجرد و في شكل العاطف الواو :
 (85) { فتاة جليلة و مهذبة }

٢ . ٥ . ترتيب عناصر المركب

بإجراه القواعد الآتية ، يتم تحقيق جميع عناصر المركب (محدداته و رأسه وفضله). إلا أن هذه القواعد لا تعطينا مكوناً تاماً للتحديد ، الأمر الذي لا يتم الحصول عليه إلا إذا رتبت عناصر المركب وأُسندت إليه ، باعتباره كلاماً ، حالة إعرابية . ونخصص هذه الفقرة لتفصيل القول في القواعد الأولى ، القواعد المسؤولة عن ترتيب عناصر المركب .
 أشرنا فيما تقدم إلى أن ترتيب عناصر المركب يتم في مرحلتين أساسيتين اثنتين :
 (أ) ترتيب الفضلات فيما بينها و (ب) ترتيب الرأس بالنظر إلى الفضلات والمحدد .
 وفيما يلي نعرض لمسطحة إنجاز هاتين المرحلتين .

١.٥.٢ . ترتيب الفضلات

لا إشكال حين يتعلق الأمر بمركب أحادي الفضلة. أمّا حين تكون أمام مركب متعددة فضلات فإنه يتحتم استكشاف الوسائل التي تتفاعل في إخضاع الفضلات المتعددة لترتيب معين دون غيره . تبين من خلال المعطيات التي فحصناها أن ترتيب الفضلات حين تعدد تحكمه الوسائل التالية :

أ - حين يتعلق الأمر بالمركبات البسيطة ، تحفظ الفضلات ، بصفة عامة ، بترتيبها المحکوم دلائلاً ، أي بالترتيب الذي كانت تخضع له باعتبارها مقيمات داخل بنية حدية .

ويقوم هذا الترتيب الدلالي على علاقة التقيد المتصاعد حيث يتآخّر العنصر الأكثر تقيداً للمجموعة الدال عليها الحد عن العنصر الأقل تقيداً . ويتبيّن ذلك ، مثلاً ، من المقارنة بين طرف الزوجين الجمليين التاليين :

(86) أ - وزّعت الجوائز على الطلبة الناجحين الممتازين

ب - * وزّعت الجوائز على الطلبة الممتازين الناجحين

(87) أ - منحت الجائزة للشاعر العربي الخليجي

ب - * منحت الجائزة للشاعر الخليجي العربي

ويُصبح ترتيب الفضلات حراً حين تساوى الفضلات من حيث علاقتها التقيد
القائمة بينها وبين المقيد المتنقى رأساً كا تدل على ذلك سلامة طرف الزوج الجمي
الآتي :

- (88) أ - رحلت عن حينا الفتاة الجميلة الشقراء
ب - رحلت عن حينا الفتاة الشقراء الجميلة

أما حين يتعلق الأمر بالمركبات المتضمنة لمحمول مسمى فإن الفضلات تترتب
وفقاً للوظائف التي تحملها . فالموضوع المنفذ - الفاعل يأخذ الموقع المولى لموقع
المحمول المسمى ويليه المستقبل - المفعول الذي يليه الموضوع المتقبل كا يتبع من
التقابلات التالية :

- (89) أ - بلغني منح خالد هنداً منزلأً
ب - «بلغني منح هندي خالد منزلأً
ج - «بلغني منح خالد منزلأً هنداً

(ب) يصدق ماقلناه عن الوسائل التي يخضع لها ترتيب فضلات المركب
إلا حين تكون هذه الفضلات متكافئة من حيث تعقيدها المقولي .
ففي جميع الأمثلة التي أوردناها في معرض الحديث عن ترتيب
الفضلات لحد الآن تنتهي العناصر المعنية بالأمر إلى نفس المقولة
التركيبية (أسماء ، صفات ...). أما حين تتفاوت الفضلات بالنظر
إلى تعقيدها المقولي فإن الوسيط الدلالي (درجة التقيد) والوسيط
الوظيفي (الوظائف الدلالية والتركيبية) يتعطلان حيث تقدم الفضلة
الأقل تعقيداً على الفضلة الأكثر تعقيداً وإن كان حكمها التأخر .
ففي مركب توارد فيه فضلة صفة وفضلة جملة موصولة ، مثلاً ،
لا يسوع أن تتقدم الفضلة الثانية على الأولى وإن كان حكمها ،
دلالياً ، أن تقدم عليها .

قارن بين طرفي الزوج الجمي التالي :

- (90) أ - وزعت الجوائز على الطلبة الممتازين الذين نجحوا
ب - «وزعت الجوائز على الطلبة الذين نجحوا الممتازين

ففي الجملة (90 أ) ، تقدمت الفضلة «الممتازين» على الفضلة «الذين نجحوا»
لأنها أقل تعقيداً وإن كان عليها أن تتأخر نظراً لدرجتها التقيدية كما سيق أن بياناً
من خلال المقارنة بين الجملتين (80 أ - ب) . ولا يمكن أن تتأخر إلا إذا فهمت

الجملة على أساس أن الصفة «المتازين» عنصر خارج عن الحمل يقوم بدور ذيل توضيحي، أي إذا كانت بنية هذه الجملة البنية (٩١) :

(٩١) [وزعت الجوائز على الطلبة الذين نجحوا ، المتازين] ذيل حمل

رتبة الرأس . 2 . 5 . 2

تنقسم اللغات الطبيعية ، بالنظر إلى ترتيب المكونات ، قسمين : لغات ذات «مجال بعدي» ولغات ذات «مجال قبلى». تنقسم اللغات ذات المجال البعدي بخاصية ورود الفضلات بعد الرأس في مقابل اللغات ذات المجال القبلى التي تترتب فيها الفضلات قبل الرأس . وتجلى هذه الخاصية في مستوى الجملة باعتبارها كلاً إذ إن رأس الجملة (ال فعل) يتقدم على باقى المكونات الأخرى في اللغات ذات المجال البعدي ويتأخر في اللغات ذات المجال القبلى مؤدياً ، بذلك ، إلى التقابل بين اللغات ذات الرتبة : [فعل فاعل مفعول] واللغات ذات الرتبة : [فاعل مفعول فعل] . وتجلى نفس الخاصية في مستوى المركبات ذاتها إذ إن رأس المركب يتقدم على فضلاته في اللغات ذات المجال البعدي ويرد متأخراً عنها في اللغات ذات المجال القبلى .

فيما يخص المركبات ، تترتب العناصر فيها وفقاً لبنيتين أساستين اثنتين نصوغهما كالتالي :

أ - {رأس فضلات}
ب - {فضلات رأس}

على هذا الأساس ، يمكن صوغ القاعدتين العامتين المسؤولتين عن ترتيب العناصر داخل المركبات في اللغات ذات المجال البعدي واللغات ذات المجال القبلي على النحو التالي :

(93) { مع ، رأس ، فضلة } ← { مع رأس فضلة }

(94) {ع ، رأس ، فضلة} ← {ع فضلة رأس}

حيث $\mu = \text{محدّد}$

فيما يتعلّق باللغة العربيّة ، من المعلوم أنها من اللغات التي يتقدّم فيها الفعل على باقي المكونات في الجملة الفعلية إلّا إذا كان أحد هذه المكونات حاملاً لوظيفة تداوِليَّة تحوّله التقدّم كما يبيّن من المقارنة بين الجملتين (٥٥ أ - ب) :

(95) أ - عشق كثير عزة

ب - عَزَّة عشق كثير (بنبر «عزة»)

ويصدق ما قلناه عن الجملة في هذه اللغة على المركب حيث لا يسوغ أن تختلط الفضلات إلاً المجال الموالي للرأس . قارن :

(96) أ - قرأت ذلك الكتاب المفيد

ب - قرأْت ذلك المفید الكتاب

نستخلص من هذا أن القاعدة المسئولة عن ترتيب العناصر داخل المركبات في اللغة العربية هي القاعدة (93) .

2 . 6 . إسناد الحالات الاعرابية :

2 . 6 . 1 . الحالات الاعرابية في النحو الوظيفي :

يُقصد بالحالة الاعرابية الاعراب الذي يُسند إلى المكون في مستوى مجرّد . وتقابل الحالة الاعرابية بهذا المعنى «العلامة الاعرابية» التي تعدّ تحقيقاً للاعراب المجرّد .

فيما يخص اللغة العربية ، تُسند إلى المكونات ثلاثة حالات إعرابية هي : «الرفع» و «النصب» و «الجر» وتطابق هذه الحالات الاعرابية ، في أعمّ الأحوال ، ثلاثة علامات إعرابية تتحقق بواسطتها وهي على التوالي ، علامة «الضم» وعلامة «الفتح» وعلامة «الكسر» .

ويتم إسناد الحالات الاعرابية بمقتضى الوظائف التي تحملها المكونات . وبما أن المكون الواحد يمكن أن يحمل ثلاثة وظائف في ذات الوقت (وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية) فإن هذه الوظائف تحدد الحالة الاعرابية حسب تفاعل صُنعاء ، في شكل السلمية التالية :

(97) سلمية إسناد الحالات الاعرابية :

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية .

تفيد السلمية (97) أن للوظائف التركيبية الأولوية في تحديد الحالات الاعرابية على الوظائف الدلالية وأن الوظائف الدلالية لها الغلبة في هذا التحديد على الوظائف التداولية . بعبارة أخرى ، إذا توارد على المكون الواحد ثلاثة وظائف فإن الحالة الاعرابية التي يأخذها هذا المكون هي الحالة الاعرابية التي تقتضيها وظيفته التركيبية

(«الرفع» للفاعل و «النصب» للمفعول) . وإذا لم يكن للمكون الواحد إلا وظيفتان اثنتان ، وظيفة دلالية ووظيفة تداولية ، فإنه يأخذ الحالة الاعرافية التي تقتضيها وظيفته الدلالية . أمّا إذا لم يكن للمكون إلا وظيفة تداولية⁽¹³⁾ (كان يكون «مبتدأ» مثلاً) فإن ما يحدد حالته الاعرافية هي وظيفته التداولية نفسها («الرفع» للمبتدأ) .

2 . 6 . 2 . الحالات الاعرافية والمركبات :

تُسند إلى المركب برمته ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، حالة إعرافية بمقتضى وظيفته التركيبية أو وظيفته الدلالية إن لم تكن له وظيفة تركيبية أو وظيفته التداولية إذا كان من المكونات الخارجة عن الحمل (إذا كان مبتدأً أو منادٍ أو ذيلاً) . وللمثل لاستناد الحالات الاعرافية إلى المركبات بالجملة التالية :

(98) سافر خالد

يحمل المركب «خالد» في الجملة (98) وظائف ثلاثة : الوظيفة الدلالية «المنفذ» والوظيفة التركيبية «الفاعل» والوظيفة التداولية «المحور» ، كما يتبيّن من البنية الوظيفية (99) :

(99) [خ]ب [ت]د [ت]ا [مض سافر ف (ع ١ ذ س ١ : خالد (س))] منف
فاعم[[[بؤجد]]]

ويأخذ المركب المعنى بالأمر الحالة الاعرافية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية كما يتبيّن من البنية (100) .

(100) [خ]ب [ت]د [ت]ا [مض سافر ف (خالد)] منف فاعم[[[بؤجد]]]
رفع

من خصائص المركبات الاعرافية أن الحالة الاعرافية التي تسند إلى المركب برمته يحملها رأسه كما سبق أن أشرنا إلى ذلك . لنأخذ مثلاً هذه الظاهرة المركب الوارد في الجملة التالية :

(101) رحل الصيف الثقيل المتارض

البنية الوظيفية التامة التحديد للجملة (101) هي البنية (102) :

(102) [خ]ب [ت]د [ت]ا [مض رحل ف (ع ١ ذ س ١ : صيف (س))] :
ثقيل (س) : متارض (س)) منف فاعم[[[بؤجد]]]

بعد إجراء قواعد صياغة المركب الأخرى ، يتم إسناد الحالة الاعرافية الرفع إلى المركب المعنى بالأمر بمقتضى وظيفته التراكيبية فيحصل على البنية المحددة إعرابياً :

(103)

(103) [خـبـ [تـدـ [تـاـ [مـضـ رـحـلـ فـ [الـضـيـفـ الثـقـيلـ المـتـارـضـ | منـفـ فـاعـ]]]]] رفع برجـدـ

ويتم نقل الحالة الاعرافية المسندة إلى المركب رمتَ إلى العنصر رأسه كما يتبيّن من التمثيل التالي :

(104) { الضـيـفـ الثـقـيلـ المـتـارـضـ } منـفـ فـاعـ



على أساس هذه الملاحظات ، يمكن أن نصوغ قاعدة نقل الحالة الاعرافية إلى رأس المركب على النحو التالي :

(105) (مـحـدـدـ رـأـسـ فـضـلـاتـ) حـ

حيث حـ = حالة إعرافية

نستخلص مما سبق أن المركب ، باعتباره كلاً ، يأخذ الحالة الاعرافية التي تقتضيها وظيفته وأن الذي يحمل هذه الحالة الاعرافية هو العنصر رأسه . يبقى علينا ، بعد هذا ، للتحديد التام لاعراب المركبات ، أن نفحص ما يحدد إعراب الفضلات .

2 . 6 . 3 . الحالات الاعرافية والفضلات :

لتتأمل فضلات المركبات الواردة في الجمل التالية :

(106) أ - عـادـ الطـائـرـ الشـارـدـ

ب - أـكـرـمـتـ الضـيـفـ الصـدـيقـ

ج - زـارـنـاـ زـوـجـ هـنـدـ

د - سـاءـتـنـيـ مـهـاجـمـةـ هـنـدـ خـالـدـاـ

يتبيّن من هذه الجمل الأربع أن من الفضلات ما يحمل نفس الاعراب الذي يحمله رأس المركب (الجملة 106 أ والجملة 106 ب) ومنها ما يحمل إعراباً مبيانياً لاعراب الرأس (الجملتان 106 ج و 106 د) .

فيما يتعلّق بالجملتين الأولىين ، تأخذ الفضلة الحالة الاعرافية المستندة إلى رأس المركب (الرفع في الجملة الأولى والنصب في الجملة الثانية) عن طريق التبعية . أما الفضلتان الوارداتان في الجملتين الثانيةين فإن إعرابهما إعراباً : «إعراب وظيفي» و «إعراب بنوي» .

أ - تقدم أن فضلات المركبات الاضافية تأخذ وظيفة مستقلة مبنية للوظيفة التي يأخذها المركب ككل كا تقدم أن هذه الوظيفة يمكن أن تكون الوظيفة «الملك» كا في الجملة (106 ج) أو إحدى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول كا هو الشأن في الجملة (106 د) حيث يأخذ العنصر الفضلي الأول الوظيفة الفاعل والعنصر الفضلي الثاني الوظيفة المفعول .

حين يتعلق الأمر بالمركبات الواردة في الجمل المثل لها بالجملة (106 ج) ، تأخذ الفضلة الحالة الاعرافية «الجر» بمقتضى الوظيفة الدلالية «المالك». على هذا الأساس ، تكون البنية الاعرافية للجملة (106 ج) ، مثلاً هي البنية (107) :



{نا} متق مف [[[[بؤجد]

أما حين يتعلّق الأمر بالمركبات الواردة في الجُمل التي من قبيل (١٠٦ د) فإن الفضلات تأخذ الحالات الاعرائية التي تقتضيها وظائفها التركيبية كما يتبيّن من البنية الاعرائية (١٠٨) :

(108) ساءف مض تا تد خب

{{ [مهاجمة] [هند] منف فا] [حالد] متقد مف } منف فاعل}

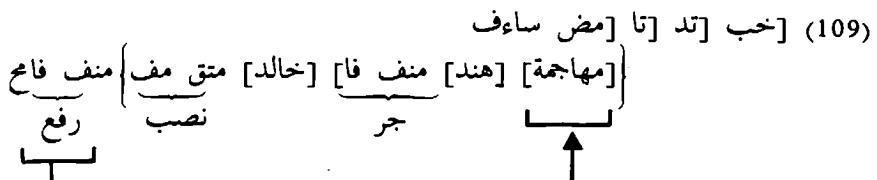


{ي} متق مف [[[بؤجد]]]

ب - يلاحظ من البنية الاعرابية (108) أن العنصر الفضلي الأول (هند) مرشح، بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل ، لأخذ الحالة الاعرابية الرفع⁽¹⁴⁾ . إلا أن هذا الاعراب الوظيفي «محجوب» باءعراب «بنيوي» ، الاعراب الجرّ ، المواكب لفضلة المركب الإضافي الحاملة للوظيفة الدلالية المالك . وقد بيتنا ، في فقرة سابقة من هذا البحث ، أن هذه الظاهرة ناتجة عن مبدأ التكيف القاضي بأن تتكيف فضلة المركب ذي المحمول المسمى ، والخصائص ، الاعرابية للفضلة الواردة في المركب ذي

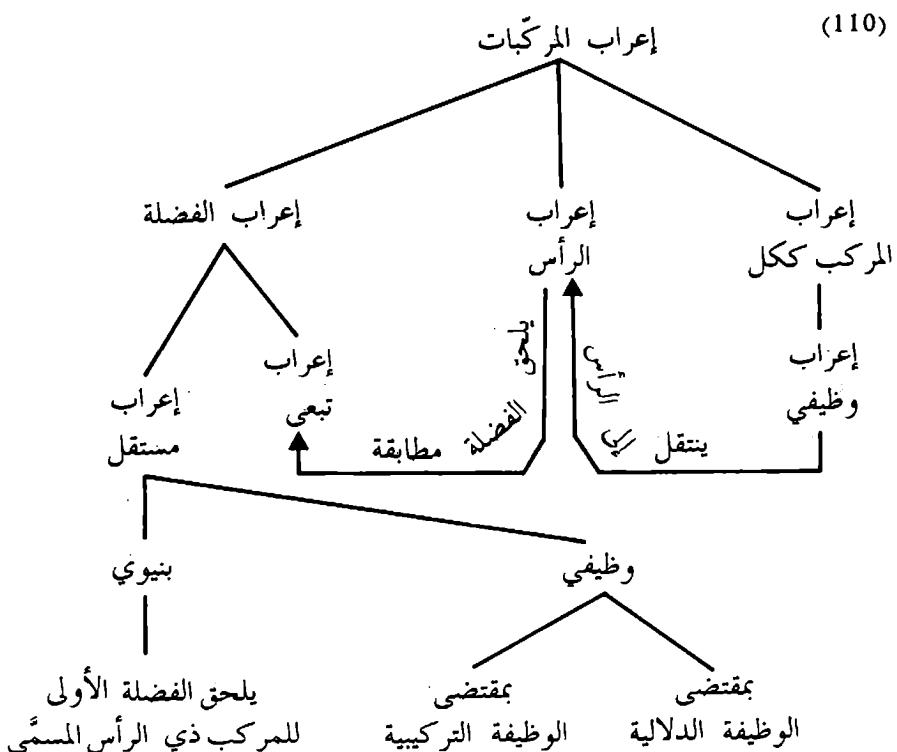
المحول الإسمى .

على أساس هذا التحليل تكون البنية الاعرافية التامة التحديد للجملة (106 د) هي البنية (109) :



{ي} متقد مف]] بؤجد]

يُستخلص مما سبق أن الأعراب الذي يلحق فضلات المركبات أنماط ثلاثة :
 إعراب تبعي تأخذ الفضلة مطابقة للأعراب اللاحق برأس المركب وإعراب وظيفي
 تأخذ الفضلة بمقتضى وظيفتها الدلالية أو بمقتضى وظيفتها التركيبية وإعراب بنوي
 يلحق فضلة الرأس المسمى الأولى تكيفاً وإعراب فضلة المركب ذي الرأس الإسمى ،
 كما هو موضح في الرسم العام التالي :



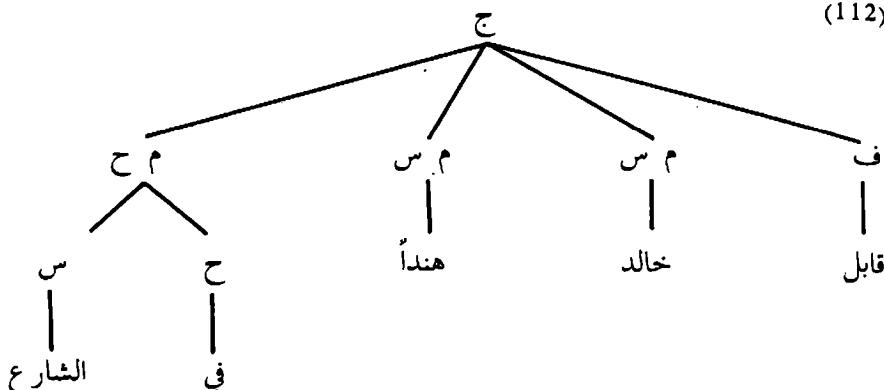
٢ . ٧ . «حروف الجر»

من المdroج عليه في الأناء التوليدية التحويلية اعتبار حروف الجر رؤوساً للمركبات التي ترد فيها .

ففي هذه الأناء ، يُعد حرف الجر «في» الوارد في الجملة (111) مثلاً ، رأساً للمركب «في الشارع» و يعد هذا المركب ، بناء على ذلك ، «مركباً حرفياً» كما يتضح من التمثيل (112) :

(111) قابل خالد هندا في الشارع

(112)



انتقد ديك (ديك 1983) هذا التحليل وأقام انتقاده على الملاحظات التالية :

١) من المبررات المقدمة لاعتبار حرف الجر رأساً للمركب أن هذا الحرف يسونغ في بعض اللغات ، كاللغة الانجليزية مثلاً، أن يرد وحده (بدون فضلات) كما هو شأن في ثانٍ طرف الزوجين الجمليين التاليين :

(113) a - John is in the house

b - John is in

(114) a - Peter walked up the stairs

b - Peter walked up

ويرى ديك أن هذه الظاهرة تشکل استثناء لا بالنسبة للغة الانجليزية فحسب بل كذلك بالنسبة للغات طبيعية عديدة . فاللغة العربية ، مثلاً ، لا تسمح بأن يتقلص المركب فيها إلى مجرد حرف جر كا يدل على ذلك لحن الجملتين (15 ب) و (16 ب) :

(115) أ - ظل خالد في المكتبة

ب - * ظل خالد في

(116) أ - قطعت هند اللحم بالسكين

ب - * قطعت هند اللحم ب

2) يرد «حرف الجر» في نمط من اللغات في آخر المركب فيماثل بذلك ، وظيفياً ، العلامة الاعرائية . وإذا مثُلَّ بينهما أصبح من التحتم اعتبار العلامة الاعرائية رأساً للاسم الذي يحملها ، وهو أمر يُعسر القول به .

3) تألف حروف الجر و «المصدريات» في كثير من الخصائص ، خاصة خاصية الترتيب إذ تتأخر الفقitan من الأدوات في اللغات ذات الرتبة فاعل - مفعول - فعل وتتقىمان في اللغات ذات الرتبة فعل - فاعل - مفعول . هذا المثال في الخصائص يوحي بأن تعالج حروف الجر والمصدريات بنفس الطريقة إلا أنه من العسير افتراض المصدريات رؤوساً للجمل التي ترد فيها .

بناءً على هذه الملاحظات يستبعد ديك إمكان اعتبار حروف الجر رؤوساً للمركبات التي ترد فيها ويقترح التحليل الذي نجمله في ما يلي :

1) المركبات المصدرة بحرف جر مركبات اسمية رأسها الاسم ،

2) حروف الجر تشكّل نمطاً من أنماط «المعلقات» التي تتضمن كذلك ما يسمى بالمصدريات والضمائر الموصولة والواحد الاعرائية باعتبار كل هذه الأدوات تقوم بوظيفة الربط بين عنصرين (بين مركبين أو بين جملتين) .

3) يؤشر هذه المعلقات في البيتين الحاملة والوظيفية ويتم إدماجها ، في مرحلة لاحقة ، عن طريق إحدى مجموعات قواعد التعبير .

إذا تبنينا التحليل الذي يقترحه ديك أمكننا إضافة قواعد أخرى إلى ما أسميناها «قواعد صياغة المركب» تتكلّل بإدماج حرف الجر . وتحدد إجراء هذه القواعد المعلومات التالية :

1) يدلُّ حرف الجر على الوظيفة الدلالية التي يحملها الحدّ في مستوى البنية الحاملة . فالحرف «في» والحرف «باء» مثلاً ، يدلان على وظيفتي «المكان» و «الأداة» بالتالي . على هذه الأساس يُذْكُر هذان الحرفان في المركبين الحاملين لهاتين الوظيفتين الدلاليتين .

2) يتموضع حرف الجر ، في اللغة العربية ، في صدر المركب الذي يُربّط بينه وبين الحمول ، طبقاً ل البنية العامة التالية :

(117) (معلق 1) (معلق 2)

ولنمثل هذا ، بالقاعدة المسئولة عن ظهور حرف الجر «في» . يتم إدماج هذا الحرف بواسطة إجراء القاعدة (118) :

(118) $\overset{9}{\dots} \text{ مع } \overset{10}{\text{مك}} \leftarrow \overset{9}{\dots} \text{ في } \overset{10}{\text{مك}}$
حيث مع = معلق

وتتكفل القاعدة (119) بموقعة الحرف «في» في صدر المركب :

(119) $\overset{9}{\dots} \text{ في } \overset{10}{\text{مك}} \leftarrow \overset{9}{\dots} \text{ في } \overset{10}{\text{مك}}$

2 . 8 . الحدود المحمول والحدود المضمنة لحمله :

تقدّم أن الحدّ يمكن أن يكون حملًا قائم الذات أو أن يتضمّن حملًا (حملًا موصولًا في أغلب الأحوال) كما هو الشأن في الجملتين (120 أ - ب) :

- (120) أ - تمنى عمرو أن تأتي هند
ب - جاء الرجل الذي قابلناه .

وقد خصصنا لهذا الضرب من الحدود المعقّدة دراسة كاملة تناولنا فيها الأواليات المتوافرة في التحوّل الوظيفي التي تفي بنقل هذه الحدود إلى مركبات . وسنكتفي هنا بإعطاء القارئ فكرة عن هذه الأواليات محليّن إياه على تلك الدراسة ، إذا شاء أن يطلّع على التفاصيل (15) .

2 . 8 . 1 . الحدود المحمول :

لتتأمل البنية الحملية (121) للجملة (120 أ) :

(121) [تد] [تا] [مض] تمنى ف (ع ١ ذ س^٢ : عمرو (س^١)) متض
(س^٢ : [دا] [تد] [غ] تا [سوق] أتى ف (ع ١ ث س ك : هند (س ك))
منف[[[[(س^٢)) متقد[[[

حيث : دا = داع (أداة داجحة) وتذ = (صيغة) التذيت

سوق = مستقبل

يتبيّن من التشيل (121) أن أحد موضوعي المحمول «تمنى» ، الموضوع (س^٢) ، يشكّل حملًا قائم الذات يتضمّن مفعولاً فعلياً (الفعل «أتى») وموضوعاً واحداً يحمل الوظيفة الدلالية «المنفذ» . ويحمل هذا الموضوع - الحمل ، بالنظر إلى المحمول

الرئيسي الوظيفة الدلالية «المتقبل». لنقل البنية الحمولة (121) إلى بنية وظيفية ، يتم وفقاً للمسطرة العامة ، تحديد مخصوص الحمل أولاً وإنساد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية ثانياً . فيما يتعلق بالمجموعة الثانية من القواعد ، تُسند الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الموضوع الداخلي ، الموضوع (س^ك) طبقاً لمبدأ «السلكية» ثم تسند نفس الوظيفة إلى موضوع المحمول الرئيسي الأول ، الموضوع (س^ج) وتسند الوظيفة المفعول إلى الحد - الحمل (س^ج) باعتباره كلاً . ويتم بعد ذلك إسناد الوظائف التداولية فيأخذ الموضوع (س^ج) الوظيفة الحور والموضع - الحمل (س^ج) الوظيفة بؤرة الجديد فتحصل على البنية الوظيفية التامة التحديد : (122)

(122) [خب [تد [تا [مض تمنى ف (ع 1 ذ س^ج : عمرو (س^ج) متض فاع
 (س^ج : [دا [تد [غ تا [سق أني ف
 (ع 1 ث س^ك : هند (س^ك) منف فا]]]] (س^ج) متقد مف بؤجد]]]]] ويتم نقل البنية الوظيفية (122) إلى بنية مكونية عبر إجراء قواعد التعبير التي تخص منها بالتفصيل ، هنا ، القواعد المسؤولة عن نقل الحمل - الحمل (س^ج) إلى مركب . ويتم تطبيق هذه المجموعة من قواعد التعبير في المراحل الأساسية التالية : 1) ينقل الحد (س^ك) الوارد في الحمل - الحد (س^ج) إلى مركب عن طريق إجراء قواعد صياغة المركب التي فصلنا القول فيها آنفاً فتحصل على البنية : (123)

(123) [خب [تد [تا [مض تمنى ف (ع 1 ذ س^ج : عمرو (س^ج) متض فاع
 (س^ج : [دا [تد [غ تا [سق أني ف [هند] منف فا]]]] (س^ج) متقد مف بؤجد]]]]]

2) ثم تجري قواعد صياغة المحمول على محمول الحمل - الحد (س^ج) فتتجزأ عن ذلك البنية (124) :

(124) [خب [تد [تا [مض تمنى ف (ع 1 ذ س^ج : عمرو (س^ج) متض فاع
 (س^ج : [دا [تأني ف [هند] منف فا]]]] (س^ج) متقد مف بؤجد]]]]] وتطبق بعد ذلك قواعد إدماج المعلق الداعم (أن) فتحصل على البنية : (125)

(125) [خب [تد [تا [مض تمنى ف (ع 1 ذ س^ج : عمرو (س^ج) متض فاع
 (س^ج : [أن [تأني ف [هند] منف فا]]]] (س^ج) متقد مف بؤجد]]]]]

(4) ونحصل على بنية مكونية تامة التحديد بالنسبة للحمل - الحد (س²) بإجراء قواعد الموقعة المسؤولة عن ترتيب المكونات داخل الجملة الفعلية والتي تستند إلى البنية الموقعة التالية :

(126) م^٣ ، م^٢ ، م^١ ف (م آ) ف مف (ص) ، م^٤
ترتبت المكونات الواردة في الحمل - الحد (س²) طبقاً لقواعد الموقعة التالية :

(127) أدوات داجمة ← م^١
ضمائر موصولة ← م^٢

(128) فعل ← ف

(129) فاعل ← فا

حيث يقرأ السهم «←» : «يت موقع في» .

يختل المعلق الداعج «أن» الموقع صدر الحمل ، الموضع م^١ ، بمقتضى القاعدة (127) والمحمول الفعل «تأتي» الموقع في المعد للفعل والمكون الفاعل «هند» الموقع فـ الخصّص للمكون الحامل لهذه الوظيفة التركيبية . بإجراء هذه القواعد تُنقل البنية (125) إلى البنية (130) :

(130) [خب [تد [إنا [مض تمنى ف (ع 1 ذ س 1 : عمرو (س)) متض فاع
(س² : [أن تأتي هند] (س³)) متض مف يوجد []]
وتطبق بعد ذلك نفس قواعد التعبير في مستوى السلك الأعلى ، سلك الحمل الرئيسي ، فينتفع عن ذلك بناء بنية مكونية تامة التحديد تتحقق في شكل الجملة (120) أ .

2 . 8 . 2 . الحدود المتضمنة لحمل :

استدللنا في مكان آخر⁽¹⁶⁾ على أن أورد التحليلات الممكن اقتراحتها في إطار النحو الوظيفي قصد رصد خصائص الجمل الموصولة في اللغة العربية هو التحليل القائم على افتراض أن البنية الحاملية لهذا الضرب من الجُحمل بنية تتضمن (أ) مؤشراً للضمير الموصول و (ب) موضوعاً غير مملوء معجمياً يتحقق في شكل عائد ضمير أو عائد - صفر ، كما يتبيّن من البنية العامة (131) :

(131) (س ي : [... : [ل [۹ .. (س ي) ...]] (س ي))

حيث يرمز ل إلى الضمير الموصول و ^٩ إلى محمل الحمل الموصولي و [...] إلى رأس الحد الذي يمكن أن يكون مجموعة فارغة (في الجمل الموصولية المسماة «حرة»).

على أساس هذا التحليل يكون اشتقاء الحد «الرجل الذي قابلناه» الوارد في الجملة (120 ب) كما يلي :

أ - يُمثل للحد المعنى بالأمر في مستوى البنية الحاملية على النحو التالي :

(ع ١ ذ س ي : رجل س : [ل [تد [تا [مض قابل ف
(س ك : نا (س ك)) منف
(س ي) متق[][][] (س ي)) منف

ب - وينقل هذا الحد إلى حدٌ تام التحديد وظيفياً عن طريق إجراء قواعد إسناد الوظائف (التركيبية ثم التداولية) التي تطبق سلكياً (في مستوى الحمل المدعى في الحد ثم في مستوى الحد باعتباره كلاً) فتخرج عن ذلك البنية التالية :

(133) (ع ١ ذ س ي : رجل س : [ل [تد [تا [مض قابل ف
(س ك : نا (س ك)) منف فا
(س ي) متق مف[][][] (س ي)) منف فام

ج - تُخَذِّ البناء (133) دخلاً لقواعد التعبير التي يتم إجراؤها في المراحل الأساسية الآتية :

(١) يُدْعَ في حمل الموضوع الفارغ (س ي) العائد الضمير (هـ) فتححصل على البنية (134) :

(134) (ع ١ ذ س ي : رجل س : [ل [تد [تا [مض قابل ف
[نا] منف فا
[٨] متق مف[][][] (س ي) منف فام

(٢) وتم صياغة محمل الحمل المدعى فتخرج عن ذلك البنية (135) :

(135) (ع ١ ذ س ي : رجل س : [ل [قابل ف
[نا] منف فا
[٨] متق مف[][][] (س ي) منف فام

(٣) يتم بعد ذلك إسناد الحالات الاعراضية فأأخذ الحد (س ي) برمته الحالة الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية (الفاعل) وهي الحالة التي تنقل إلى رأسه (رجل) :

(136) ع ١ ذ س ي : رجل س : [ل [قابل ف
أنا منف فا]

| ٥ | متف مف]] (س ي)) منف فاعم

رفع

4. استكمالاً لتحقيق عناصر الحمل المدح ، يتم إدماج الضمير الموصول «الذى» في محل المعلق ل . ويتم هذا الادماج وفقاً للقاعدة (137) :

(137) ل ← الذى / (ع ١ ذ س ي : [- ٩ ...]] (س ي)
رفع / نصب / جر

مفاد القاعدة (137) أن المعلق ل يتحقق في شكل الضمير الموصول «الذى» في حد تتوافر فيه الشروط التالية : (أ) أن يكون مخصوصه مخصوص «المعرفة» إذ لا يسوغ ظهور ضمير موصول في جملة موصولة واردة في حد «منكرا»⁽¹⁷⁾ .

(138) * جاء رجل الذى قابلناه

و (ب) أن يكون مخصوصه العددى مخصوص «الافراد» ،
و (ج) أن يكون مخصوصه الجنسى مخصوص «التذكير» .

وتقييد نفس القاعدة أن إعراب الحد لا يؤثر في ظهور الضمير الموصول «الذى» إذ إن هذا الضمير يظهر في الحد الحامل للحالة الرفع أو الحد الحامل للحالة النصب أو الحد الحامل للحالة الجر :

(139) أ - رأيت الرجل الذى قابلناه

ب - مررت بالرجل الذى قابلناه
بخلاف ضمير المشى :

(140) أ - جاء الرجالان اللذان قابلناهما

ب - رأيت الرجلين اللذين قابلناهما

(141) أ - جاءت الفتياتان اللتان قابلناهما

ب - مررت بالفتاتين اللتين قابلناهما

بإجراء القاعدة (137) على البنية (136) تنقل هذه البنية إلى البنية (142) :

(142) ع ١ ذ س ي : رجل س : [الذى [قابل ف

| أنا منف فا

| ٥ | متف مف]] (س ي)) منف فاعم

رفع

(5) بعد أن تكون جميع عناصر الحمل المدح قد تحققت تطبق في مستوى هذا الحمل قواعد الموقعة (127) و (129) فيحتمل ، بمقتضاهما ، الضمير «الذى» الموقـع مـا وـالـحملـ الـفـعلـ المـوقـعـ فـاـ وـالـضـمـيرـ (ـنـاـ)ـ المـوقـعـ فـاـ . أمـاـ الضـمـيرـ (ـهــ)ـ فـيـحـتـمـلـ المـوقـعـ مـفـ بـمـوجـبـ قـاعـدـةـ المـوقـعـ (ـ143ـ) :

(143) مفعول ← مف

(6) بعد ذلك تُجرى قاعدة انتقاء الرأس فيصبح المقاد الأول «رجل» في الحد (س ي) رأساً للمركب في حين يأخذ المقاد الثاني (الحمل الموصولي) وضع الفضلة .

(7) ويتم تحقيق المخصوص في شكل الحدد «أـلـ» فيكتمـلـ بذلكـ بنـاءـ مـرـكـبـ غـيرـ مرـتبـ العـناـصـرـ نـثـلـ لـهـ عـلـىـ النـحـوـ التـالـيـ :

(144) {أـلـ، اـرـجـلـ، الـذـيـ قـابـلـاهـ}ـ منـفـ فـاعـ

(8) ويصبح المركب (144) مركباً تاماً البناء بعد تطبيق القاعدة (94) المكررة هنا للتذكير :

(94) اـعـ، رـأـسـ، فـضـلـةـ → اـعـ رـأـسـ فـضـلـةـ
كـاـ يـتـبـيـنـ مـنـ التـخـيلـ التـالـيـ :

(95) الـ - رـجـلـ الـذـيـ قـابـلـاهـ}ـ منـفـ فـاعـ

خلاصة : من أهم ما يمكن أن يستنتج من هذا البحث مابلي :

(1) يتـأـلـفـ حـمـلـ الـجـملـةـ مـنـ حـمـولـ يـدلـ عـلـىـ وـاقـعـةـ مـاـ وـجـمـوعـةـ مـنـ الحـدـودـ تـدـلـ عـلـىـ الذـوـاتـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ هـذـهـ الـوـاقـعـةـ .

(2) وـظـيـفـةـ الـحدـ الـأـسـاسـيـ فـيـ الـحملـ هـيـ الـاحـالـةـ عـلـىـ ذاتـ تـقـومـ بـدورـ ماـ بـالـنـظـرـ إـلـىـ الـوـاقـعـةـ الدـالـ عـلـيـهاـ الـحـمـولـ .

(3) تمـ الـاحـالـةـ عـنـ طـرـيقـ تـقـيـيدـ جـمـوعـةـ الذـوـاتـ الـمـمـكـنـ أـنـ يـدلـ عـلـيـهاـ الـحدـ تـقـيـيدـاـ تـدـريـجيـاـ يـمـكـنـ الـمـخـاطـبـ مـنـ التـعـرـفـ عـلـىـ الـمـعـالـ عـلـيـهـ الـمـصـودـ .

(4) تعـكـسـ بـنـيةـ الـحدـ الدـورـ الـأـحـالـيـ هـذـاـ حـيـثـ يـتـأـلـفـ الـحدـ مـنـ مـخـصـصـ وـسـلـسلـةـ مـنـ الـمـقـيـدـاتـ ،ـ تـقـومـ بـحـصـرـ الـجـمـوعـةـ الـمـمـكـنـةـ مـنـ الذـوـاتـ فـيـ الذـاتـ الـمـصـودـةـ الـاحـالـةـ عـلـيـهاـ .

(5) تـسـنـدـ إـلـىـ الـحدـ وـظـيـفـةـ دـلـالـيـةـ بـالـنـظـرـ إـلـىـ الدـورـ الـذـيـ يـقـومـ بـهـ الـحـالـ عـلـيـهـ فـيـ

الواقعة الدال عليها المحمول ويمكن أن تسند إليه ، إضافة إلى ذلك ، وظيفة تركيبية ووظيفة تداولية .

(6) ينقل الحد باعتباره بنية منطقية دلالية إلى «مركب» ، أي بنية تركيبية – صرفية عن طريق تطبيق إحدى مجموعات نسق القواعد المصطلح على تسميتها «قواعد التعبير» :

أ - ينتهي من بين مقيمات الحد ، عن طريق تطبيق قاعدة انتقاء الرأس ، المقيد الأول ليصبح رأساً للمركب في حين تأخذ المقيمات الأخرى وضع الفضلات .

ب - تتحقق مخصوصيات الحد في شكل محدّدات (محدد التعريف ، محدد العدد ، محدد الجنس ، محدد الاشارة ...) ما عدا بعض المخصوصيات (كالأسوار) التي تصرف تركيبياً تصرف الرأس في بعض اللغات ، كاللغة العربية ،

ج - يتموقع الرأس متقدماً على فضلاته في اللغات ذات المجال البعدي (اللغة العربية) في حين يتأخر عنها في اللغات ذات المجال القبلي . أمّا الفضلات ، حين ترد متعددة ، فإنها تحفظ بترتيبها الدلالي الذي يحكمها في مستوى الحد إلا إذا خضعت لمبدأ التعقيد المقولي حيث تقدم الفضلة الأقل تعقيداً على الفضلة التي تفوقها في التعقيد ولو كان حكمها التأخر عنها ،

د - تُسند إلى المركب باعتباره كلاً حالة إعرابية بمقتضى وظيفته (الدلالية أو التركيبية أو التداولية) . ويحمل هذه الحالة الإعرابية العنصر الذي يشكل الرأس . أمّا إعراب الفضلات فاعرابان : إعراب تبعي وإعراب وظيفي . تأخذ الفضلة إعراباً تبعياً مطابقة لاعتراض الرأس في المركبات الاسمية وإعراباً وظيفياً في المركبات ذات المحمول المسمى إلا الفضلة الأولى التي تأخذ حالة إعرابية بنوية (الحالة الإعرابية الجر) تكيفاً والفضلة الأولى الواردة في المركبات الاسمية أصلاً .

(7) حروف الجر ليست رؤوساً للمركبات التي تتصدرها بل هي مجرد معلمات تربط بين المركب ومحمول الجملة ويتم إدماجها كباقي المعلمات ، في مرحلة متأخرة من الاشتغال عن طريق إحدى «قواعد صياغة المركب» استناداً إلى الوظيفة الدلالية التي يحملها المركب .

الهوامش

- (1) يُدرج على التبيّز ، داخل الصرف ، بين «صرف اشتقاء» و «صرف الصاق» يرمز بالمصطلاح الأول إلى الأواليات المستخدمة في اشتقاء المفردات الجديدة من مفردات متعلمة تعلمًا عن طريق الصيغة (أو «الأوزان») ويرمز بالمصطلح الثاني إلى الدلالة على معانٍ «خوبية» بواسطة لواحق (سوابق أو لواحق) تضاف إلى جذر المفردة . في إطار النحو الوظيفي تم عمليات الصرف الاشتقاء عن طريق «قواعد تكوين الخمولات» في حين تضطلع قواعد التعبير بعمليات صرف الأنصاف .
- (2) في اللغتين الإنجليزية والفرنسية ، مثلاً ، يتصرف السور تصرف باقي المخدّرات كما يتبيّن من الزوجين الجمليين التاليين :

(i) a - I have read all the books

b - All the books have been read

(ii) a - J'ai lu tous les livres

b - Tous les livres ont été lus

(3) انظر تفاصيل هذا التشميط للمحمول في كتابنا «الجملة المركبة في اللغة العربية» .

(4) انظر نفس المرجع

(5) انظر نفس المرجع

(6) يعبر المحمول الفعل عن مقولات الصيغة والجهة والرمان بنفسه أمّا المحمول غير الفعل فيحتاج ، للدلالة

- على هذه المقولات ، إلى فعل رابط يتكلّل بها الدور . راجع تفاصيل استعمال الأفعال الرابطة في اللغة العربية وطرق التثليل لها داخل النحو الوظيفي في كتابنا «من قضايا الرا بط في اللغة العربية» .
- (7) تخضع هذين المبدأين كذلك المقولات الفعلية المشتقة كالمقولات «العلية» والمقولات «الطلبية» والمقولات «الاعتقادية» . وقد فصلنا القول في هذه الظاهرة في كتابنا «قضايا معجمية» .
- (8) تُحصر الوظائف التركيبية في النحو الوظيفي في وظيفتين اثنين كما سبق أن بثنا . وما وظيفتا الفاعل والمفعول وقد استدللنا على ورود هذا التقليص بالنسبة للغة العربية في كتابنا «من البنية الحتمية إلى البنية المكرّبة» كما بثنا في نفس الكتاب أن الموضع الذي يتضمن الوظيفة المفعول في التركيب ذات المحمول الثلاثي الموضوعات (كمحمول الجملة (45)) هو الموضع الحامل للوظيفة الدلالية «المستقبل» . أمّا الموضع الثالث ، الموضع الحامل للوظيفة الدلالية المقابل (الموضع «مalem» في الجملة (45) أ) مثلاً) فإنه يظل خارج «الوجهة» (لا يأخذ وظيفة تركيبية) ويكتسب خصائصه التركيبية - الصرفية (إعرابه وموقعه) بالنظر إلى وظيفته الدلالية ذاتها أو وظيفته التداولية إذا أُسندت إليه وظيفة تداولية تحولهاحتلال موقع خاص في الجملة .
- (9) بيان ، مع ذلك ، المحمول المسئي المحمول الفعل مصدر اشتقاء في إمكان حذف موضوعه الأول (الموضع المفدى) كما يعين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :
- (ا) أ - أبنت بقصص المدينة
ب - «أبنت بأن قصص المدينة
- (10) أفردنا لظاهرة العطف في اللغة العربية دراسة تناولنا فيها القاعدة المسؤولة عن التركيب العطفية والقيود الدلالية والتركمبية والتداولية الصابحة لهذه القاعدة . انظر «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي»^١
- (11) انظر الدراسة المخصصة لظاهرة الاستفهام في المرجع السابق .
- (12) بل يجدر هنا التساؤل عما إذا كان من الممكن أن تُسند الوظيفة التداولية المدور داخل الحد على الأطلاق .
- (13) يصدق هذا على المكونات الخارجية عن الجمل التي لا تتحمل ، خارجيتها ، وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية .
- (14) من الأدلة التي يمكن سوقها في هذا الباب أن الحالات الاعربانية الرفع تظهر إذا تُوَزَّن المحمول المسئي كما هو الشأن في التركيب التي من قبيل (iv) والتي يعتبرها النحاة القدماء تركيب جائزة :
- (iv) ساعني ضرب زيد عمرًا (بضم «زيد»)
- (15) انظر «الجملة المركبة في اللغة العربية»
- (16) انظر نفس المرجع
- (17) إذا كان رئيس الحد متكرّراً أنت الجملة الموصولة دون ضمير موصول كما هو الشأن في الجملة الآتية :
- (v) جاء رجل قابله .

الفصل الثاني

**النفي
في اللغة العربية**

النفي في اللغة العربية

مدخل : من المعلوم أن ظاهرة النفي في اللغات الطبيعية قد شكلت موضوعاً للدراسات عديدة في إطار النحو التوليدى التحويلي بجميع ثناوته . وقد انصبت هذه الدراسات خاصة على الارتباط القائم بين هذه الظاهرة وظواهر أخرى كالتسوير والتبيير وغيرها .

إلا أنه من الملاحظ أن ظاهرة النفي في اللغة العربية لم تحظ فيما نعلم بالعناية التي حظيت بها في لغات أخرى إذا استثنينا ما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم نحوه وبلغة . ومن الملاحظ كذلك أنه بغض النظر عن بعض الإشارات الواردة في كتاب ديك «النحو الوظيفي» حول إمكانات التمثيل لشخص النفي لم يعن الوظيفيون بالنفي وقضاياها مع أنه من الظواهر التي تتميز بمعنى خاص في جانبها التداوily . سنجاول ، في هذا البحث ، أن نرسم المعالم الرئيسية لوصف وظيفي يكفل رصد خصائص التراكيب المنافية في اللغة العربية . ونقسم البحث إلى مباحث ثلاثة يتناول أولهما وثانيهما الأدوات النافية وأنماط التراكيب المنافية بالتوالي تناولاً «محايداً» لا يخلقه إطار نظري معين ويضع ثالثهما أُسس المقاربة التي يمكن أن تقترح في إطار النحو الوظيفي لهذا الضرب من التراكيب .

١ . الأدوات النافية :

أول ما يلفت نظر الباحث المصدى لدراسة الأدوات النافية في اللغة العربية أن هذه الأدوات تنقسم ، بالنظر إلى بساطتها وتعقيدها ، قسمين : أدوات «بسطة» تتألف من عنصر واحد كالأدوات «لا» و «لم» و «لن» ... وأدوات «مركبة» تتألف من عنصرين متقطعين كالأدوات «ما ... إلا» و «لم ... إلا» و «لن ... إلا» .

١ . ١ . الأدوات النافية البسيطة :

توافر في اللغة العربية ، للتعبير عن النفي ، أدوات مفردة متعددة وهي : «ما» و «لم» و «لن» و «لا» و «ليس^(١)». وهذه أمثلة للجمل المنسية بواسطة هذه الأدوات :

- (١) أ - ما سافرت هند
- ب - لم يعد خالد
- ج - لن يتزوج خالد هنداً
- د - لا رجل في الدار
- ه - شربت قهوة لا شيئاً
- و - لأنغادر المدينة
- ز - لا بقي الرقيب !
- ح - ليس عمرو شاعراً

إذا تفحصنا التراكيب المثل لها بالجمل (١ - ح) ، أدركنا أن الأدوات النافية التي نحن بصددها ليست مترادفة ولا يمكن وبالتالي أن يُبدل بعضها من بعض في نفس السياق . قارن ، على سبيل المثال ، بين الجملة (١) و (الجمل (٢ - ج) :

- (٢) أ - * ما تغادر المدينة
- ب - «لن تغادر المدينة
- ج - * لم تغادر المدينة (باعتبار الفعل « فعل أمر »)
- د - * ليس تغادر المدينة

نستخلص من هذا أن استعمال الأدوات المعنية بالأمر يخضع لتوزيع تكاملٍ بحيث تختص كل أداة منها بمنطع معين من السياقات . من خلال فحص لحصيلة من التراكيب المنسية تبيّن لنا أن الوسائل التي تتفاعل في تحديد التوزيع التكاملى الذي يحكم استعمال أدوات النفي هي الوسائل التالية :

- أ - المقوله التركيبية التي يتميّز إليها محمول الجملة .
- ب - صيغة المحمول إذا كان فعلاً ،

- ج - مخصوصات المحمول الجهية والزمانية ،
- د - حيئ النفي ،
- ه - موقع أداة النفي في الجملة .

وفي مايلي رصد لاستعمال كلّ من الأدوات النافية بالنظر إلى هذه الوسائل الخمسة .

١ . ١ . ١ . الأداة «ما» :

ترد «ما» النافية في جمل ذات محمول فعلي وجمل ذات محمول غير فعلي على السواء :

- (3) أ - ما غادر زيد المدينة
- ب - ما محمد كاتب
- ج - ما خالد في البيت
- د - ماهند حزينة

ويشترط في المحمول الفعل أن يكون مخصوصه الصيغي مخصوص «التدليل» وأن يكون مخصوصاته الجهي والزمني مخصوصي «القائم» و «الماضي» . فلا يسوغ أن تتساوى هذه الأداة محمولاً فعلاً صيغته صيغة «الدعاء» :

- (4) * ماعاد خالد !

ولا يسوغ أن تتساوى محمولاً فعلاً جهته «غير القائم» وزمانه غير الزمان المُضي إلا إذا اقتربت بالأداة «إلا» كما يبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

- (5) أ - ??? ما يسافر عمرو في الصيف
- ب - مايسافر عمرو إلا في الصيف

فالنبي في الجملة (5 ب) مؤديّ بالأداة النافية المركبة «ما ... إلا» وليس بالأداة النافية البسيطة «ما» .

أما فيما يتعلق بخيئ «ما» ، فإنها تنصب إماً على الحمل بكامله كما في الجملة (6) أو على أحد مكونات الحمل كما هو الشأن في الجمل (7 أ - ج) :

- (6) منزل المطر البارحة (بل كان الجو صافياً)

- (7) أ - ما جَرَحَ خالد بكراً بالسكين (بل قتلها)
- ب - ما بكراً جَرَحَ خالد بالسكين (بل عمراً)
- ج - ما بالسكين جَرَحَ خالد بكراً (بل بالسيف)

في الجملة (6) ينصب النفي على الجملة «نزل المطر البارحة» باعتبارها كلاً وفي

الجملة (7) لا يدخل في حيزه إلا المحمول «جرح». أمّا في الجملتين (7 ب) و (7 ج) فالمبني المكون المفعول «بكرًا» والمكون الأداة «بالسكين» على التوالي . ومتناز «ما» بكونها تتطلب أن يحمل المكون منفيها الموضع الذي يليها مباشرةً كما يتبيّن من المقارنة بين الجملتين (7 ب) و (7 ج) من جهة والجملتين (8 أ - ب) من جهة ثانية⁽²⁾ :

(8) أ - ??? ما جرح خالد بـكراً (بل عمرًا)

ب - ??? ما جرح خالد بـكراً بالـسـكـيـنـ (بل بالـسـيفـ)

وتحتل «ما» الموضع الصدر في الـحـمـلـ بـحيـثـ لا يـسـوـغـ أـنـ يـتـقـدـمـ عـلـيـهـ أـحـدـ مـكـوـنـاتـهـ كـاـ يـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ لـحـنـ الـجـمـلـتـيـنـ التـالـيـتـيـنـ :

(9) أ - * بـكـرـاـ ما جـرـحـ خـالـدـ بـالـسـكـيـنـ

ب - * بـالـسـكـيـنـ ما جـرـحـ خـالـدـ بـكـرـاـ

ولا يجوز أن يـتـقـدـمـهاـ إـلـاـ مـكـوـنـ خـارـجيـ غـيرـ مـنـتمـ إـلـىـ الـحـمـلـ ،ـ مـكـوـنـ مـبـدـأـ أوـ مـكـوـنـ مـنـادـيـ :

(10) أ - بـكـرـ ،ـ مـاجـرـحـهـ خـالـدـ بـالـسـكـيـنـ

ب - يـاعـمـرـوـ ،ـ مـاـ جـرـحـ خـالـدـ بـكـرـاـ بـالـسـكـيـنـ .

١ . ١ . ٢ . الأداة «لم» :

ترد الأداة «لم» في جملة منفيّة محموهاً محمول فعل كـاـ هوـ الشـائـنـ فيـ الجـمـلـةـ

(1 ب) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(1 ب) لم يـعـدـ خـالـدـ

ولا يـسـوـغـ أـنـ تـسـاـوـقـ هـذـهـ الأـداـةـ مـحـمـوـلـاـ غـيرـ فـعـلـيـ كـاـ يـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ لـحـنـ الـجـمـلـ

(11 أ - ج) :

(11) أ - * لم هـنـدـ كـاتـبـةـ

ب - * لم هـنـدـ حـزـيـنـةـ

ج - * لم هـنـدـ فـيـ الـبـيـتـ

ويُشـتـرـطـ فيـ الـمـحـمـوـلـ الـفـعـلـ الـمـوـارـدـ هـذـهـ الأـداـةـ أـنـ تـكـوـنـ صـيـغـهـ صـيـغـهـ «ـالـتـدـلـيلـ»

وـجـهـتـهـ «ـغـيرـ التـامـ» وـزـمـانـهـ «ـالـمـضـيـ» .ـ فـمـنـ الـمـمـتـعـ أـنـ يـنـفـيـ بـهـ مـحـمـوـلـ فـعـلـ صـيـغـهـ

صـيـغـهـ «ـالـدـعـاءـ» :

(12) * لم يـعـدـ خـالـدـ !

كـاـ يـمـتـنـعـ أـنـ يـكـوـنـ الـمـحـمـوـلـ مـنـفـيـهـ «ـتـامـاـ» مـنـ حـيـثـ الـجـهـةـ وـمـضـيـاـ مـنـ حـيـثـ

الرمان :

(13) * لم عاد خالد

ملحوظة : يبدو أن التراكيب المواردة فيها الأداة معمولاً جهته القام وزمانه المضي كانت ممكنة في بعض مستويات اللغة العربية المصرية. يمكن الاستشهاد على ذلك بالبيتين التاليين المقتطفين من أغنية قديمة :

(14) في البحر لم فتكم

في البر فتوني

باتبر لم بتعكم

باتبن بتعوني

ولا يمكن أن نجزم بأن هذه الظاهرة من رواسب لغة عربية قديمة كانت فيها التراكيب التي من قبيل (13) تراكيب جائزة .

تنصُّ الأداة «لم» إما على الحمل كامله أو على الحمول بمفرده كما يعين من الجملتين التاليتين :

(15) أ - لم ينزل المطر (بل صفا الجو)

ب - لم تنجح هند في الامتحان (بل رسبت)

أما الحمل التي من قبيل (16) ، حيث ينصُّ النفي بل على مكون آخر غير الحمول ، فإننا نشك في نحويتها :

(16) ??? لم يسافر خالد البارحة (بل اليوم)

ويؤدي معنى الجملة (16) بالأداة «ما» التي يبدو أنها الوسيلة المثلث ، في اللغة العربية ، لنفي المكون :

(17) ما البارحة سافر خالد (بل اليوم)

أما فيما يخص موقع «لم» في الجملة ، فإنها ترد قبل الحمول الفعل. وتوحي المعطيات بأنها من لواصقه شأنها في ذلك شأن الأدوات الدالة على مخصوصاته . ويدلُّ على لاصقيتها بالنسبة للمحمول أمران :

1) أنه لا يجوز الفصل بينهما بمكون آخر، قارن بين الجملة (17) والجملة التالية :

(18) * لم البارحة يسافر خالد

2) وأنه يسوغ أن يتقدمها مكون من المكونات الداخلية كما يتبيَّن من المقارنة بين الجملتين (9 أ - ب) المكررتين هنا للتذكير والجملتين (19 أ - ب) :

(9) أ - * بكرأ ماجرح خالد بالسكين

ب - * بالسكين ما جرح خالد بكرأ

- (19) أ - بكرأ لم يجرح خالد بالسكنين
ب - بالسكنين لم يجرح خالد بكرأ

يُستنتج من المقارنة بين هذين الزوجين الجمليين أن الأداة «لم» ، بخلاف الأداة «ما» ، لا تختل الموقع الصدر في الحمل إذ لو كانت تحتله لا متسع أن يتقدم عليها مكون من مكوناته ولذلك الجملتان (19 أ - ب) جملتين لاحتين شأنهما شأن الجملتين (9 أ - ب) .

١ . ١ . ٣ . الأداة «لن» :

للأدادة «لن» من الخصائص ما للأداة «لم» . فهي لاتوارد إلا محمولاً فعلياً :

- (20) أ - لن يسافر خالد هذا الصيف
ب - لن خالد مسافر
ج - * لن عمرو استاذ
د - *لن عمرو في المقهى .

ولا يمكن أن يكون هذا المحمول الفعل إلا «تديلاً» من حيث الصيغة و «غير تام» من حيث الجهة . فالجملة (21) ، مثلاً ، جملة لاحنة إذا أولت على أساس أن صيغة المحمول فيها صيغة «دعاء» :

- (21) * لن يسافر خالد هذا الصيف !
والجملة (22) لاحنة كذلك إذ إن محمولها «تام» :

(22) * لن سافر خالد

وتلتتصق «لن» بالمحمول الفعل التصاق «لم» به بحيث لا يجوز الفصل بينهما بعنصر آخر ، ولا يتسع أن يتقدمها مكون من مكونات الحمل الداخلية :

- (23) أ - * لن بكرأ يجرح خالد بالسكنين
ب - بالسكنين لن يجرح خالد بكرأ

وكالأداة «لم» ، تنصب الأداة «لن» إماً على المحمول المتتصقة به كـا في الجملة (24 أ) أو على الحمل كامله كـا هو الشأن في الجملة (24 ب) :

- (24) أ - لن يرسب خالد في الامتحان (بل سينجح)
ب - لن يتزل المطر (بل سيصفو الجو)

ويصدق ماقلناه عن التراكيب التي من قبيل (16) حيث ينصب النفي على مكون آخر غير المحمول الفعل على التراكيب التي من قبيل (25) :

(25) لـن يسافر خالد غداً (بل اليوم)

إلا أن الأداتين «لم» و «لن» مختلفان بالنظر إلى المخصوص الزمني . فالأدلة الأولى ، كما سبق أن بينا ذلك ، توارد محمولاً فعلاً زمانه المضي في حين أن الأدلة الثانية تساقق محمولاً فعلاً زمانه «المستقبل» . فالجملة (20 أ) ، مثلاً، لا يمكن أن تؤول إلا على أساس أنها تعبّر على الزمان المستقبل .
نستخلص من هذا أن الأداة «لن» بدليل سياقي للأداة «لم» يحمل محلها في التراكيب ذات الحمول المخصوص زمانياً بالمستقبل .

١ . ٤ . الأداة «ليس» :

استدللنا في مكان آخر⁽³⁾ على أن «ليس» من الأفعال الروابط التي تتضطلع بالدلالة على مخصوصات المحمول غير الفعل . بهذا المعنى تُحاَقِل «ليس» الأفعال «كان» و «ظل» و «مازال» وغيرها .

وكباقي هذه الأفعال يمكن أن تقوم «ليس» بدور الفعل المساعد في الجمل ذات المحمول الفعل . وهذه أمثلة لاستعمالها «ليس» :

(26) أ - ليست هند استاذة

ب - ليس خالد نائماً

ج - ليست زينب في البيت

(27) أ - ليس خالد يكتب الشعر

ب - ليست هند تزورنا كل يوم

سنقتصر ، هنا ، على الحديث عن الاستعمال الأول للأداة «ليس» ، استعمالها فعلاً رابطاً في التراكيب ذات المحمول غير الفعلي .

يرتبط ظهور الأفعال الروابط وعدم ظهورها بمخصوصي المحمول الجهي والزمني . فيما يخص الفعل الرابط «ليس» ، يتوقف ظهوره في الجمل ذات المحمول غير الفعلي على توافر الشرطين التاليين : (أ) أن يكون المخصوص الجهي للمحمول المخصوص «غير النام» و (ب) أن يكون مخصوصه الرزمي المخصوص «الحاضر» . ويضاف إلى هذين الشرطين شرط أن تكون الجملة جملة منفية . ويروز ورود هذه الشروط أنه إذا كان المخصوص الجهي المخصوص «النام» والمخصوص الزمني «المضي» ظهر الفعل الرابط «كان» كما في الجمل (28 أ - ج) :

(28) أ - كانت هند استاذة

ب - كان خالد نائما
ج - كانت زينب في البيت
وأنه إذا كان المخصوص الجهي المخصوص «غير التام» وكان المخصوص الزماني المخصوص «المضي» ظهر فعل من الأفعال الرابطة المتتمية إلى زمرة «ظل» أو زمرة «مازال» كا هو الشأن في الجمل (29) :

- (29) أ - مازالت هند استاذة
ب - مابرخ خالد نائما
ج - ظلت زينب في البيت

وأنه إذا كان المخصوص الجهي المخصوص «غير التام» والمخصوص الزماني المخصوص «الحاضر» وكانت الجملة مثبتة خلت الجملة من أي فعل رابط :

- (30) أ - هند استاذة
ب - خالد نائم
ج - زينب في البيت

١ . ١ . ٥ . الأداة (لا)

يُستخلص من المعطيات المتعلقة بالأداة (لا) أنها تُستعمل للنفي في ثلاثة طبقات سياقية أساسية . ترد هذه الأداة مساوية لفعل كا في الجملتين (31 أ - ب) :

- (31) أ - لا يسافر خالد في العطل
ب - لا يبقى الرقيب !

وتترد نافية لاسم كا هو الشأن في الجملتين التاليتين :

- (32) أ - لارجل في الدار (بل امرأة)
ب - لا رجل في الدار (بل رجالان)
وتترد كذلك أداة عطف كا في الجملة (33) :

- (33) أكل خالد لحما لا دجاجا

وفي الفقرات الثلاث الموالية رصد لخصائص «لا» في كلّ من هذه الطبقات السياقية .

١ . ١ . ٥ . ١ . (لا + فعل) :

تساوق أداة النفي «لا» محمولةً فعلاً صيغته «التدليل» كا في الجملة (31 أ)

و «الأمر» كا هو الشأن في الجملة (34) :

(34) لا تغتب أصدقاءك !

ويكون المحمول الفعل في هاتين الحالتين «غير تام» من حيث جهته فيكون بذلك
«مضارعاً»⁽⁴⁾.

وترد هذه الأداة مع محمل فعل «ماض» شريطة أن تكون صيغته ، كا سبقت
الإشارة إلى ذلك ، صيغة «الدعاء» كا هو الشأن في الجملة (31 ب) المكررة هنا
للذكر :

(31 ب) لا بقي الرقيب !

1 . 2 . 5 . 1 . لا + اسم :

تستعمل «لا» لاصقة باسم فيكون حيزها الاسم الذي تلتصق به كا هو شأنها
في الجملتين (32 أ - ب) المكررتين هنا للذكر :

(32) أ - لا رجل في الدار (بل امرأة)
ب - لا رجل في الدار (بل رجالان)

ومثال «لا» في هذا الاستعمال ، الاصقة الاسمية «no» في اللغة الانجليزية
الواردة في التراكيب التي من قبيل :

(33) a - No man is in the house

b - There is no man in the house

ويروز التصاقها بالاسم منفيها امتناع الفصل بينهما بفواصل كا يدل على ذلك
لحُ الجملة (35) :

(35) * لا في الدار رجل

من الملاحظ أن مرادفتها الانجليزية تلتصق بالاسم منفيها أيا كانت وظيفته وأيا
كان موقعه في الجملة كا يتبيّن من الجمل التالية :

(36) a - No man has come yesterday

b - J have seen no man

c - J gave the book to nobody

أمّا «لا» فلا يسوغ أن تلتصق بالاسم إلا إذا (أ) كان الاسم فاعلاً و (ب)
كان محلاً لصدر الجملة (أي متقدماً على المحمول) كا يتبيّن من المقارنة بين الجملتين

(32) أ - ب) والجمل (36 أ - ج) :

(37) أ - * رأيت لا رجل

ب - * أعطيت لارجل مالاً

ج - * في البيت لا رجل

١ . ٣ . «لا» العاطفة :

الطبقة السياقية الأساسية الثالثة التي تظهر فيها الأداة «لا» هي الطبقة التي تستعمل فيها هذه الأداة للعطف بين عنصرين أو لهما مثبت وثانيهما منفي كما هو شأنها في (33) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(33) أكل خالد لحماً لدجاجاً

خصائص الأداة «لا» مستعملة للعطف يمكن إجمالها في ما يلي :

أ - لا يسوغ أن يعطف بواسطتها بين أكثر من عنصرين اثنين كما يدل

على ذلك لحن الجملة (38) :

(38) * أكل خالد لحماً لا دجاجاً لا سمكاً

وتخالف بذلك باقي أدوات العطف التي يجوز أن تعطف بين أكثر من عنصرين :

(39) أ - جاء عمرو وخالد وإبراهيم

ب - جاء عمرو فخالد فإبراهيم

ج - جاء عمرو ثم خالد ثم إبراهيم

ب - يُعطف بـ «لا» بين مكونين (محمولين أو حدّين) كما هو الشأن في

الجملتين (40 أ - ب) :

(40) أ - سافرت إلى فاس لا إلى مراكش

ب - نجح لا رسب خالد

ولا يجوز العطف بها بين جملتين كما يدل على ذلك لحن الجملة (41) :

(41) * صفا الجو لا نزل المطر

ج - ترد «لا» في جملة مثبتة ولا يسوغ أن تستعمل عاطفة في جملة منافية

كما يدل على ذلك لحن الجملة (42) :

(42) * ما أكل خالد لحماً لا دجاجاً

ويجوز ظهورها في جملة منافية شرطية أن تقدمها الواو والتي تكون آنذاك الأداة
العاطفية :

(43) ما أكل خالد لحماً ولا دجاجاً

١ . ٢ . الأدوات المركبة :

تألف الأدوات النافية المركبة كـ سبقت الاشارة إلى ذلك ، من إحدى أدوات
النفي البسيطة التي تقدم الحديث عن خصائصها والأداة الحاصرة «إلا» كـ هو الشأن
في الجملة التالية :

(44) أ - ما أحب كثيـر إلا عزـة

ب - لم يكتب عمـرو إلا روايـة

ج - لن يسافـر خـالد إلا فـي الأـسـبـوـعـ الـمـقـبـلـ

د - ليس خـالد إلا شـاعـرـاـ

ه - لا يشرـبـ بـكـرـ إلاـ الـلـبـنـ

و - إن زـيدـ إـلـاـ كـاتـبـ

تمتاز التراكيب التي من قبيل (44 أ - و) بكونها وسيلة للتعبير عن «المحصر» أي
عن نفي خاصية معينة عن مجموعة من الذوات وقصر اثباتها بالنسبة لذات متممة
لهذه المجموعة (أو لبعض الذوات المتممة لها) . ففي الجملة (44 أ) ، مثلاً ، نُفيت
الخاصية «حب كثيـر» عن مجموعة الفتيـاتـ التي يمكن أن يظنـ أنـ «كثيـراً» أحـبـهنـ
وأثبتـتـ لـفتـاةـ وـاحـدةـ ، مـعـشـوقـتهـ «عزـةـ» . وـتـدـخـلـ هـذـهـ التـرـاكـيبـ ، بالـنـظـرـ إـلـىـ هـذـهـ
الـخـاصـيـةـ ، فـيـ زـمـرـةـ مـنـ التـرـاكـيبـ أـوـسـعـ ، زـمـرـةـ التـرـاكـيبـ الـحـصـرـيـةـ ، نـرجـيـءـ
الـحـدـيـثـ عـنـ خـصـائـصـهـ وـعـنـ طـرـيقـةـ التـشـيلـ لـهـ فـيـ اـطـارـ النـحـوـ الـوظـيفـيـ إـلـىـ الفـصـلـ
الـثـالـثـ مـنـ هـذـاـ الـكـتـابـ حـيـثـ تـقـترـحـ تـحلـيـلاـ وـظـيفـيـاـ خـتـلـفـ الـبـنـيـاتـ الـبـؤـرـيـةـ فـيـ الـلـغـةـ
الـعـرـبـيـةـ وـمـنـ بـيـنـهـ الـبـنـيـاتـ الـتـيـ دـرـجـ عـلـىـ تـسـمـيـتـهـ «الـبـنـيـاتـ الـحـصـرـيـةـ»ـ .

١ . ٣ . الأسماء «شبه النافية» :

حدث في اللغات «الهندية-الأوربية» كاللغة الفرنسية مثلاً ، أن بعض المركبات
الاسمية المواكبة لأدوات النفي أصبحت تشكل وهذه الأدوات صرفة نافية واحدة .
فالمركبان الآسيان «rien» و «personne» ، في اللغة الفرنسية ، يدلان دلالة
مستقلة على «شيء» و «أحد» بالتالي كما يتبيـنـ مـنـ المـاثـالـيـنـ الآـتـيـنـ :

(45) a - Un rien peut lui faire changer d'avis

b - J'ai rencontré une seule personne

وأصبح هذان المركبان الاسمين لكثرة مواردتهما لادة النفي «me» يؤلفان مع هذه الاداة صرفة نافية متقطعة واحدة كا هو الشأن في الجملتين التاليتين :

(46) a - Je n'ai rien bu

b - Je n'ai rencontré personne

يروز «تحجّر» هذين المركبين الاسمين كعصررين من أداتين نافيتين مركبتين أنهما لا يردان منفردين (إلا في بعض المستويات اللغوية) :

(47) a - * J'ai rien bu

b - * J'ai rencontré personne

ويصدق ما قلناه عن هذين المركبات على المركبات العربية «أحد» و «قط» و «أبداً» التي خضعت لظاهرة «التحجّر» ، بحيث أصبحت تستعمل دائمًا طرفاً ثانياً لأداة نفي مركبة كا يُستخرج من المقلنة بين الجمل (48 أ - ج) و (49 أ - ج) :

(48) أ - ما رأت هند أحداً

ب - ما كذبت قط

ج - لن أدخلن أحداً

(49) أ - ?? رأت هند أحداً

ب - * كذبت قط

ج - * أدخلن أحداً

ويذكرى هذا التحليل أن هذه المركبات ، بالإضافة إلى امتناع ورودها منفردة كما يدل على ذلك لحن الجمل (49 أ - ج) ، لم تعد تتمتع بحرية الترتيب التي تتمتع بها باقي المركبات الواقعه في حيز الأداة النافية . قارن :

(50) أ - هنداً لا يقابل خالد

ب - * أحداً لا يقابل خالد

(51) أ - اليوم لم يخرج خالد

ب - * فقط لم يخرج خالد

(52) أ - هذه المرة لن أغامر

ب - * أبداً لن أغامر

ويزكيه كذلك أن المركبات الثلاثة المعنية بالأمر تستأثر دائمًا بحيز الأداة النافية بحيث لا يسوغ أن ينصب النفي على مركب آخر من المركبات المواردة لها في نفس الجملة كما يدل على ذلك لحن الجمل (53 أ - ج) :

(53) أ - «ما **اليوم** رأت هند أحداً» (بنبر «اليوم»)

ب - «ما **عمرًا** قابل خالد قط» (بنبر «عمرًا»)

ج - «**عمرًا** لن يقابل خالد أبداً» (بنبر «عمرًا»)

يكمن لحن هذه الجمل في أن مركبًا آخر («اليوم» في الجملة الأولى و «عمرًا» في الجملتين الثانية والثالثة) غير المركبات «أحد» و «قط» و «أبداً» ورد منصباً عليه النفي .

ملحوظة : يمكن أن تلحق بهذه المركبات الثلاثة ، بالنظر إلى خاصية التحجر ، المركب «شيء» الذي يتصرف في سياق النفي تصرفها : فهذا المركب يستقطب حيز النفي دون المركبات المواردة له في نفس الجملة :

(54) أ - ما قرأت شيئاً

ب - * ما **اليوم** قرأت شيئاً (بنبر «اليوم»)

وهو يحتمل موقعه العادي داخل الجملة دون أن يكون لديه إمكان التنقل :

(55) أ - لم أقرأ **اليوم** شيئاً

ب - * شيئاً لم أقرأ **اليوم**

إلا أنه بخلاف «أحد» و «قط» و «أبداً» ، يمكن أن يرد منفرداً (أي بدون أداة نفي) كا تدل على ذلك سلامية الجملة (56) :

(56) أكل المريض شيئاً صباح **اليوم**

ويمكن أن نعملل هذا بأن عملية التحجر لم تصل إلى منتهاها بالنسبة لـ «شيء» وصولها بالنسبة للمركبات الثلاثة الأخرى .

إلا أنها نلاحظ أن عملية التحجر هذه - وإن توافرت في اللغة العربية الفصحى - استمرت في اللغات الدوارة الحالية بحيث أصبحت المفردة المعنية بالأمر مجرد لاصقة تلحق بالمحمول (الفعل أو الاسم أو الصفة) الذي تقدمه أداة النفي كما يتبيّن من الأمثلة التالية :

(57) اللغة المغربية :

أ - ما مشتشي لفاس

ب - محمد ما مريضش

(58) اللغة المصرية :

- أ - ما خطرتش على بالك يوم تسأل عنى
ب - ما كانش يتعز !

بل إنها ، في هذه الدوارج ذاتها ، أصبحت تكون مع أداة النفي أدلة متصلة واحدة كا هو شأنها في الزوجين الجملين (59) و (60) :

- (59) أ - ماشي عادتك هذي
ب - محمد نجح ماشي سقط !
(60) أ - مش ممكن أحبك !
ب - ولا أقولك ؟ مش حاقول لك !

2 . البيات المنفية :

نفترض ، في هذا البحث ، تميطاً للبنيات المنفية في اللغة العربية يقوم ، أساساً ، على حيز النفي الذي مختلف باختلاف نمط العنصر الذي تنصب عليه الأداة التافية . يمكن أن ينصب النفي ، بوجه عام ، على أحد عناصر الجملة التالية :

- أ - الحمل بكامله ،
ب - أحد مكونات الحمل (محموله أو أحد موضوعاته أو أحد لواحقه) ،
ج - القوة الانجازية المواكبة للحمل ،
د - جهة الحمل .

تمثل الجمل (61 أ - د) هذه الأنماط الأربع من التراكيب المنفية :

- (61) أ - ما صفع خالد هنداً
ب - ما هنداً صفع خالد (بنير «هنداً»)
ج - لا أعدك أنتي سأـتي
د - لا يظن عمرو أن خالداً يعشق هندا

ويمكن أن ينصب النفي داخل المكون الواحد على أحد عناصره كا هو الشأن في الجمل (62 أ) و (62 ب) و (62 ج) حيث يشكل حيزاً للنفي مخصصاً للعدد ورأس المركب وفضلة المركب بالتالي :

- (62) أ - ما رجلاً قابلت (بل رجلين)
ب - ما أبا زيد قابلت (بل أخاه)
ج - ما أبا زيد قابلت (بل أبا عمرو)

٢ . ١ . نفي الحمل :

نكون أمام «نفي الحمل» حين تكون أمام جملة ينصبُ فيها النفي على الحمل باعتباره كلاً .

نفي الجملة (٦١ أ) ، مثلاً ، ينصبُ النفي على الحمل بكامله ، أي على مجموع المحمول «صفع» وموضوعيه الفاعل «خالد» والمفعول «هندأ». ويتم نفي الحمل بجميع الأدوات النافية المتوافرة في اللغة العربية بحيث يمكن أن يتوسل بكل هذه الأدوات بدون استثناء لبلوغ هذه الغاية كما يمكن أن يستتتج من الجمل التالية :

- (63) أ - ما حضر الضيوف
- ب - لم يحضر الضيوف
- ج - لن يحضر الضيوف
- د - لا يخيب المحسن
- ه - ليس الضيوف حاضرين

ملحوظة : ماقلناه عن صلاحية الأدوات النافية لنفي الحمل لا يصدق إلا على الأدوات البسيطة مثل الأدوات الواردة في الجمل (٦٣ أ-ه) . أما الأدوات النافية المركبة (من أدلة نفي وأدلة حصر) ، فلا تنصب إلا على جزء من العمل ولا يمكن أن يشكل حيزاً لها الحمل كامله . ففي الجملة (٦٤) ، على سبيل المثال ، يُعدُّ منفياً الجزء الوارد قبل الأداة «إلا» ويعُدُّ الجزء الوارد بعدها خارجاً عن حيز النفي :

- (64) ما أعطى زيد عمراً إلا قليلاً من المال .

٢ . ٢ . نفي أحد عناصر الحمل :

يمكن أن ينصبُ النفي على أحد مكونات الحمل ، سواءً كان هذا المكون المحمول ذاته أم أحد موضوعاته . يُنفي المحمول بواسطة الأدوات النافية جميعاً كما يتبيَّن من الجمل التالية :

- (65) أ - ما قُتل خالد بكرأ (بل جرحه)
- ب - لم يُبع خالد بكرأ السيارة (بل أغاره إياها)
- ج - لن يُبيع خالد بكرأ السيارة (بل سيعيره إياها)
- د - لا يوافق خالد بكرأ (بل يخالفه)
- ه - ليس خالد مدرساً (بل طبيباً)

أما موضوعات المحمول فيتم نفيها ، كما توحى بذلك المعطيات ، بواسطة أداة واحدة ، الأداة «ما» إذ أن الأدوات النافية الأخرى يستبعد ، كما سبق أن بينا ، استعمالها لنفي هذا الضرب من المكونات .

ويمتاز التراكيب التي تستعمل فيها «ما» لنفي موضوع من موضوعات الحمل (أو لاحق من لواحقه) بأن العنصر منفيّها يحتل الموقع الذي يلي موقعها مباشرة كما يتبيّن من المقارنة بين طرفي الأزواج التالية :

(66) أ - ما بكرًا قتل خالد (بل ابراهيم)

ب - «ما قتل خالد بكرًا (بل ابراهيم)

(67) أ - ما السيارة باع خالد بكرًا (بل الدراجة)

ب - «ما باع خالد بكرًا السيارة (بل الدراجة)

(68) أ - ما مسأء قابلت زينب (بل صباحاً)

ب - «ما قابلت زينب مسأء (بل صباحاً)

ملحوظة: للتراكيب التي من قبيل :

(69) أ - مازالت هند تنتظر خالدًا

ب - ما برح خالد يواد هنداً

ج - ما انفلت خالد يطارد خصمه

وضع خاص يميزها عن التراكيب المنافية موضوع دراستنا . ويكتمن تميز هذه التراكيب في أن الأداة النافية تشكّل والفعل الذي يليها مكوناً واحداً متّحجاً .
ويروز خاصية التحرّج هذه :

1) أن الفعل مدخل أدلة النفي ممتنع وروده بدونها :

(70) أ - «زالت هند تنتظر

ب - «برح خالد يواد هنداً

ج - «انفلت خالد يطارد خصمه

2) وأنه من غير السائع توسيط مكون آخر بين الأداة النافية ومدخلوها :

(71) أ - «ما خالدًا زالت هند تنتظر

ب - «ما هنداً برح خالد يواد

ج - «ما خصمه انفلت خالد يطارد

3) وأنه من الجائز أن يتقدّم على الأداة «ما» في هذا الضرب من التراكيب أحد

مكونات الحمل بخلاف ما يحصل حين ترد هذه الأداة في تراكيب غير متحجرة
كما يتضح من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

- (72) أ - خالدًا مازالت هند تنتظر (لابكرا)
ب - « خالدًا ما تنتظر هند (بل بكرًا)

ويُستعمل التركيب المتحجر المؤلف من أداة نفي وأحد الأفعال المتشبة إلى زمرة «زال» للدلالة على مخصوصي المحمول (الفعلي وغير الفعلي) الجهي والزمانى باعتباره فعلاً مساعدًا أو فعلًا رابطاً . وقد درسنا خصائص هذه التراكيب في كتابنا «من قضايا الرابط في اللغة العربية» حيث تناولنا شروط ظهور هذه الأفعال وكيفية التمثيل لها داخل النحو .

2 . 3 . نفي القوة الانجذابية :

تتضمن دلالة الجمل ، في اللغات الطبيعية ، كا هو معلوم ، (أ) المحتوى القضوى و (ب) القوة الانجذابية المواكبة لهذا المحتوى القضوى . ويعبر عن القوة الانجذابية إماً بواسطة صرفة معينة (أداة أو تنعيم ...) أو بواسطة فعل إنجازي معين كا هو الشأن في الجملتين التاليتين :

- (73) أ - هل سافرت هند إلى الخارج ؟
ب - أسألك عن سفر خالد إلى الخارج

توأكب في الجملتين (73 أ - ب) المحتوى القضوى (سفر هند إلى الخارج) القوة الانجذابية «السؤال». ويعبر عن هذه القوة الانجذابية في الجملة الأولى بواسطة أداة الاستفهام «هل» والتنعيم وفي الجملة الثانية بواسطة الفعل الانجذابي «سأل» . ويُشترط في الفعل الرئيسي الوارد في الحمل التي من قبيل (73 ب) ، كي يدل على القوة الانجذابية :

- 1) أن يكون متصرفًا في الزمن «الحاضر» (زمن التكلم) ،
2) وأن يكون قاعله الشخص المتكلم .

فبحرق أحد هذين الشرطين ينقلب الفعل المعنى بالأمر من فعل إنجازي إلى فعل غير إنجازي كا هو الشأن في الجملتين (74 أ - ب) حيث خرق الشرط الأول والشرط الثاني على التوالي :

- (74) أ - سألك عن سفر خالد إلى الخارج
ب - يسألك بكر عن سفر خالد إلى الخارج

في الجمل التي من قبيل (73 ب) ، أي الجمل المركبة التي تتضمن فعلاً إنجازياً يدل على القوة الاجزائية المواكبة للمحتوى القضوي ، يمكن أن ينصب النفي إماً (أ) على المحتوى القضوي كما في الجملة (75 أ) أو (ب) على القوة الاجزائية كما هو الشأن في الجملة (75 ب) :

- (75) أ - أعدك أبني لن أزورك
- ب - لا أعدك أبني سأزورك

لكي يكون النفي منصباً ، في هذا الضرب من الجمل ، على القوة الاجزائية يتحقق أن يتواتر في الفعل المنفي شرطاً الاجزائية الأنفا الذكر . أمّا إذا اختل هذان الشرطان فإننا تكون أمام جملة مركبة عاديّة منفيّة فيها الجملة الرئيسية كما هو الشأن في الجملة (76 أ) حيث خرق شرط الرمن والجملة (76 ب) اختل فيها شرط الفاعل :

- (76) أ - ما وعدتك أبني سأزورك
- ب - لا يعدك ابراهيم أنه سيزورك

2 . 4 . نفي جهة الحمل :

نقصد بـ «الجهة» (حين تتحدث عن الحمل) ، الموقف الذي يتخذه المتكلم إزاء الواقعية التي يدل عليها الحمل . فالمتكلم ، بوجه عام ، يمكن أن يقف من الواقعية موقف المتيقن أو موقف الشاك أو موقف المتزدد أو موقف الرافض إلى غير ذلك من المواقف الممكن اتخاذها بالنسبة لواقعية من الواقع .

ويتوسل للتعبير عن الجهة بهذا التحديد - بوسائل مختلفة أهمها التنغيم وبعض العبارات الظروفيّة من الأفعال كالأفعال المنتهيّة إلى زمرة «ظن» .

ولمثّل للنمطين الثاني والثالث من هذه الوسائل بالجمل (77) و (78) بالتالي :

- (77) أ - لا شك في أن خالداً يعشق هنداً
- ب - يعشق خالداً هنداً بكل تأكيد
- ج - من الممكن أن يعشق خالداً هنداً

- (78) أ - أظن أن خالداً يعشق هنداً
- ب - أعتقد أن خالداً يعشق هنداً
- ج - أشك في أن خالداً يعشق هنداً

في الجمل التي من قبيل (78 أ - ج) يمكن أن ينفي المحتوى القضوي للجملة

كما في الجمل (79 أ - ج) ويمكن أن تبني الجهة المواكبة للمحتوى القضوي كـ هو الشأن في الجمل (80 أ - ج) :

- (79) أ - أظن أن خالدًا لا يعشق هنداً
ب - أعتقد أن خالدًا لا يعشق هنداً

- ج - أشك في أن خالدًا لا يعشق هنداً
(80) أ - لا أظن أن خالدًا يعشق هنداً
ب - لا أعتقد أن خالدًا يعشق هنداً

- ج - لا أشك في أن خالدًا يعشق هنداً

2 . 5 . النفي داخل المكون الواحد :

العناصر التي يتكون منها المركب ، حسب التحليل السائد ، عناصر ثلاثة : مخصوص (أو سلسلة من المخصوصات) ورأس وفضلة (أو سلسلة من الفضلات) . سبق أن بياناً أن النفي يمكن أن ينصب على المركب بكامله كما هو الشأن بالنسبة للمركب «هذا الكتاب الأزرق» الوارد في الجملة (81) :

(81) ماهذا الكتاب الأزرق اشتريت

وتؤدي المعطيات بأنه من الممكن أن يُنفَى أحد عناصر المركب كما يبين من العمل التالية :

- (82) أ - ما أبا زيد رأيت (بل عمه)
ب - ما أبا زيد رأيت (بل أبا عمرو)
ج - ما هذا الكتاب اشتريت (بل ذلك)
د - ما كتاباً اشتريت (بل مجموعة من الكتب)
ه - ما ثلاثة كتب اشتريت (بل خمسة)
و - لا طالب في القسم (بل طالبان)

ينصب النفي في الجملة (82 أ) على رأس المركب («أبا») وفي الجملة (82 ب) على فضلة المركب («زيد») أما في الجمل (82 ج - و) فإنه منصب على مخصوص المركب اسم الاشارة «هذا» و «المعدد» اللاحقة «التنوين» و «ثلاثة» .

2 . 6 . مكونات لها الأسبقية في الانتفاء :

لاحظ دارسو ظاهرة النفي المستغلون في إطار انحاء متباعدة أن ثمّة عبارات لغوية

تحظى بالأسبية على غيرها من العبارات في الانتفاء . ميزة هذه العبارات ، حسماً لوحظ ، أنها إذا وردت في جملة تتصدرها أداة نفي انصبّ النفي عليها دون باقي مكونات الجملة .

من هذه العبارات **الأسوأ** والمركبات المذكرّة والمركبات المبأرة . لتأمل العمل التالى :

(83) أ - ما قابلت **كل** الأصدقاء اليوم (بل بعضهم)

ب - **؟؟؟** مقابلت كل الأصدقاء اليوم (بل البارحة)

(84) أ - ما كتاباً أعطيت صديقي (بل كتابين ، بل مجلة ...)

ب - **؟؟؟** ما صديقي أعطيت كتاباً (بل حالداً)

(85) أ - خرج خالد البارحة غاضباً (بنبر «غاضباً»)

ب - ما غاضباً خرج خالد البارحة (بل مبتسماً)

ج - **؟؟؟** ما البارحة خرج خالد غاضباً (بل اليوم)

لأنجد في الدراسات التي انصبت على هذه الظاهرة أية محاولة لتفسير استقطاب الطوائف الثلاث من المركبات لحيز النفي حيث يكتفى بالإشارة إلى أنه إذا ورد في جملة منفية ما سؤر أو عبارة منكراً أو عبارة مبأرة انصبّ النفي على السؤر أو على العبارة المنكراً أو على العبارة المبأرة دون باقي مكونات الجملة .

ويبدو لنا أن التفسير الوظيفي الملائم لهذه الظاهرة هو كالتالي :

أ - ثمة مكونات لا يمكن أن تشکل حيزاً للنفي وهذه المكونات فتنان : المكونات الخارجية عن الحمل ذاته والمكونات الحاملة للمعلومات «المعطاة»⁽⁵⁾ (المكونات «المقتضبة») .

1) يمتاز كل مخصوص للحمل (قوة المجازية ، نفي ...) بأنه لا ينصب إلا على العمل باعتباره كلاً أو على أحد عناصره (موضوعاً كان أم لاحقاً) . وقد سقنا ، فيما تقدم ، أمثلة للتراكيب المتصب فيها النفي على الحمل كاملاً وامثلة للتراكيب المتصب فيها النفي على أحد عناصر الحمل . أمّا المكونات التي لا تتسمi إلى الحمل (المكونات الخارجية) فلا يسُوغ أن تشکل حيزاً للنفي ولو وردت متقدمة عليها أداء النفي . من أمثلة ذلك **الجمل** (86 أ - ب) و (87 أ - ب) :

(86) أ - ما خالد نجحت أخته (بل رسبت)

ب - * ما خالد ، نجحت أخته (بل عمرو)

(87) أ - ما نجحت أخته ، خالد (بل رسبت)

ب - « ما نجحت أخته ، خالد (بل عمرو) »

فالمجملة (86 ب) لاحنة لأنصباب النفي فيها على المكون الخارجي المبتدأ « خالد ». ويكون لحن الجملة (87 ب) في كون النفي ورد منصباً على المكون الخارجي الذيل « خالد ». وتقابل هاتين الجملتين الجملتان السليمتان البناء (86 أ) و (87 أ) حيث شكل حيزاً لأداة النفي « ما » المكونان محمولاها .

2) مما حصل الاتفاق عليه في الدراسات التي تناولت مفهوم «الاقتضاء» أن معنى الجملة في اللغات الطبيعية معينان : معنى ثابت هو محط الاخبار ومعنى مقتضي يشكل القاسم المعلوماني المشترك بين المخاطبين . مثال ذلك الجملة (88 ب) الواردة في الحوار (88 أ - ب) حيث يشكل جموع المكونات « وهب خالد البيت » الجزء المقتضى والمكون « هنداً » الجزء الثابت :

(88) أ - من وهب خالد البيت ؟

ب - وهب خالد البيت هنداً (بنر « هنداً »)

ومن يميز الجزء المقتضى في جملة ما ، بل مما يُتَعَذَّر رائراً له ، أنه الجزء الذي يظل خارجاً عن حيز النفي . قارن بهذا الصدد ، بين الجملتين (89 ب) و (89

ج) الواردتين كليهما جواباً تصحيحاً للجملة (89 أ) :

(89) أ - لقد وهب خالد البيت هنداً (بنر « هنداً »)

ب - ما هنداً وهب خالد البيت

ج - « ما اليكت وهب خالد هنداً »

ملحوظة : يمكن أن يُرَد امتناع انصباب النفي على المكونات الخارجية عن الحمل (المكون المبتدأ والمكون الذيل) إلى أن هذه المكونات تحمل معلومات مقتضاة ، يتقاسم معرفتها التكلم والمخاطب . فالمكون المبتدأ ، مثلاً ، يحمل بالضرورة معلومة تنتهي إلى القاسم المعلوماني المشترك بين المخاطبين ، باعتباره المكون الدال على مجال الخطاب⁽⁶⁾ .

ب - من الخصائص العامة التي تقاسها اللغات الطبيعية ارتباط أداة النفي بالمكون الحامل للمعلومة « الجديدة » أو المعلومة المتجادل في ورودها ، أي بالمكون المبادر .

ويتجلى هذا الارتباط في أنه لا يسوغ أن ينصب النفي على مكون آخر غير المكون المبادر كما يتبيّن من المقارنة بين الجملة (85 ب) والجملة (85 ج) باعتبارهما جوابين

تصحّيحيْن للجملة (٨٥) أ .

على أساس هذه الملاحظة يمكن صوغ المبدأ العام التالي :

(٩٠) «يُشكّل حيزاً للنفي المكونُ المبأر» .

ويأخذ هذا المبدأ طبيعته من أنه من الطبيعي ألا يُنفي إلا ما كان يشكل الفرق الاخباري بين المخاطبين ، أي ما كان يجهله أحدهما أو ما كان محظوظاً جدال بينهما . ويعسر ، في المقابل ، أن ينفي ما كان بينهما موضوع اتفاق .

ج - يلاحظ كذلك أن بعض المكونات تمتاز باستقطابها لغير التبشير . من هذه المكونات الأسوار والمركبات المنكّرة وطائفة من المكونات الظروف التي إن وردت في جملة ما أخذت الاسمية على غيرها من المكونات في التبشير . يتبيّن ذلك من المقارنة بين طرف الأزواج الجملية التالية :

(٩١) أ - أكلَ المال أعطيت هند (أم بعشه) ؟

ب - ؟؟ أهدأً أعطيت كل المال (أم زينب) ؟

(٩٢) أ - أكتاباً أعرت هنداً (أم مجلة) ؟

ب - ؟؟ أهدأً أعرت كتاباً (أم زينب)

(٩٣) أ - أميسمَا قابل خالد الضيوف (أم غاضباً)

ب - ؟؟ الضيوف قابل خالد مبسمَا (أم أصدقاءه)

وبما أن النفي ينصب ، كما تقدم ، على المكونات المبأرة فإنه يتوجّه ، بالدرجة الأولى ، إلى هذه الفئات الثلاث من المكونات باعتبارها ذات الاسمية في التبشير كما يتبيّن من المقارنة بين طرف الأزواج (٩٤) و (٩٥) و (٩٦) :

(٩٤) أ - ما كَلَ المال أعطيت هنداً (بل بعشه)

ب - ؟؟ ما هنداً أعطيت كل المال (بل زينب)

(٩٥) أ - ما كُتاباً أعرت هنداً (بل مجلة)

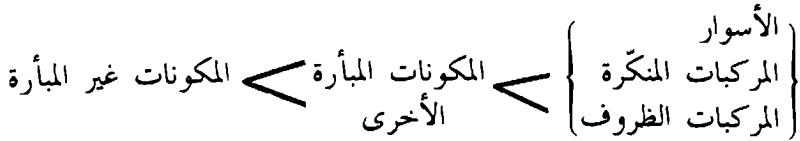
ب - ؟؟ ما هنداً أعرت كتاباً (بل زينب)

(٩٦) أ - ما مبسمَا قابل خالد الضيوف (بل غاضباً)

ب - ؟؟ ما الضيوف قابل خالد مبسمَا (بل أصدقاءه)

يُستتبّع من هذا أن المكونات المعنية بالأمر في هذه الفقرة لا تستقطب حيز النفي باعتبارها مقولات تركيبية بل باعتبارها مكونات تحظى بالأسمية في التبشير . إذا صرّح هذا الاستنتاج أمكننا صوغ الاسمية في الانتفاء في شكل السلمية التالية :

(٩٧) سلمية الانتفاء :



2 . 7 . النفي والقوة الانجazية :

نختم عرضنا لخصائص التراكيب المنفيّة بالتطرق إلى إشكالين اثنين : إشكال طبيعة النفي أهـو قوـة إنجازـية (كالـأخبار والـاستـفـهـامـ وـغـيـرـهـاـ) أمـ هـوـ مجرـدـ وـسـيـلـةـ للـتـعـبـيرـ عـنـ قـوـةـ إـنـجـازـيـةـ ،ـ إـشـكـالـ وـرـودـ بـعـضـ التـرـاكـيـبـ غـيـرـ المـضـمـنـةـ لـأـدـاهـ نـفـيـ دـالـةـ عـلـىـ النـفـيـ .

2 . 7 . 1 هل النفي قوـةـ إـنـجـازـيـةـ ؟

ورد في كتابات بعض اللغويـنـ⁽⁷⁾ ما يمكن أن يفاد منه أن النـفـيـ قـوـةـ إـنـجـازـيـةـ (أـوـ فعلـ لـغـويـ)ـ شأنـهـ فيـ ذـلـكـ شـأنـ باـقـيـ القـوـىـ إـنـجـازـيـةـ المعـرـوـفـ كـالـأـخـبـارـ وـالـسـؤـالـ وـالـوـعـدـ وـالـانـذـارـ وـالـوـعـيدـ ...ـ وـيـدـوـ لـنـاـ أـنـ هـذـاـ الـاقـتـراـضـ منـ العـسـيرـ الدـفـاعـ عـنـهـ لأنـ النـفـيـ ،ـ بـخـلـافـ القـوـىـ إـنـجـازـيـةـ المعـرـوـفـ ،ـ يـمـكـنـ أـنـ يـوـاردـ قـوـةـ إـنـجـازـيـةـ فيـ نفسـ الجـملـةـ .ـ فـهـوـ يـوـاـكـبـ السـؤـالـ وـالـأـخـبـارـ وـالـأـمـرـ وـالـوـعـدـ كـاـمـ هـوـ الشـأنـ فيـ الجـملـةـ :ـ

(98) أـ -ـ أـمـ آـنـ هـنـدـ أـنـ تـلـيـنـ ؟

بـ -ـ لـمـ تـلـنـ هـنـدـ بـعـدـ

جـ -ـ لـاـ تـهـاجـمـ ذـوـيـ الـفـضـلـ عـلـيـكـ

دـ -ـ لـاـ أـعـدـكـ بـأـنـيـ سـأـسـاعـدـكـ

فيـ مقابلـ ذـلـكـ ،ـ يـمـتـنـعـ أـنـ تـوـارـدـ عـلـىـ الجـملـةـ الـواـحـدـةـ قـوـتـانـ إـنـجـازـيـاتـ حـرـفـيـاتـ اـثـنـانـ .ـ فـلـاـ يـجـوزـ أـنـ تـكـوـنـ نفسـ الجـملـةـ اـسـتـفـهـامـيـةـ وـخـبـرـيـةـ أـوـ أـمـرـيـةـ وـخـبـرـيـةـ فيـ ذاتـ الـوقـتـ⁽⁸⁾ـ .ـ

ونـرـىـ أـنـ الـاقـتـراـضـ المـعـقـولـ فيـ هـذـاـ الصـدـدـ ،ـ هوـ اعتـبـارـ النـفـيـ وـسـيـلـةـ صـرـفـيـةـ تـرـكـيـبـيـةـ تـسـتـخـذـمـهاـ اللـغـاتـ الطـبـيـعـةـ لـلـدـلـالـةـ عـلـىـ قـسـطـ منـ فعلـ لـغـويـ عامـ يـكـنـ الـاـصـطـلاـحـ عـلـىـ تـسـمـيـتـهـ بـفـعـلـ «ـالـاعـتـرـاضـ»ـ .ـ وـيـتـضـمـنـ هـذـاـ الفـعـلـ فـعـلـيـنـ فـرـعـيـنـ اـثـنـينـ :ـ فعلـ «ـالـجـحدـ»ـ وـفـعـلـ «ـالـتـعـوـيـضـ»ـ .ـ

لـمـثـلـ لـذـلـكـ بـالـجـملـةـ (99)ـ الـوارـدـةـ فـيـ الـحـوارـ (99ـ أـ -ـ بـ)ـ :

(99) أ - لقد كتب الزمخشري «دلائل الاعجاز» .
 ب - ما «دلائل الاعجاز» كتب الزمخشري بل «الكتاف» ينجز المتكلم بتلفظه للجملة (99 ب) فعلين لغوين اثنين : فعل «الجحد» المتمثل في إنكاره لورود المعلومة الدالة عليها العبارة «دلائل الاعجاز» وفعل «التعويض» المتمثل في تصحيحه لمعلومات المخاطب بإمداده بالمعلومة ((الكتاف)) التي يعتقد أنها المعلومة الواردة . وقد يتضمن «الاعتراض» فعل «الجحد» بمفرده حيث يكتفي المتكلم بإنكار المعلومة التي يعتقد أنها غير واردة دون أن يصحح كما هو الشأن في الجملة (100) :

(100) ما «دلائل الاعجاز» كتب الزمخشري .
 النفي إذن وسيلة صرفية تركيبية تتوافر في اللغات الطبيعية للتعبير عن فعل لغوي ، فعل «الجحد» وليس ، في حد ذاته ، فعلاً لغوياً كما يمكن أن يتادر إلى الذهن .

2 . 7 . 2 . النفي (المستلزم)

يبني في مكان آخر (9)، أن ثمة حالات توافق فيها الجملة الواحدة قوتان إنجازيتان اثنان : قوة إنجازية «حرافية» مدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها وقوة إنجازية «مستلزمة» حوارياً يقتضيها مقام التخاطب . مثال ذلك الجملة (101) :

(101) هل تستطيع أن تناولني ذلك الكاس ؟
 التي تتوارد فيها على نفس المحتوى القصوى قوتان إنجازيتان اثنان : قوة إنجازية حرافية تدل عليها صيغة الجملة (أداة الاستفهام «هل») وهي «السؤال» وقوة إنجازية مستلزمة حوارياً ناتجة عن ظروف مقام التخاطب وهي «الالتماس» . من التراكيب ما إذا استعمل في طبقات مقامية معينة كانت قوته الإنجازية المستلزمة «الجحد» بالمعنى الذي حدّدنا به هذا المفهوم آنفاً . من أمثلة ذلك الجملة (102) :

(102) هل يستوي العالم والجاهل !؟
 ففي هذه الجملة توارد القوة الإنجازية الحرافية «السؤال» القوة الإنجازية المستلزمة «الجحد» حيث إنها ترافق الجملة (103):
 (103) لا يستوي العالم والجاهل .

نستخلص من هذا أن الفعل اللغوي «الجحد» يمكن أن يعبر عنه إما بوسيلة

تركيبيّة صرفيّة (أداة نفي) أو عن طريق الاستلزام الحواري . ونستخلص في ذات الوقت أن النفي في حد ذاته لا يشكّل فعلاً لغويًا وإنما هو مجرد وسيلة من الوسائل المتوفرة في اللغة للدلالة على الفعل اللغوي «الجحد»⁽¹⁰⁾ .

3 . نحو مقاربة وظيفية للتراكيب المنفيّة :

لم تحظ ظاهرة النفي بعد ، في إطار النحو الوظيفي ، بكثير اهتمام . فلا نجد ، في أدبيات هذا النحو ، دراسة تصف خصائص التراكيب المنفيّة في لغة من اللغات الطبيعية .

إلا أننا نعثر ، في ثانياً مؤلفات ديك (ديك 1978 خاصة) ، على بعض الإشارات يفاد منها أن التثيل الملائم للنفي يمكن أن يتم بواسطة مفهوم «المخصص» على أساس اعتبار أداة النفي تحققاً لشخص يؤشر له في البنية الحاملية⁽¹¹⁾ . في هذا البحث نحاول وضع نحو وظيفي للتراكيب المنفيّة معتمدين اقتراح ديك فرضية أساساً .

3 . 1 . النفي مخصوصاً :

سبق أن بيناً ، في مقدمة هذا الكتاب و في الفصل الأول منه ، أن المخصص إرادية يتوسّل بها للتثيل ، في مستوى البنية المنطقية – الدلالية (البنية الحاملية) ، لفعة من الأدوات المعينة . وبيناً ، كذلك ، أن المخصصات بالنظر إلى طبيعة المخصص (فتح «الصاد») أثنيات ثلاثة : (أ) مخصص حمل و (ب) مخصص محمول و (ج) مخصص حد كما يتبيّن من التثيلات التالية ، حيث $\text{ا}\ddot{\text{l}}$ = مخصص و $\text{ا}\ddot{\text{m}}$ = محمول :

(104) [س¹] $\text{ا}\ddot{\text{l}}$ [س²] ... (سن)[[

(105) [س¹] $\text{ا}\ddot{\text{m}}$ [س²] ... (سن)[[

(106) [س¹] ... (أس ي) ... [[

و واستخلصنا من دراستنا لأدوات النفي في اللغة العربية أن هذه الأدوات تنقسم ، بالنظر إلى العنصر الذي ترتبط به ، إلى فئات ثلاث : (أ) أدوات تلتتصق بحمل الجملة باعتباره كلاماً كالاداء «ما» و (ب) أدوات تلتتصق بمحمول الجملة كالأدواتين «لم» و «لن» و (ج) أدوات تلتتصق بأحد حدود الحمل كالاداء «لا» .

إذا تبيّنا افتراض التثيل للنفي بواسطة إرادية المخصص ، حصلنا على مايلي :

(1) يؤشر في مستوى البنية الحاملية للتراكيب المنفيّة المتضمن للأداة الداخلة على

الحمل بكامله بواسطة مخصوص الحمل كـا يتبيّن من البنية العامة التالية :

(107) [نف ٩ (س١)، (س٢) ... (سن)]

2) ويؤشر للتركيب المنفي المتضمن للأداة اللاحقة بالمحمول بواسطة مخصوص المحمول كـا هو الشأن في البنية (108) :

(108) [[نف ٩ (س١)، (س٢) ... (سن)]]

3) أما الأداة النافية ((لا)) اللاحقة بأحد حدود الحمل فيؤشر لها بواسطة مخصوص الحد كـا يتبيّن من التبديل التالي :

(109) [[... نف س ي) ...]]

3 . 2 . مخصوص الحمل :

تقديم أن خصائص الأداة النافية «ما» هي الخصائص التالية :

1) مساوتها لمحول فعلي أو محول غير فعلي على شرط أن تكون صيغة المحمول الفعلي صيغة «التدليل» وخصوصاً الجهي والزمامي الخصوص «ال تمام» والخصوص «المضي» .

2) والتتصاقها بحمل الجملة باعتباره كـلـاً ،

3) واحتلاـلـها للموقع الـصـدرـ فيـ الـحملـ .

اعتباراً لهذه الخصائص الأساسية الثلاث ، تكون البنية الحاملية للتركيب المتضمنة للأداة «ما» ، في صورتها العامة ، هي البنية (110) :

(110) [نف [تد [تا [مض ٩ ف (س١) ... (س٢)]]]]]

لتأخذ ، مثـالـاً ، الجـملـةـ (3)ـ المـكرـرـةـ هـنـاـ لـلتـذـكـيرـ :

(3) ما غادر زيد المدينة .

على أساس التبديل العام (110) ، تكون البنية الحاملية للجملة (3) هي البنية

: (111)

(111) [نف [تد [تا [مض غادر ف (ع ١ ذ س١ : زيد (س١)) منف

(ع ١ ث س٢ : مدينة (س٢)) متقد]]]

ويتم إدماج الأداة «ما» في محل المخصوص النافي «نف» عن طريق إحدى قواعد التعبير⁽¹²⁾ التي يمكن صوغها على النحو التالي :

(112) [نف [تد [تا [مض ٩ ف (س١) ... (س٢)]]]] ←

[ما [تد [تا [مض ٩ ف (س١) ... (س٢)]]]]

ويتم نقل البنية (111) ، بمقتضى القاعدة (112) وبعد إجراء قواعد أخرى (تحديد القوة الانجazية ، إسناد الوظائف التركيبية والتداولية ، صياغة المركبات ، صياغة المحمول ...) إلى البنية (113) :

(113) [خُب [ما [غادر ف [زيد] منف فاع [المدينة] متق مف]]] بؤمقا]
بعد ذلك ، تُجرى قواعد الموقعة على البنية المدجّجة فيها الأداة «ما» فتحتل هذه الأداة بمقتضى القاعدة (114) ، الموقع الصدر في الحمل ، أي الموقع $M^{(13)}$:

(114) مخصوص الحمل $\leftarrow M$
إذا ما أُجريت القاعدة (114) على البنية غير المرتبة (113) – وأُجريت باقي قواعد الموقعة – حصلنا على البنية (115) حيث تحمل الأداة النافية صدر الحمل :

(115) [ما [غادر [زيد] [المدينة]]]
من قواعد الموقعة التي يستلزم إجراءها تحقق المخصوص النافي في شكل الأداة «ما»
القاعدة (116) المسؤولة عن موقعة المكون حيز النفي في الموقع الم orally لموقع هذه الأداة أي الموقع $M \neq$ باعتبار هذا المكون بؤرة مقابلة :

(116) $\left\{ \begin{array}{l} \text{اسم} \\ \text{بؤمقا} \\ M \end{array} \right\} \leftarrow M \neq$

لمثل لذلك بالجملة (117) :

(117) ما ^{المدينة} غارد زيد (بنير «المدينة»)

البنية المرتبة التي تتحقق في شكل هذه الجملة هي البنية (118) :

(118) [خُب [ما [غادر ف [زيد] منف فاع [المدينة] متق مف بؤمقا]]]
حيث الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة مستندة إلى المكون المفعول «المدينة» .
وبإجراء قواعد الموقعة ، بما فيها القاعدتان (114) و (116) ، تنقل البنية (118)
إلى البنية المرتبة (119) :

(119) [ما [المدينة] [غادر [زيد] [

3 . 3 . مخصوص المحمول :

الأدوات النافية المرتبطة بالمحمول ، كما سبق أن بينا ، أربع أدوات : الأداتان «لم»

و «لن» والأداة «لا» في بعض توزيعاتها والأداة «ليس». وتقديم أن للاداتين الأوليين الخصائص المميزة التالية :

- 1) مواردتها محمل فعل ،
2) وكون هذا المحمول «غير تام» من حيث جهته ، و «مدلل» من حيث صيغته ،

3) والتصاقهما بالمحمول التصاق الفعل المساعد به .
وبكلمن الفرق بين هاتين الأداتين في أن «لم» تدخل على المحمول الفعل «المضي» في حين أن «لن» تدخل على المحمول الفعل «المستقبل» .
على أساس هذه الملاحظات ، يمكن أن نصوغ قاعدة إدماج «لم» و«لن» على النحو التالي :

- (120) [نف [تد [غ تا [مض⁹ ف (س) ... (س ن)]]]] ←
[لم [تد [غ تا [مض⁹ ف (س) ... (س ن)]]]] ←
(121) [نف [تد [غ تا [مسق⁹ ف (س) ... (س ن)]]]] ←
[لن [تد [غ تا [مسق⁹ ف (س) ... (س ن)]]]] ←

وميّز الأداة «لا» حين التصاقها بالمحمول الفعل الخصائص الأساسية التالية :

- 1) مواردتها محمل فعل ،
2) وكون المحمول مدخولاها «غير تام» جهةً و«حاضرًا»⁽¹⁴⁾ زمناً ،
3) وإمكان مواردتها محمل فعل «ماض» إذا كانت صيغته صيغة «الدعاء» ،
4) وتصرفها بالنظر إلى المحمول مدخولاها تصرف اللاصقة .
بناءً على هذه الخصائص نقترح صوغ قاعدة إدماج الأداة النافية «لا» الداخلة على المحمول الفعل على الشكل التالي :⁽¹⁵⁾

- (122) أ - [نف [تد [غ تا [حضر ف (س) ... (س ن)]]]] ←
[لا [تد [غ تا [حضر⁹ ف (س) ... (س ن)]]]] ←
ب - [نف [دع [غ تا [مض⁹ ف (س) ... (س ن)]]]] ←
[لا [دع [غ تا [مض⁹ ف (س) ... (س ن)]]]] ←

أما الأداة «ليس» فتمتاز باعتبارها فعلاً رابطاً ، بالخصائص التالية :

1) مواردتها محمل غير فعل (محمول صفة أو محول اسم ،)
2) وكون مخصوصي المحمول مدخولاها الجهي والزمني المخصوص «غير التام» والخصوص «الحاضر» على التوالي ،

3) وكون الحمل الواردة فيه حملًا منفيًا .

تقود هذه الخصائص الثلاث إلى وضع القاعدة المسئولة عن إدماج «ليس» بالشكل التالي :

(123) [نف [غ تا] حض ٩ ف (س^١) ... (س^٢) ... (س^٣) ... (س^٤) ... (س^٥)] ←
[ليس [٩ ف (س^١) ... (س^٢) ... (س^٣)]]

تشكل البنية المذكورة فيها إحدى أدوات النفي الأربع المعنية بالأمر دخلاً لقواعد الموقعة التي يتم بمقتضاها ترتيب المكونات .

تحتل الأدوات الثلاث «لم» و «لن» و «لا» مع الحمل مدخولاً نفس الموقع ، أي الموقع ف ، طبقاً للبنية الموقعة (124) :

(124) م^١ ، م^٢ ، م^٣ ف (آ) فا مف (ص) ، م^٤ أاما الرابط النافي «ليس» فإنه يحتل الموقع ط (الموقع المعد للأفعال الروابط) طبقاً للبنية الموقعة (125) التي تترتب المكونات بمقتضاها داخل الحمل الرباطية :

(125) م^١ ، م^٢ ، م^٣ ط فا ٩ مف (ص) ، م^٤ ولتمثل الآن لما أسفناه عن شروط ظهور هذه الأدوات الأربع والتثليل لها في إطار النحو الوظيفي . لأخذ الجمل الأربع التالية :

- (126) أ - لم يرجع بكر
ب - لن يسافر خالد
ج - لا تنام هند
د - ليس بكر لغويًا

البنيات دُخول قواعد إدماج الأدوات «لم» و «لن» و «لا» و «ليس» هي البنيات (127 أ - د) :

(127) أ - [خب [تف [تد [غ تا [مض رجع ف [بكر] منف فاعم]]]]] بؤمقأ]
ب - [خب [تف [تد [غ تا [مسق سافر ف [خالد] منف فاعم]]]]] بؤمقأ]
ج - [خب [تف [تد [غ تا [حض نام ف [هند] متض فاعم]]]]] بؤمقأ]
د - [خب [تف [تد [غ تا [حضر لغوي س بؤمقأ [بكر] متض فاعم]]]]] بؤمقأ]
وتجمع الأدوات الأربع في البنيات (127 أ - د) بمقتضى القواعد (120) و (121) و (122 أ) و (123) فتحصل بذلك على البنيات (128 أ - د) :

(128) أ - [خب [لم [تد [غ تا [مض رجع ف [بكر] منف فاعم]]]]] بؤمقأ]

- ب - [خُبْ لِنْ] [تَدْ غُ تَا] [مَسْقَ سَافِرْ] [خَالِدْ] مَنْفَ فَاعِمْ [بُؤْمَقاْ]
 ج - [خُبْ لَا] [تَدْ غُ تَا] [حَضْ نَامْ فَهَنْدْ] مَتْضَ فَاعِمْ [بُؤْمَقاْ]
 د - [خُبْ لِيْسْ] [تَدْ غُ تَا] [حَضْ لَغُوِيْ سْ بُؤْمَقاْ بَكْرْ] مَضَ فَاعِمْ [بُؤْمَقاْ]
 ويتم إجراء قواعد صياغة الحمول (من ضمن باقي قواعد التعبير) فتنتج عن ذلك
 البنيات غير المرتبة (١٢٩ أ - د) :

(129) أ - [لم [يرجع ف [بكر] منف فاعل]] بؤمقة

ب - [لن [يسافر ف [حالد] منف فاعل]] بؤمقة

ج - [لاتام ف [هند] منف فاعل]] بؤمقة

د - [ليس [لغوي س بؤمقة [بكر] متض فاعل]]

وتجري على هذه البنيات قواعد الموقف فتحتل الأدوات الثلاث «لم» «لن» و«لا» مع الحمولات الأفعال «يرجع» و«يسافر» و«لتام» الموقعة المخصوص للمحمول الفعل وفقاً للبنية الموقعة (124) في حين يتحل الفعل الرابط «ليس» الموقعة ط المعد للروابط طبقاً للبنية الموقعة (125). وتحتل باقي مكونات البنيات الأربع المواقع المخصوص لها فيتموقع الفاعل الوارد في البنيات الثلاث الأولى في الموقف فا وفقاً للبنية الموقعة (124) والفاعل الوارد في البنية الرابعة نفس الموقف وفقاً للبنية الموقعة (125) بينما يتحل الحمول الاسمي «الغوي» الموقعة ٤ طبقاً للبنية الموقعة الأخيرة . ناتج إجراء هذه القواعد هو البنيات (130 أ - د) :

- أ - [لم يرجع | بكر] (130)
 ب - [لن يسافر | خالد]
 ج - [لا تناه | هند]
 د - [ليس بكر | لغويما]

٤ . مُخْصَصُ الْحَد :

لِذِكْرِ بَأنَّ مِنَ الطِّبَقَاتِ التَّوْزِيعِيَّةِ لِلْأَدَاءِ النَّافِيَّةِ «لَا» اسْتَعْمَلُهَا دَاخِلَةً عَلَى اسْمِ كَا هُوَ شَائِئٌ فِي الجَمْلَةِ (١٣١) :

- (131) لا طالب راسب
ونذكر كذلك ، بأن الخصائص الأساسية المميزة لهذه الأداة عن باقي النوافي وعنها في طبقات توزيعية أخرى هي الخصائص التالية :
1) دخولها على أحد حدود الحمل ،

2) وكون الحد مدخولاً غير معرف ،
3) وكونه فاعلاً ،
4) ووروده متقدماً على المحمول .

إذا انطلقنا من مجموع هذه الخصائص أمكننا صوغ قاعدة إدماج الأداة «لا» النافية للحد الأسمى على النحو التالي :

← [132] ٩ ... (نف ن س ي) فا ... []
[] ٩ ... (لا ن س ي) فا ... []

يتبيّن من الصياغة (132) لقاعدة إدماج الأداة «لا» مايلي :
(1) يؤشر للأداة «لا» في البنية الدخل بواسطة مخصوص النفي «نف» باعتباره أحد مخصوصات الحد ،
(2) من مخصوصات الحد المعنى بالأمر مخصوص التكير كما يدل على ذلك المؤشر «ن» ،
(3) يحمل الحد في البنية الدخل الوظيفة التركيبية «الفاعل» (بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في النحو الوظيفي) .
للتمثيل لتطبيق القاعدة (132) ، نأخذ الجملة (131) . بنية هذه الجملة دخل إدماج الأداة «لا» هي البنية التالية :

(133) [خب [تد [غ تا [حض راسب ص (نف ن س : { طالب } (س) منف فا]]]

وتنقل هذه البنية إلى البنية (134) عن طريق إجراء قواعد صياغة المركب التي تتخذ دخلاً لها الحد (س) :

(134) [خب [تد [غ تا [حض راسب ص | لا طالب | متض فا]]]
يلاحظ أن إدماج الأداة النافية «لا» يتم ، كما يتبيّن من التشيل (134) ، ضمن قواعد صياغة المركب وعلى وجه التحديد قواعد إدماج المخصوص .
وبإجراء قواعد صياغة المحمول ، نحصل على البنية (135) :

(135) [راسب ص { لا طالب } متض فا]]
وبتطبيق قاعدة إدماج مخصوص الحمل (الأداة «الصفر») تنقل البنية (135) إلى البنية (136) :

(136) [راسب ص { لا طالب } متض فا]

وتتخذ هذه البنية دخلاً لقواعد الموقعة التي تُجري على النحو التالي :

(1) طبقاً للـ ، الموقعة التي تترتب بمقتضاهما المكونات داخل الجملة ذات المحمول غير الفعلي ، البنية (125) ، يحتل المحمول الصفة «راسب» الموضع ^٩ ، أي الموضع المخصوص للمحمول الوارد في الجمل غير الفعلية ،

(2) ويحتل الحد «لا طالب» بموجب وظيفته التركيبية («الفاعل») الموقع فا .

بإحراء قاعدتي الموقعة هاتين تنقل البنية (136) إلى البنية المكونية التامة التحديد (137) التي تتحقق في شكل الجملة (131) :

[[راسب]] طالب لا { }] (137)

ونشير بصدق هاتين القاعدتين ، إلى أن المكون الفاعل المنفي يحتل وجوباً الموضع المتقدم على موقع المحمول كما يتبيّن من المقارنة بين الجملة (131) والجملة (138)) :

(138) * راسب لا طالب

فلا يسوغ تقديم المحمول المكون الفاعل في هذا الضرب من التراكيب وإن ساغ في التراكيب المماثلة الوارد فيها المكون الفاعل غير منفي :

(139) أَرَاسِبُ الطَّالِبِ؟

⁽¹⁶⁾ العاطفة «لا» إدماج . 3 . 5 .

سبق أن بينا أن الأداة النافية «لا» ترد عاطفة في التراكيب التي من قبيل الجملة

(33) المكررة هنا للتذكير :

(33) أكل خالد لحماً لا دجاجاً

كما سبق أن فصلنا القول في خصائصها المميزة التي تُجمل في مailyi :

(١) تعطف «لا» بين عنصرين اثنين لا أكثر،

(2) ويكون العنصران المعطوف بينهما إما حدين أو محمولين (فعلين أو اسمين) ،

(3) ويكون التركيب الوارد فيه «لا» عاطفة تركيبياً غير منفي .

بناءً على هذا تكون القاعدة المسئولة عن إدماج العاطف الناف «لا» هي القاعدة

:(140)

$\leftarrow [\Omega \text{ (س ي) ... } \varnothing] - \Omega \text{ (س ح) ... } \varnothing$] - $\Omega \text{ (س ي) ... } \varnothing$] (140)

ب - [٩، ٩، (س) ... (س ن)]
 [٩، ٩، (س) ... (س ن)]
 حيث و = عاطف مجرّد
 شرط = قيمة و = نف

يفاد من القاعدة (140) أن المؤشر و الممثل به للعاطف المجرد في مستوى البنية الحاملية يتحقق في شكل الأداة العاطفة النافية «لا» إذا توافر شرط كون العاطف المجرد عاطفاً «فاصلاً» نافياً. كما يفاد من نفس القاعدة أن هذه الأداة تُدْجِع بين عنصرين متعاطفين سواء أكانا حدين أم كانوا محولين .

وتتص القاعدة (140) على الخصوص على أن الحدين المعطوف بينهما حدان متناهيان من حيث الوظيفة (المؤشر لها بالمؤشر «ـ»). ويختزل بالنص على هذه الخاصية من ورود متعاطفين متباهين من حيث وظيفتها الدلاليتان أو وظيفتها التركيبيةان كما يتضح من المقارنة بين طرفي الزوجين الجمليين التاليين :

(141)أ - شرب خالد الشاي اليوم لا البارحة

ب - «شرب خالد الشاي اليوم لا في المقهي» .

(142)أ - أعطى خالد عمراً وهندا باقين .

ب - * أعطى خالد عمراً وباقة .

يمكن لحن الجملتين (141 ب) و (142 ب) ، في مقابل الجملتين (141 أ) و (142 أ) ، في تضمنهما لحدين متعاطفين يتباهيان من حيث وظيفتها . فالحدان المعطوف بينهما في الجملة (141 ب) يحملان وظيفتين دلاليتين متباهتين هما الوظيفة «الزمان» و الوظيفة «المكان» بالتالي. أما الحدان المتعاطفان في الجملة (142 ب) فأولهما يحمل وظيفة تركيبية هي الوظيفة «المفعول» في حين أن ثانيهما يخلو من كل وظيفة تركيبية .

نستخلص مما سبق أنَّ الطريقة المثل للتمثل للأدوات النافية في النحو الوظيفي هي إلى حد الآن التأثير لها في مستوى البنية الحاملية بواسطة مخصوص الحمل أو مخصوص المحول أو مخصوص الحد (حسب موقع الأداة من الحمل) وأن قواعد التعبير تكفل بتحقيق هذه المخصوصات وموقعها⁽¹⁷⁾ .

هذه الطريقة تمكّن من تلافي ما وقعت فيه الأئمَّة المثل فيها للأداة النافية بواسطة مخصوص واحد ، مخصوص الجملة أو مخصوص الفعل حيث تتيح الاستغناء عن قواعد تحويلية يتم عن طريقها نقل المخصوص من عقدة إلى عقدة⁽¹⁸⁾ .

3 : 6 . إشكال حيز النفي :

عرضنا ، في المبحث الثاني من هذا الفصل ، لحيز الأدوات النافية فأوحت لنا المعطيات بالتمييز بين «نفي الحمل» و«نفي أحد مكونات الحمل» و «نفي القوة الانجازية» و «نفي جهة الحمل» و «نفي أحد عناصر المكون الواحد» .

وتبين لنا أن نفس الأداة النافية يمكن أن تنصب ، أيًا كان موقعها ، على عنصر من عناصر الجملة ، العنصر المبأر ، حتى لو كان هذا العنصر غير العنصر التي تلاصقه. فالأدلة «ما» ، كلام تقدم ، تختل صدر الحمل إلا أنها يمكن أن تنصب على الحمل كامله كما يمكن أن تنصب على أحد عناصره ، إذا كان هذا العنصر هو البؤرة . مفاد هذا أن التصاق النافي بعنصر ما (محمول أو حد أو حمل كامل) لا يعني ، ضرورة ، أن هذا العنصر بالذات هو ما يشكل حيز النفي . مفاد هذا ، كذلك ، على المستوى التقني (مستوى التثليل داخل النحو) ، أن التأشير للنافي بواسطة المخصوص لا يكفل رصد علاقات الحيز إذ ليس من الضروري أن يكون العنصر المخصوص (فتح «الصاد») هو العنصر المبني .

يستلزم هذا ، إذن ، إ琮الية نفي بالتمثيل للعلاقة بين النافي وما يشكل حيزه . إيجاد هذه الا Wongالية عسير بالنسبة للأسماء التي لا يتوافر فيها مستوى للتمثيل للوظائف التداولية (خاصة الوظيفية «البؤرة») إذ إنه من المسلم به ، كما بينا ، أن النفي ينصب على البؤرة في جميع الأحوال . أما في إطار النحو الوظيفي فإنه من الميسور رصد العلاقات الحيزية إذ يكتفي ، لذلك ، أن نرفع عن المبدأ (90) المعاد سوقة هنا للتذكير :

(90) «يشكل حيزاً للنفي المكون المبأر»

قاعدة تربط بين المخصوص النافي وبين المكون الحامل للوظيفة البؤرة .

وتتخد هذه القاعدة دخلاً لها البنية الوظيفية إذ تحتاج إلى معلوماتين أساسيتين فقط : (أ) مؤشر المخصوص النافي الجرد و (ب) مؤشر الوظيفة التداولية البؤرة .

بهذا الصدد ، يطرح السؤال التالي : إذا كانت القاعدة المسئولة عن رصد العلاقات الحيزية تُجرى على بنية غير مرتبة فكيف يمكن رصد هذه العلاقات حين يتعلق الأمر بالترافق المتضمنة لسور التي من قبيل (143) :

(143) ما كلَّ الكتب قرأت

درج على تحليل هذه الترافق على أساس أن العلاقات الحيزية الواردة فيها تختلف

باختلاف موقع السور من الأداة النافية⁽¹⁹⁾ . فإذا كان السور وارداً بعد الأداة النافية كان في حيزها (وكان بذلك العنصر المنفي في الجملة) وإذا كان متقدماً عليها خرج من حيزها ولم يتوجه إليه النفي كما هو الشأن في الجمل التالية :

- (144) أ - كُلُّ الكتب لم أقرأها
- ب - كُلُّ الكتب لم أقرأها
- ج - كُلُّ الكتب لم أقرأها

يبدو لنا أن العلاقات الحizية في التراكيب المنفي ليست مرتبطة ضرورةً بالترتيب . وتركي هذا الافتراض الملاحظات التالية :

1) يقع المكون «كُلُّ الكتب» في الجملة (144 أ) خارج حيز النفي لأنه متقدم على الأداة النافية بل لأنه مكون خارجي بالنظر إلى العمل إذ أنه مبتدأ . وقد سبق أن بينا أن المكونات «الخارجية» لا ينصبُ عليها النفي أبداً .

2) ويقع المكون «كُلُّ الكتب» في الجملتين (144 ب - ج) خارج حيز النفي لأنه «محور» ، أي لأنه مكون دال على معلومة «مقتضاة» . وقد أشرنا آنفاً إلى عدم إمكان انصباب النفي على المكونات الحاملة لهذا الضرب من المعلومات .

3) ويفلت من حيز النفي المكون الخارجي والمكون «المحور» (وكل مكون حامل لعلومة مقتضاة) حتى لو ورد بعد أداة النفي كما هو الشأن في الجمل التالية :

- (145) أ - ما كُلُّ الكتب قرأتها
- ب - ما كُلُّ الكتب قرأتها .
- ج - ما كل الكتب قرأت (بل تعلمت من الحياة) .

ينصبُ النفي في الجمل (145 أ - ج) على العمل بكامله لا على المكون المولى للأداة النافية «ما» على اعتبار أن هذا المكون مبتدأ متocomع خارج العمل في الجملة (145 أ) «محور» في الجملتين (145 ب - ج) . وتسوغ هذه القراءة إذا افترضنا ورود العمل الثلاث أجوبة للجملة (146) :

(146) هل قرأت كُلُّ الكتب ؟

4) في مقابل هذا يمكن أن ينصبُ النفي على المكون المبأر في حالة وروده متقدماً على الأداة النافية . فالجملة (144 ج) ، على سبيل المثال ، يمكن أن ترد ، في سياق آخر ، جواباً تصحيحاً للجملة (147) :

(147) لقد قرأت كُلُّ الكتب

ويروز إمكان قراءة الجملة (144 ج) على أساس أن المكون الذي يتصدرها مكون مبأر يشكل حيز الأداة النافية «لم» جواز الاضراب :
 كل الكتب لم أقرأ بل بعضها (148)

إذا صحت هذه الملاحظات جميعها أمكننا رصد العلاقات الخيرية الواردة في التراكيب المنفية في مستوى البنية الوظيفية ذاتها وأمكننا بذلك الاستغناء عن وضع إواليات إضافية تتيح رصد هذه العلاقات في مستوى البنية المكونية المرتبة(20)، واستطعنا إلى جانب ذلك الجزم بأن النفي ينصب على المكون المبأر سواء أتقدم هذا المكون على أداة النفي أم تأخر عنها ..

خلاصة : أهم النتائج التي تمكنا من التوصل إليها في هذا البحث يمكن أن تلخص في مايلي :

- (1) التوافي ، بالنظر إلى تكوينها ، نطان : أدوات بسيطة وأدوات مركبة
- (2) يتحكم في استعمال الأدوات النافية مجموعة من الوسائل كمخصصات الحمول الصيغية والجهوية والزمنية ومقولته التركيبية وطبيعة المكون الذي يشكل حيز النفي .
- (3) يشكل حيزاً للنفي العنصر البؤرة ويمكن أن يكون هذا العنصر الحigel بكامله أو الحمول أو أحد حدود الحigel أو عنصراً من عناصر أحد هذه الحدود .
- (4) من الطرق المثلث لرصد خصائص التراكيب المنفية في إطار النحو الوظيفي اعتبار الناف مخصصاً للحمل أو مخصصاً للمحمول أو مخصصاً للحد يتحقق ، بالنظر إلى شروط معينة ، في شكل إحدى الأدوات النافية ، عن طريق إجراء إحدىمجموعات قواعد التعبير .
- (5) ترصد ، في إطار هذا النحو ، العلاقات الخيرية الواردة في التراكيب المنفيّة بواسطة قواعد تربط مخصوص النفي بالعنصر الحامل للوظيفة التداولية البؤرة .
- (6) ينصبُ النفي على المكون البؤرة سواء أورد هذا المكون متقدماً على الأداة أم ورد متأخراً عنها . وبناءً على ذلك يمكن رصد العلاقات الخيرية في مستوى البنية الوظيفية ذاتها .

) 7) يتبع التحليل الذي اقترحناه في إطار النحو الوظيفي رصد الخصائص البنوية للترأكيب المنافية في علاقتها بالخصائص الدلالية وال التداولية وتلقي اللجوء إلى إواليات من شأنها أن تعقد النحو بالإضافة إلى بعدها عن الحدس .

الهوامش

- (1) نشير بهذا الصدد ، إلى أننا نتناول في هذا البحث ، الأدوات النافية المستعملة استعمالاً عادياً في اللغة العربية الفصيحة المعاصرة («العربية المعاصرة المعارة») . لهذا السبب ، سيلاحظ القارئ ، أننا لا نعرض لخصائص أدوات لم تعد تستعمل أو أدوات قل استعمالها كالأداة «ماء» الواردة للنبي في ترا��يب من قبيل (i) .
- (i) لما يُنهي حاله تحرير أطروحته .
- (ii) لما يُنهي حاله تحرير أطروحته .
- (2) تمايل الأداة النافية «ماء» ، بالنظر إلى هذه الخاصية أداة الاستفهام «أحمر» التي تتسلّم أن يدخل المكون حيزها الموقعي المروي خارجاً كما يتضح من المقارنة بين الجملتين التاليتين :
- أ - أَعْزَّةٌ عَشْقٌ كَثِيرٌ ؟
- ب - هُوَ أَعْشَقُ كَثِيرٌ عَزْرَةً (بنبر «عزرة»)
- فالجملة (ii) جملة سليمة إذ إن المكون المستفهم عنه («عزرة») على مباشرة «المهززة» في حين أن الجملة (ii) جملة لاحقة إذ إن المكون المعنى بالأمر محفوظ بمقتضى العادي داخل الجملة . ولا تستعيد هذه الجملة سلامتها إلا إذا فهمت على أساس أن الاستفهام فيها منصب على الحال بكامله ،
- الحمل «عشق عزرة» . انظر المزيد من التفصيل عن خصائص أداتي الاستفهام «المهززة» و «هل» في كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» .
- (3) انظر ذلك في كتابنا «من قضايا الرابط في اللغة العربية»
- (4) في كتابنا «من قضايا الرابط في اللغة العربية» اقترحنا التبيير بين «المضي» باعتباره مخصوصاً زمانياً من جهة و «الماضي» و «المضارع» باعتبارهما صيغتين صرفيتين من جهة ثانية .
- (5) تعدد معلومة «معطاة» (أو «قديمة») كل معلومة يتقاسم معرفتها كل من التكلم والمخاطب وتقابل المعلومة «المعطاة» المعلومة «الجديدة» التي تحدُّ بأنها المعلومة التي يجهلها أحد المخاطبين .
- (6) من الشروط التي يجب أن توافر لكي تكون عملية التخاطب ناجحة أن يكون التكلم والمخاطب

كلامها متفقين على مجال الخطاب . فلا إمكان للخطاب العادي إذا اختلف مجال الخطاب من المتكلم إلى المخاطب .

(7) انظر على سبيل المثال مقالة **ثيفون** (**ثيفون 1979**)

(8) يجوز أن توأكب نفس المحتوى القصوي قوتان إنجازياتان اثنان شريطة أن تكون إحداهما قوة إنجازية مستلزمة حوارياً . أمّا أن تكون القوتان الإنجازياتان كالتاليما قوتين حرفيتين فمتعن .

(9) انظر الجزء الثاني من كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» .

(10) إمكان النفي بواسطه متعددة دليل على أن النفي ليس فعلًا لغويًا وإنما هو مجرد وسيلة من وسائل التعبير عن فعل لغوي .

(11) انظر تحديد مفهوم «الشخص» في إطار النحو الوظيفي في مقدمة هذا الكتاب .

(12) نذكر بأن قواعد التعبير ، في النحو الوظيفي فتاتن : «قواعد إدماج» تعرّض كمؤشرات مجردة بأدوات مفعقة و «قواعد موقفة» تترتب بمقتضاهما المكونات داخل الجملة .

وتنتمي القواعد المُؤولة عن تحقيق شخص النفي في شكل أداة نافية إلى الفئة الأولى من القواعد .

(13) تختل هذا الموقع ، بوجه عام ، الأدوات المطابقة لخصائص العمل المؤشرات القوة الإنجازية (أدوات الاستفهام ، الأداة «إنه...» والمعلاقات الداجنة (حين يتعلّق الأمر بالجمل المركبة) والأدوات النافية الداخلية على العمل بكامله كالأداة «مهـ». ونشرى إلى أن القاعدة (114) يحكمها قيد قاض بالـأـ يختل الموقع مـ؛ أكثر من مكون واحد صفتـاه كـ علىـ :

(iii) «لا يختل الموقع الواحد أكثر من مكون واحد» .

فال بالنسبة للموقع مـ على الشخص لا يجوز أن يختل أكثر من أداة واحدة كما يدل على ذلك لحن الجملة التالية :

(iv) « ما إن خالـداً مـسـافـر

حيث تختـل المـوقـعـ المـعـنىـ بـالـأـدـاـتـانـ اـثـنـانـ :ـ «ـمـاـ»ـ النـافـيـةـ وـ «ـإـنـ»ـ .

(14) توارـد «ـلاـ»ـ كذلكـ ،ـ كـاـنـ تـقـدـمـ ،ـ فـلـأـ صـيـغـهـ صـيـغـهـ الـأـمـرـ كـاـنـ فيـ الجـملـةـ (v)ـ .ـ

(v) لا تسافـرـ غـداـ !

(15) بناءـاـ عـلـىـ وـرـودـ «ـلاـ»ـ مـساـواـةـ لـفـعـلـ أـمـرـ ،ـ يـكـنـ تـسـيمـ القـاعـدـةـ (222)ـ كـاـنـ :

(222) جـ - [ـنـفـ]ـ [ـأـمـرـ]ـ [ـفـ]ـ [ـمـ]ـ ... [ـسـ]ـ [ـنـ]ـ [ـ]ـ

[ـلـاـ]ـ [ـأـمـرـ]ـ [ـفـ]ـ [ـمـ]ـ ... [ـسـ]ـ [ـنـ]ـ [ـ]ـ

(16) يجد القارئ تفاصيل القواعد المُؤولة عن إدماج الأدوات العاطفة في كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» .

(17) لقد أفلتنا ، في جديتنا عن قواعد التعبير المتعلقة بالتركيب المتفاہ ، قواعد الاعراب ويرر إغفالنا لها أن استناد الاعراب إلى مكونات التركيب المتفاہ يتم وفقاً للمسطرة العامة المعتمدة في النحو الوظيفي شأنه في ذلك شأن التركيب المثبت ما عدا الاعرابيات «الاستثنائية» التي تلحّقها بعض الأدوات النافية بعد خولاتها كالأداة «لم» الجازمة والأداة «لن» النافية والأداة «لا» التي تلحق بالاسم . مدخولها النصب أو الرفع .

ويبدو لنا أن الاعراب اللاحق بمكونات التركيب المتفاہ يمتصي الأدوات النافية الداخلية عليها إعراب بيوي (غير وظيفي) سطحي وأن يستناده يتم في مرحلة متأخرة من الاشتغال ويكون ذلك بعد إجراء قواعد إدماج و موقفة الأدوات النافية .

(18) انظر ملخص هذه التحليلات في (لاسنيك 1977) .

(19) انظر تفاصيل هذا التحليل في أدبيات النحو التوليدى التحويلي التي ألفت في إطار إشكال التأويل

- الدلالي الداير حول ما إذا كان من الأورد إجراء هذا التأويل على «البنية العميقه» أو إجراؤه على «البنية السطحية» .
- وانظر بنفس المناسبة ماورد في كتب البلاغة العربية («دلائل الاعجاز» خاصة) عن حيز النفي حين يتعلق الأمر بالجمل المنفي المضمنة لسور .
- (20) من المبادئ العامة التي تحكم تنظيم المفهوم في النحو الوظيفي أن البنية الوظيفية تتضمن من المعلومات ما يكفي للتأويل الدلالي . فإذا وضعنا قواعد تأويلية تتحذى دخلاً لها البنية المكونية المرتبة تكون قد عقدنا المفهوم بإضافة إواليات لا يبرر لوجودها .

الفصل الثالث

**البنيات المبارة :
إعادة نظر**

البنيات المبارة : إعادة نظر

مدخل : من الأغراض الأساسية التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها بواسطة اللغة دحض ما يعتقد المخاطب في مقام تهاتفي معين . وتوسل اللغة العربية لتحقيق هذا الغرض بالتصدير :

(1) هنداً يشق خالد (بنير «هندا»)

والحصر :

- (2) أ - ما يشق خالد إلا هنداً
ب - إنما يشق خالد هنداً

الفصل :

- (3) التي يشقها خالد هند
والعطف بالأداة النافية «لا» :

(4) يشق خالد هنداً لا زينب

والاضراب :

- (5) ما زينب يشق خالد بل هنداً

وقد اقتربنا ، في كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» ، تحليلًا يعتمد افتراض أن هذه التراكيب تراكيب مبارة تتضمن الوظيفة التداولية «بُورة المقابلة»

على اعتبار أنها جميعها تراكيب متزادفة تداولياً .

وقد تبين لنا ، من إمعان النظر في استعمالات التراكيب المعنية بالأمر ، أنها ، على ما يواليه فيها ، لا تستخدم في نفس المقامات ولا تتضمن ، وبالتالي ، نفس الوظيفة التداولية بعكس ما ذهبنا إليه في التحليل الذي اقترحناه . ونروم في هذا البحث أن نضع تحليلاً بديلاً يلائم خصائص التراكيب المبأرة المثل لها بالجمل (1) - (5) ويرصد ما بينها من أوجه الاختلاف وأوجه الاختلاف . ويقوم هذا التحليل البديل ، في أساسه ، على إعادة النظر في ثنائية «بؤرة الجديد» / «بؤرة المقابلة» التي درجنا إلى الآن على استخدامها في معالجتنا لظواهر التبشير حيث نقترح تقسيم البؤرة إلى أكثر من وظيفتين اثنين . نخصص البحث الأول لوصف «محايد» نظرياً لأهم خصائص البنيات التي تعنينا والمبحث الثاني لعرض التحليل القائم على افتراض تزداد هذه البنيات وظيفياً وتقويمها . أمّا البحث الثالث فإنه يعرض للتحليل البديل الذي يقوم على افتراض أن البنيات «التصديرية» والبنيات الخصريّة والبنيات المفصولة والبنيات الضرابية والبنيات العطفية المتضمنة للأداة «لا» تحمل أنماطاً من البؤر مختلفة تباين حسب الطبقات المقامية والأغراض المستهدفة تحقيقها .

1 . خصائص البنيات المبأرة :

نقصد بالبنيات المبأرة كما سبقت الاشارة إلى ذلك ، البنيات التي مثلنا لها آنفاً بالجمل (1) - (5) . تشتراك هذه البنيات في أنها وسائل للتغيير عن موقف معين يتخذه المتحلّم إزاء ما يعتقد المخاطب في مقام تخططي معين .
إلا أنها ، رغم هذا القاسم المشترك الأساسي ، تباين بالنظر إلى ما تؤديه من أغراض تخططية وما تستعمل فيه من مقامات بحيث يُعسر عدّها بنيات متزادة . وفي ما يلي رصد للخصائص الأساسية التي تميّز بين هذه البنيات .

1 . 1 . التصدير :

1 . 1 . 1 . خصائصه البنوية :

تمتاز البنيات التي من قبيل (1) المكررة هنا للتذكير :

(1) هنـداً يعشـق خـالد (بنـر «هنـداً»)

بتصدر أحد المكونات (إحلاله الموقع السابق لموقع الفعل) (1) .

ويتسم المكون المتصرّ بكونه مكوناً داخلياً يشكّل عنصراً من عناصر الحمل

وبكونه ، كذلك ، محتلاً لموقع داخلي ، أي موقع من المواقع المنتسبة إلى الحمل ذاته ، ولو كان هذا الموقع متقدماً على موقع الفعل . وبداخليته طبيعةً ومواعاً ، يختلف المكون الوارد في الجمل التي من قبيل (1) عن المكون المتتصدر للجمل التي من قبيل (6) :

(6) هند ، يعشقها خالد

فالمكون «هند» في الجملة (6) لا يتتمي إلى الحمل ذاته إذ إنه من جهة ليس موضوعاً من موضوعات المحمول ولا لاحقاً من لواحقه ومن جهة أخرى يحمل مواعاً خارجياً . ويروز داخلية المكون المتتصدر في الجمل التي من قبيل (1) امتناع وروده متقدماً على أدأة من الأدوات الصدرو ، كما يتبيّن من المقارنة بين زمرة الجمل التاليتين :

(7) أ - «هندأ يعشق خالد؟

ب - «هندأ ما يعشق خالد

ج - «هندأ هل يعشق خالد؟

(8) أ - هند ، أيعشقها خالد؟

ب - هند ، ما يعشق خالد إلاها

ج - هند ، هل يعشقها خالد؟

ومن السمات المميزة للمكون المتتصدر في الجمل المثل لها بالجملة (1) أنه لا يربط ضميرأ داخل الحمل ، أي ضميرأ يحاوله⁽²⁾ محتلاً للموقع الذي كان من المفروض أن يتموقع فيه لو لم يتتصدر ، إلاً في التراكيب (المسمّاة «اشتغالية» تقليداً) التي من قبيل (9) :

(9) هندأ يعشقها خالد

ونختم هذا العرض المقتضب لخصائص التصدير البنوية بالإشارة إلى أن عملية التصدير تخضع عامة لقيدين : (أ) قيد يتعلق بطبيعة المكون المصدر و (ب) قيد يتعلق بالموقع الذي يحتله هذا المكون .

أ - يمكن تصدير جميع موضوعات الحمل وجميع لواحقه باستثناء موضوع واحد ، الموضوع الفاعل ، لاحق واحد ، اللاحق الحامل للوظيفة الدلالية «المصاحب» («المفعول معه» تقليداً) . قارن :

(10) أ - هندأ أهدى خالد باقة ورد

- ب - باقة ورد أهدي خالد هنداً
 ج - بالسكين قطعت هند اللحم
 د - صباح اليوم غادر بكر المدينة
 ه - في الشارع قابلت زوج هند
 و - غاصباً كلام خالد صديقه
 (11) * والنيل سار خالد

يتضح من المقارنة بين الجمل (10 أ -) و (11) أن التصدير جائز حين يكون المصدر «مستقبلاً» أو «متقبلاً» أو «أداة» أو «زماناً» أو «مكاناً» أو «حالاً» ومتسع حين يتعلق الأمر بالمكون اللاحق «المصاحب» .

أما حين يتصدر المكون الفاعل فإن الناتج لا يكون إلا بنية مبتدئة يتتصدرها مكون خارجي يربط إحالياً الضمير اللازم بالفعل : فبنية الجملة (12) مثلا ، ليست البنية (13) بل البنية (14) :

- (12) خالد عشق هنداً

- (13) [خالد (ف) عشق هنداً (مف)]

- (14) [خالد ي (مبتدأ) [عشق (=) ي (ف) هنداً (مف)]]

ب - يمكن تصدير مكون واحد كما هو الشأن في الجملة (1) . ومتسع أن يتصدر أكثر من مكون واحد كما يدل على ذلك لحن الجمل التالية :

- (14) مكررة

- أ - * البارحة هنداً قابل خالد
 ب - * هنداً البارحة قابل خالد
 ج - * هنداً في الشارع قابل خالد
 د - * في الشارع هنداً قابل خالد

١ . ٢ . خصائصه التداولية :

ترد الجمل التي من قبيل (1) في المقام التخاطبي الممكن إجماله في ما يلي :

- (1) يكون المخاطب بهذا الضرب من الجمل متربداً بين معلومات متعددة ويطلب من المتكلم أن يعين له المعلومة الواردة ،
 (2) يمتلك المتكلم المعلومة التي يعتقد أنها المعلومة الواردة ،
 (3) يُمد المتكلم المخاطب بالمعلومة المطلوب تعينها .

مثال ذلك أن يكون المخاطب متربداً بين أن يكون «خالد» عاشقاً له «هند» وأن يكون عاشقاً له «زينب» فيطلب من المتكلم أن يعين له أي الفتاتين مشوقة «خالد» بواسطة الجملة (١٥) :

(15) أ - أ زينب يعشق خالد أم هنداً؟

ويكون المتكلم في هذا المقام التخاطبى يعلم أن من يعشقها «خالد» هي «هند» فـ ضمـ سـؤـالـ المـخـاطـبـ عـنـ طـرـيقـ الجـملـةـ الجـوابـ (1)ـ .

ويصدق ما قلناه عن الجملة (1) على الجمل (10) أ - ب التي تعدّ ، حسب هذا المنظور ، أجوبة تعينية (أو «انتقائية») للجمل (16) أ - و :

(16) أ - أ هنداً أهدى خالد باقة ورد أم فاطمة؟

ب - أباقة ورد أهدى خالد هنداً أم عطراً؟

ج - أيام الملكة أمير حشيش آخر؟

د - أصباح اليوم غادر بكر المدينة أم البارحة؟

هـ - أ في الشارع قابلت زوج هند أم في السوق ؟

و - أغاصباً كلام خالد صديقه أم مبتسم؟

ملحوظة : يختلف الأمر بالنسبة للمكون المتتصدر في التراكيب التي من قبيل (9) عنه بالنسبة للمكون المتتصدر في التراكيب التي من قبيل (1) و (10) أ - و) .

ويكمن الاختلاف في أن المكون المتصدر في التراكيب التي من قبيل (9) يحمل معلومة يتقاسمها كل من المتكلم والمخاطب . فهذه التراكيب إذن تطابق مقامات تبادل المقامات التي تستخدم فيها التراكيب التي مثلنا لها بالجمل (1) و (10 أ - و) . تبيناً لهذا الاختلاف نأخذ الجملة (9) مثلاً :

يقتضي استعمال هذه الجملة توافر الشروط المقامية التالية :

١) المتكلم والمخاطب متفقان كلامها على أن ما يشكل مجال التخاطب بينهما هو الشخص، «هند»،

2) يطلب المخاطب من المتكلم أن يمدّه بمعلومات حول الشخص «هند» كأن

يتساءل عن علاقة «هند» بـ«خالد» أو عن الشخص الذي يعيش «هند».

ويكون تساؤله بواسطة إحدى الجملتين التاليتين :

(17) أ - ماذا يربط هنداً بخالد؟

ب - من يعشق هنداً؟

(3) يمد المتكلم المخاطب بالمعلومة المتسائل عنها بواسطة الجملة الجواب (9).

فيما يتعلق بتحليل هذا الضرب من التراكيب في إطار النحو الوظيفي نرى أن أورد التحليلات هو التحليل القائم على افتراض أن المكون المتصرّ «مبتدأ متجرّ» اندفع في الحمل وأصبح بذلك مفعولاً به يحمل الوظيفة التداعية «المحور» ويربط إحالياً الضمير اللاصق بالفعل.

١ . ٢ . الحصر :

١ . ٢ . ١ . خصائصه البيوية :

يتم الحصر ، في اللغة العربية ، بواسطة أداتين اثنتين : (أ) الأداة المتقطعة المؤلفة من أداة نفي و «إلا» كا في الجملة (2)أ) و (ب) الأداة «إنما» كا هو الشأن في الجملة (2) ب). ونكرر سوق هاتين الجملتين هنا للتذكير :

(2)أ) ما يعشق خالد إلا هنداً

(2) ب) إنما يعشق خالد هنداً

أ - بعد محصوراً ، في التراكيب التي من قبيل (2)، المكون الذي يلي «إلا» ولا يخضع المكون المحصور من حيث طبيعته ، فيما نعلم ، لأي قيد إذ إنه من الجائز حصر أي حد من حدود الحمل موضوعاً كان أم لا حفاظاً كما يستنتج من الجمل التالية :

(18) أ - ما أحببت ليلي إلا قيس

ب - ما أحبب قيس إلا ليلي

ج - ما وهب خالد إلا هنداً داره

د - ما قطعت هند اللحم إلا بالسكنين

ه - ما سافرت زينب إلا اليوم

و - ما قابلت بكرأ إلا في بيته

ز - ما استقبلني بكر إلا مبتسمأ

س - ما وقفت عند مقدم بكر إلا تأدبا

ملحوظة : من المعلوم أن الفكر اللغوي العربي القديم يدخل البيانات التي يتم الحصر

فيها بواسطة الأداة المتقطعة «ما ... إلا» في ما سُمي بباب «الاستثناء» الذي يتضمن كذلك البنيات التي من قبيل (19) :

(19) ما حضر الضيوف ، إلا خالدا

ومن بين ، إذا أمعن النظر في خصائص هذين الضربين من التراكيب ، أن المحصر والاستثناء ظاهرتان متبايانان ويكمّن التباين بينهما ، أساساً ، في ما يلي :

(1) يُعدُّ ما يدل عليه المكون الوارد بعد «إلا» في التراكيب التي من قبيل (19) مُخرجاً من الحكم النفي المعتبر عنه بما قبل «إلا» شأنه في ذلك شأن المكون الوارد بعد هذه الأداة في التراكيب التي من قبيل (20) :

(20) ما حضر إلا خالد

إلا أن المقصود في التراكيب الأولى غير المقصود في التراكيب الثانية فالغرض الأساسي في الجملة (19) ، مثلاً ، هو نفي الحضور عن الضيوف في حين أن المستهدف من الجملة (20) هو تأكيد الحضور لخالد وقصره عليه .

(2) يشكّل المكون مدخلول «إلا» في التراكيب التي من قبيل (20) عنصراً من عناصر الحمل ذاته إذ إنه موضوع حامل للوظيفة الدلالية «المنفذ» والوظيفة التركيبية «الفاعل» في حين أنه ، في التراكيب المثل لها بالجملة (19) ، مكون خارجي بالنسبة للحمل . فهو ، على هذا الأساس ، في اصطلاح النحو الوظيفي ، «ذيل» يقوم بدور «تعديل» الحمولة المعلوماتية التي يتضمنها الحمل . ويدل على ذيلية هذا المكون (وخارجيته بالنظر إلى الحمل) :

(أ) إمكان الاستغناء عنه دون أن يؤدي حذفه إلى إخلال بسلامة الجملة :

(21) ما حضر الضيوف

(ب) وجوب التمييز بينه وبين الحمل ، تلفظاً ، بوقف (يؤشر له ، خطأ ، بفاصلة) ،

(ج) اختصاصه بإعرابِ (الرفع أو النصب) لا يحدّده عامل من عوامل الحمل .

وفي هذا السياق ، نشير إلى أن الأداة «إلا» الواردة في التراكيب التي من قبيل (19) لا ترتبط بأداة النفي ارتباطها بها حين تواردها في تراكيب من قبيل (20) . دليل ذلك حواز ورودها في تراكيب مفيدة للاستثناء لا تتضمن نافياً :

(22) حضر الضيوف ، إلا زيداً

وي يكن أن تستنتج من هذا إن للأداة «إلا» مدخلين معجميين اثنين : مدخلاً

معجمياً باعتبارها أداة استثناء ومدخلاً معجمنياً باعتبارها جزءاً من أداة متقطعة تفيد الحصر .

ب - الوسيلة الأساسية الثانية التي يتم بها الحصر ، في اللغة العربية ، هي كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، الأداة «إنما» الواردة في التراكيب التي من قبيل (2 ب) المكررة هنا للتذكير :

(2 ب) إنما يعشق خالد هندا

وتبين هذه الأداة المتقطعة «ما ... إلا» من حيث إنها ترد حاصرة لأحد مكونات حمل الجملة كما ترد حاصرة للحمل كامله .

1) تماثل «إنما» «ما ... إلا» حين تكون حاصرة لأحد مكونات الحمل في أن لا قيد يخضع له المكون المخصوص ، بحيث يمكن حصر أي مكون أياً كانت وظيفته في الجملة . قارن بين الجمل (18 أ - س) والجمل (23 أ - س) .

(23) أ - إنما أحب ليلي قيس

ب - إنما أحب قيس ليلي

ج - إنما وهب خالد داره هندا

د - إنما قطعت هند اللحم بالسكين

ه - إنما سافرت زينباليوم

و - إنما قابلت بكرأ في بيته

ز - إنما استقبلني بكر مبتسمأ

- إنما وقفت عند مقدم بكر تأدباً .

ويقع الحصر بـ «إنما» على المكون الأخير في الجملة دون إمكان وقوعه على مكون آخر كما هو سائغ في الجمل المخصوصة بالأداة المتقطعة «ما ... إلا» . قارن بين طرفي الزوجين الجمليين التاليين :

(24) أ - ما أعطى خالد القميص إلا بكرأ

ب - ما أعطى خالد إلا بكرأ القميص

(25) أ - إنما أعطى خالد القميص بكرأ

ب - إنما أعطى خالد بكرأ القميص .

يعد مخصوصاً ، في الزوج (24 أ - ب) ، المكون مدخل «إلا» أياً كان موقعه في الجملة . في حين أن ما يعد مخصوصاً في الزوج (25 أ - ب) هو المكون الوارد في آخر الجملة . فالجملتان (24 أ - ب) جملتان متراضيتان بيد أن الجملتين (25 أ - ب)

جملتان متبايتان معنى إذ إن الحصر في الجملة الأولى واقع على المكون «بكرا» وفي الجملة الثانية على المكون «القميص» .

(2) وَتُسْتَعْمَلُ الْأَدَاءُ «إِنَّمَا» ، كذلك ، لحصر حمل الجملة بكامله كا هو الشأن في الجملة (26) :

(26) إِنَّمَا الْعِلْمُ نُورٌ

ملحوظة : يذكر الاستعمال الثاني للأداة «إنما» حدس البلاغيين العرب القدماء الذين يجمعون على أن هذه الأداة قد تدخل على «مضمون الجملة»قصد «تقوية الحكم» .

وسنعود إلى إمكانات تأويل مفهوم «التقوية» في الفقرة الموالية .

١ . ٢ . ٢ . خصائصه التداولية :

تستعمل التراكيب الحصرية في طبقة مقامية معينة نحمل أهم عناصرها في مايلي :

- (1) يعتقد المخاطب أن مجموعة ما من الذوات تقاسم خاصية ما ،
- (2) ويعتقد المتكلم أن تلك الخاصية لا تنسم بها إلا ذات (أو ذوات) واحدة دون باقي ذوات المجموعة ،
- (3) يرفع المتكلم ، انطلاقاً من معتقده ، وهو المخاطب بقصر تلك الخاصية على ذات واحدة أو بعضاً من ذوات المجموعة .

مثال ذلك أن يكون المخاطب معتقداً أن خاصية «عشق خالد لشخص ما» تسحب على مجموعة من الذوات كهند وزينب وسعاد ويكون المتكلم معتقداً أن هذه الخاصية لا تسحب إلا على ذات واحدة ، «هند» ، فيرفع توهم المخاطب بقصر عشق خالد على هند. في هذه الطبقة المقامية تكون الجملة (2) المكررة هنا للتذكرة جواباً تصحيحاً للجملة (27) :

- (2) ما يعشق خالد إلا هندا
- (27) يعشق خالد هنداً وزينب وسعاد

بإمعان النظر في الخصائص المقامية للحصر، كـ«أجلناها أعلاه» ، يتبيّن أن الحصر والتصدير عمليتان متبايتان تداولياً . فالتصدير وسيلة للرد على مخاطب متعدد بين معلومات متعددة ويطلب تعين المعلومة الواردة في حين أن الحصر وسيلة للرد على من يعتقد أن مجموعة من المعلومات كلها واردة بينما الوارد منها معلومة واحدة

وفي هذا الفرق يكمن عدم الترافق بين التراكيب التي من قبيل (1) والتراكيب التي من قبيل (2 أ - ب) . إذا ثبت أن الطبقة المقامية المطابقة للبنيات الحصرية هي الطبقة المقامية المبينة أعلاه ، وجب أن نتساءل هل التراكيب المخصوصة بالأدلة المتقطعة «ما ... إلا» مرادفة للتراكيب المخصوصة بالأدلة «إنما» أم هل بين الضربين من التراكيب فروق تداولية ؟

استكشف البلاغيون العرب القدماء ما يميز الحصر بإيما عن الحصر بما ...

إلا . وهذا ما ورد في هذا الشأن في «دلائل الاعجاز» :

يقول الجرجاني : «اعلم أن موضوع «إنما» على أن تحبئه خبر لا يجعله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة . تفسير ذلك أنك تقول للرجل : «إنما هو أحووك» و «إنما هو صاحبك القديم» لا تقوله لن يجعله ذلك ويدفع صحته ولكن لن يعلمه ويُقرّ به إلا أنك تريد أن تنبئه للذى يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب ... وأما الخبر بالنفي والاثبات نحو «ما هذا إلا كذا» و «إن هو إلا كذا» فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه . فإذا قلت «ما هو إلا مصيب» أو «ما هو إلا خطيء» قلت له من يدفع أن يكون الأمر على ما قلته وإذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت «ما هو إلا زيد» لم تقله إلا وصاحبك يتوجه أنه ليس بزيد وأنه إنسان آخر ويجد في الانكار أن يكون زيدا . وإذا كان الأمر ظاهراً كالذى مضى لم تقله كذلك فلا تقول للرجل ترفة على أخيه وتبه للذى يجب عليه من صلة الرحم ومن حسن التحاب «ما هو إلا أحووك» »

يستفاد من كلام الجرجاني أن الحصر بإيما والحصر بما ... إلا عمليتان تستوجهما طبقتان مقاميتان متبنيتان بحيث لا يمكن أن يستخدم إحداهما بدلاً من الأخرى في نفس السياق . ويكمن الفرق ، حسب الجرجاني ، بين هاتين العمليتين في إن الحصر بما ... إلا يكون للمخاطب الشاك المتردد أو المخاطب المنكر بينما الحصر بإيما يكون للمخاطب العالم غير المتردد المقرر على سبيل تنبئه لما يمكن أن يكون قد غفل عنه . إلا أنها نلاحظ أن التراكيب المتضمنة للأدلة «إنما» لا تفيد دائماً وفي جميع الأحوال مجرد التنبيه إلى ما هو معلوم لدى المخاطب وما المخاطب مقرّ به غير دافع له بل إنما تفيد كذلك ، كما بينا سابقاً ، قصر خاصية ما على ذات من ذوات مجموعة يعتقد المخاطب أنها جماعتها تتقاسم تلك الخاصية ، شأنها في ذلك شأن التراكيب الحصرية المتضمنة للأدلة المتقطعة «ما ... إلا» . بل إننا نميل إلى الاعتقاد بأن الاستعمال الذي يشير إليه الجرجاني في حديثه عن «إنما» لا يرد إلا

حين يكون مدخل هذه الأداة الحمل بكامله . فالذى يشكل حيز «إنما» في الجملتين الواردتين في النص الذى بين ايدينا ، الجملتين (28 أ - ب) :

(28) أ - إنما هو أخوك

ب - إنما هو صاحبك القديم

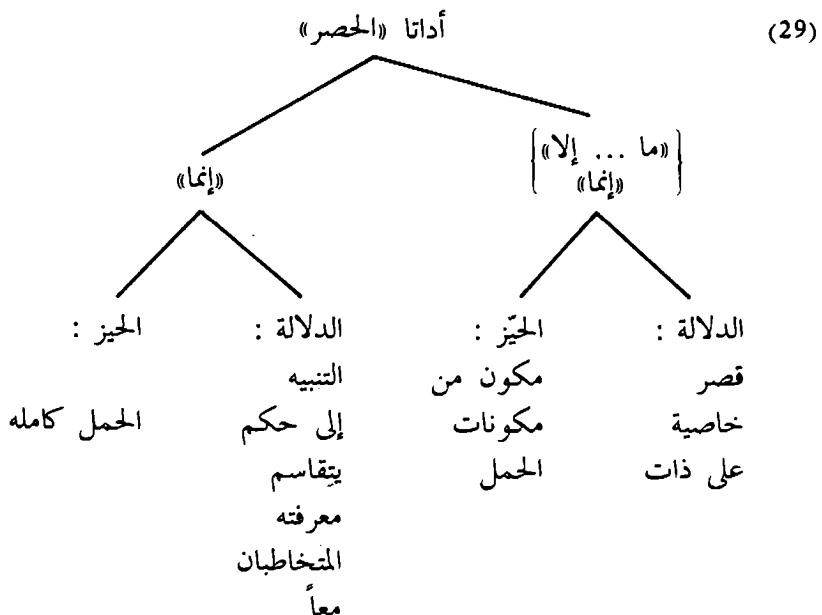
الحملان «هو أخوك» و «هو صاحبك القديم» لا المكون «أخوك» أو «صاحبك القديم» .

ولعل مفهوم «التنبيه» عند البرجاني يرادف مفهوم «تقوية الحكم» الآنفة الاشارة إليه .

يمكن أن نستخلص من هذا كله أن استعمال الأداتين «ما ... إلا» و «إنما» يتم وفقا للتوزيع التالي :

أ - تستعمل كل من الأداتين في مقام الرد على المخاطب المعتقد أن مجموعة من الذوات تقاسم خاصية ما ويكون حيزها أحد مكونات الحمل ،

ب - وتختص الأداة «إنما» بالدلالة على «التنبيه» حين ترد متقدمة لحمل يتقاسم معرفة محتواه كل من المتكلم والمخاطب ويكون حيزها الحمل كامله . ونفترض توضيح هذا التوزيع بواسطة الرسم التالي :



١ . ٣ . الفصل :

«الفصل» كما ورد في أدبيات النظرية التوليدية التحويلية عملية إبراز أحد مكونات الجملة بعزله («فصله») عن باقي المكونات. ويتم هذا الفصل ، في اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية ، عن طريق إواليتين اثنين : (أ) ت وسيط المكون المروم إبرازه بين عنصري الأداة المقاطعة «It is... that» في اللغة الانجليزية و «c'est... que / qui» في اللغة الفرنسية و (ب) زحلقة هذا المكون إلى آخر الجملة . ويصطلاح على تسمية الفصل الذي يتم عن طريق الإوالية الأولى «فصلًا» والفصل المتسلل فيه بالزحلقة («شبه فصل»، وتسمى وبالتالي ، التراكيب المتضمنة للفصل «ال حقيقي » تراكيب «مفصولة» (cleft constructions) والتراكيب المتضمنة للزحلقة تراكيب «شبه مفصولة» (Pseudo-cleft constructions) . وهذه أمثلة هذين الضربين من التراكيب :

(30) a - It is Hind that I love

b - C'est Hind que j'aime

(31) a - The girl that I love is Hind

b - Celle que j'aime est Hind

فيما يتعلّق باللغة العربية ، لا تتوافر إلا إوالية «شبه الفصل» إذ لا نجد في هذه اللغة إلا التراكيب «شبه المفصولة» التي من قبيل (3) المكررة هنا للتذكير :

(3) التي يعشّقها خالد هند

لذا السبب ، لن نعرض في هذه الفقرة إلا لخصائص التراكيب «شبه المفصولة» .

١ . ٣ . ١ . خصائصه البنوية :

يمتاز التراكيب شبه المفصول بالخصائص البنوية الأساسية التالية(3) :

(1) يتألف هذا التراكيب من محول اسم وموضع فاعل (يمكن أن يربط بينهما فعل رابط) كما يتبيّن من الجملتين التاليتين :

(32) أ - كانت التي يعشّقها خالد هند

ب - مازالت التي يعشّقها خالد هند

(2) يرد الموضع الفاعل إما جملة موصولة كـ هو الشأن في الجملتين (32)

أ - ب) أو جملة محمولها اسم فاعل أو اسم مفعول كـ في الجملتين التاليتين :

- (33) أ - المتزوج أخوها غداً هند
ب - المرفوض طلبها زينب

وتكون الجملة الموصولة الفاعل إما جملة موصولة «ذات رأس» أو جملة موصولة «دون رأس» (أو «حرة»). وتمثل هاتين الحالتين الجملة (3) والجملة (34) بالتالي :

(34) الفتاة التي يعشقها خالد هند

في التراكيب التي من قبيل (34)، يكون الموضوع الفاعل «مركباً معقداً» رأسه اسم وفضله جملة موصولة .

(3) تقوم بين المحمول والموضع فاعله ، في هذا الضرب من التراكيب ، علاقة «تعين». ونقصد بعلاقة التعين العلاقة التي تربط بين عنصرين يحيلان على نفس الذات .

فالعلاقة القائمة في الجملة (3) ، مثلاً ، علاقة تعين من حيث إن الموضوع الفاعل ، الجملة الموصولة «التي يعشقها خالد» يحيط على نفس الذات التي يحيط عليها الاسم المحمول «هند».

وتحتختلف علاقة التعين عن علاقة «اسناد خاصية» التي تقوم بين عنصرين يدل أحدهما على خاصية ما تُسند إلى الثاني كما هو الشأن في الجملة التالية :

(35) خالد شاعر .

ويُشترط في الاسم المحمول الوارد في التركيب التعيني أن يكون اسماً «معرفة» إذ حين يخلع هذا الشرط تصبح العلاقة بين المحمول والموضع فاعله علاقة «إسناد خاصية» كما يتبيّن من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

- (36) أ - الفتاة التي زارتني صباح اليوم زينب
ب - الفتاة التي زارتني صباح اليوم مضيفة

(4) يمكن أن يتضمن التركيب التعيني الضمير «هو» (أو أحد بدائله) سواء أورد في هذا التركيب فعل رابط أم لا كما يتبيّن من زمرة الجمل التالية :

- (37) أ - الفتاة التي زارتني صباح اليوم هي زينب
ب - كانت الفتاة التي زارتني صباح أمس هي زينب
ج - الذي انتقدته هند هو ابراهيم
د - كان الذي انتقدته هند هو ابراهيم

وتحتخص التراكيب التعينية بتضمينها لهذا الضمير . فمن غير السائغ أن يظهر هذا

الضمير في التراكيب غير التعينية كالتراكيب المفيدة لاستناد خاصية كما يدل على ذلك لحن الجملة (38) :

(38) * الفتاة التي زارتنا صباح اليوم هي مضيفة .

وقد استدللنا في مكان آخر⁽⁴⁾ على أن هذا الضمير لا يمكن بحال من الأحوال أن يعَد رابطاً يقوم بنفس الدور الذي يقوم به الفعل الرابط («كان» وغيرها) . وأقمنا استدلالنا على مايلي :

أ - لا يضيف الضمير «هو» إلى دلالة الجملة أية إضافة جهوية أو زمنية بخلاف الفعل الرابط الذي تكمن وظيفته في التعبير عن المخصوصات الجهوية والخصوصات الزمنية لمحول الجملة . فلا فرق من حيث الجهة ولا من حيث الزمن بين الجملة (39 أ) والجملة (39 ب) :

(39) أ - الذي دق الجرس الحارس

ب - الذي دق الجرس هو الحارس

ب - يمكن أن يوارد الضمير «هو» فعلاً رابطاً في نفس الحمل كما سبق أن أشرنا إلى ذلك وكما يتبيّن من الجملتين (37 ب) و (37 د) .

ج - لا يقوم الفعل الرابط بأي دور بالنظر إلى البنية الخبرية للجملة في حين أن الضمير «هو» يضيف إلى العلاقة القائمة بين المحول والموضع الفاعل «تقوية» و «توكيده» . قارن ، مثلاً ، بين الجملتين (40 أ - ب) والجملتين (41 أ - ب) :

(40) أ - الذي يedo من بعيد بكر

ب - القادم من بعيد بكر

(41) أ - الذي يedo من بعيد هو بكر

ب - القادم من بعيد هو بكر

هذه الخصائص افترضنا تحليلاً⁽⁵⁾ للتراكيب التعينية المتضمنة للضمير «هو» يقوم على افتراض أن هذا الضمير «أداة تغيير» كما سنوضح في الفقرة الموالية . .

١ . ٣ . ٢ . خصائصه التداولية :

يبدو من فحص المعطيات ، أن الغرض التخاطبي الذي يتحقق بواسطة استعمال التراكيب شبه المفصولة هو تثبيت معتقد من معتقدات المخاطب يتراجع المخاطب بين وروده وعدم وروده .

ويتطابق استعمال هذا الضرب من التراكيب الطبقة المقامية التالية :

(1) لدى المخاطب مجموعة من المعلومات يعتقد أن إحداها لها من الخطوط ما ليس لغيرها في أن تكون المعلومة الواردة ،
(2) يعتقد التكلم أن المعلومة التي يرشحها المخاطب للورود هي فعلاً المعلومة الواردة ،

(3) يثبت التكلم اعتقاد المخاطب بإعرابه على أن المعلومة المعنية بالأمر هي المعلومة الواردة. بإمعان النظر في عناصر الطيقة المقامية الملائمة لاستعمال التراكيب شبه المفصولة ، يتبيّن أن الفرق التداولي المميز بين عملية الفصل من جهة وعمليّتي التصدير والحصر من جهة ثانية يمكنني في ملخص :

أ - المخاطب بالجملة المتضمنة لتصدير أحد المكونات ، كما تقدم ، مخاطب لديه مجموعة من المعلومات لكنه لا يدرى أي هذه المعلومات المعلومة الواردة في حين أن المخاطب بالجملة شبه المفصولة يعتقد أن إحدى المعلومات المتوفّرة لديه هي المعلومة الواردة لكنه ليس متيقناً من ذلك .

ب - المخاطب بالجملة الحصرية مخاطب يعتقد أن مجموعة من المعلومات كلها واردة بالنسبة لخاصية ما، أما المخاطب بالجملة المفصولة فيعتقد أن إحدى المعلومات فقط يمكن أن تكون هي المعلومة الواردة .

ويروز ورود ما ذهبنا إليه في شأن التراكيب شبه المفصولة أن استعمال هذه التراكيب الطبيعي هو أن ترد أجبوبة (أو ردوداً) للجملة التي من قبيل (42) :

(42) [العل] [أظن أن] [ج]

قارن بين الجمل (43) ج - (d) والجملة (43) ب) باعتبارها ردوداً للجملة (43) أ) :

(43) أ - لعل خالداً خطب زينب

ب - التي خطبها خالد زينب ، فعلاً .

ج - ??? زينب خطب خالد ، فعلاً

د - ??? ما خطب خالد إلا زينب ، فعلاً

ملحوظة : قد ترد الجمل شبه المفصولة في سياق مختلف حيث تكون أجبوبة الجمل شبه مفصولة يقصد بها مجرد الاستفهام كما هو الشأن في الحوار التالي :

(44) أ - من الذي وهبه خالد داره ؟

ب - الذي وهبه خالد داره بكر

في هذه الحالة تكون الجملة التي من قبيل (44 ب) دالة لا على تثبيت معتقد المخاطب إذ إن المخاطب خالي الذهن بل على مجرد إفادته بالمعلومة التي يطلبها . وتكون ، إذ تستعمل في هذا السياق ، مرادفة للجملة مطابقتها غير المتضمنة لفضل ، كما يتبين من المقارنة بين الجملة (44 ب) والجملة (45) باعتبارهما جوابين للجملة (44 أ) :

(45) وَهُبْ خَالِدٌ دَارَهُ بَكْرًا

فالمكون «بكرا» في كلتا الحالتين حامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب ويطلب المتalking أن يُمده بها .

إذا ثبت الترافق بين التركيب شبه المفصول والتركيب مقابله غير المتضمن لفصل صح أن نتساءل متى يُفضل التركيب الأول على التركيب الثاني .

ولعل أورد تعليل لهذا التفضيل أن التركيب شبه المفصول الوارد جواباً لاستفهام شبه مفصول «جواب صدى». تناكي بنائه بنية التركيب المستفهم به . ونظراً للضغط البيوي التي تمارسه الجملة المستفهم بها يغلب أن يرد الجواب جملة شبه مفصولة . فالجملة (44 ب) ، مثلاً باعتبارها جواباً للجملة (44 أ) ، أورد من الجملة . (45)

١ . ٤ . العطف بالأداة النافية «لا» :

تناولنا في إطار دارستنا لظاهرة النفي خصائص التراكيب التي من قبيل (4) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(4) يُعْشِقُ خَالِدٌ هَنْدًا لَازِيب

وفي مألي نورد ، موجزين ، أهم هذه الخصائص .

١ . ٤ . ١ . خصائصه البيوية :

التراكيب الممثل لها بالجملة (4) تراكيب عطفية متسللة فيها للعطف بإحدى الأدوات العاطفة المتوافرة في اللغة العربية ، الأداة «لا». ويتنازع العطف بهذه الأداة بالسمات الأساسية التالية :

(1) تربط الأداة «لا» بين مكونين متاظرين من حيث وظيفتها الدلاليان ووظيفتها التركيبيتان ووظيفتها التداولياتان . وقد مر القول المفصل في ذلك في الفصل السابق .

(2) ويشترط ألا يتعدي عدد المكونات المتعاطفة مكونين اثنين كما يتبيّن من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

- (46) أ - أَلْفَتْ مَقَالًا لَا كِتَابًا
ب - هَلْفَتْ مَقَالًا لَا كِتَابًا لَا قُصْدِيَّة

(3) ويشترط كذلك أن يكون التركيب تركيباً مثبتاً إذ لا يسوغ أن توارد الأداة «لا» أدلة نافية كما يدل على ذلك لحن الجملة (47) :

- (47) * ما أَلْفَتْ مَقَالًا لَا كِتَابًا

(4) تربط «لا» بين مكونين متجلorين كما في الجملة (4)، مثلاً . وقد يرد المكونان متبعدين كأن يصدر أحدهما ، كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

- (48) أ - هَنْدًا يُعْشِقُ خَالِدٌ لَا زَيْنَب
ب - مَقَالًا هَلْفَتْ لَا كِتَابًا

١.٤.٢ . خصائصه التداولية :

يلجأ للتركيب المعطوف فيها بواسطة الأداة «لا» في الطبقة المقامية التي تحمل أهم عناصرها في ماليٍ :

- (1) يعتقد المخاطب أن معلومة ما هي المعلومة الواردة ،
(2) يصر المخاطب على اعتقاده هذا ،
(3) يعتقد التكلم أن المعلومة التي يدافع المخاطب عن ورودها ليست المعلومة الواردة ،
(4) يعتقد التكلم أن معلومة أخرى غير المعلومة المتوافرة لدى المخاطب هي المعلومة الواردة .

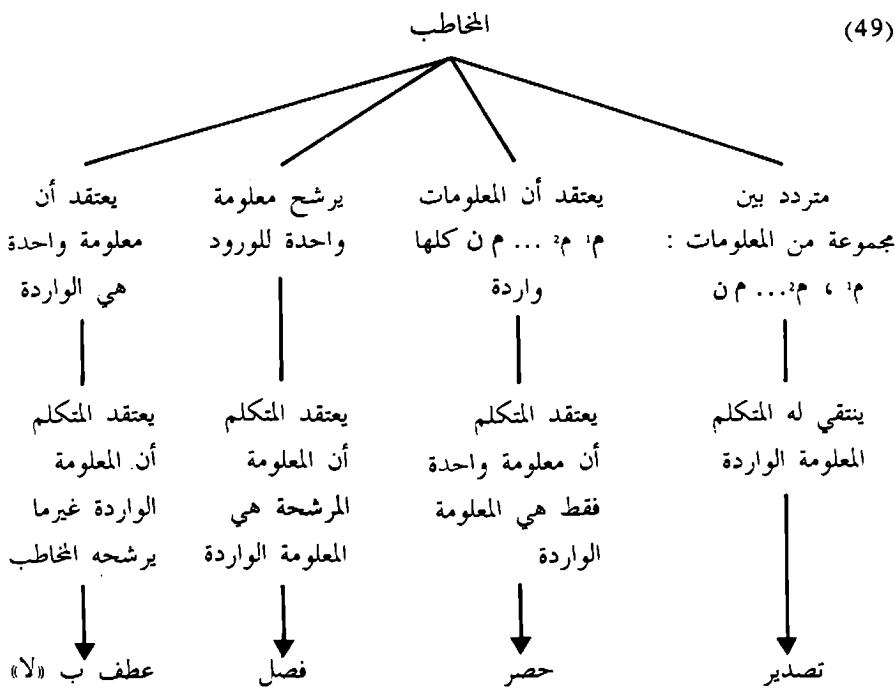
مثال ذلك ، أن المخاطب يعتقد أن «خالد» يُعشق «زيَّنَب» في حين أن المتكلِّم يعتقد أن معشوقة «خالد» ليست «زيَّنَب» وإنما هي «هند» فيرفع توهم المخاطب بواسطة الجملة (4) المكررة هنا للتذكير :

- (4) يُعْشِقُ خَالِدٌ هَنْدًا لَا زَيْنَب

بهذه الخصائص المقامية ، تتميّز عملية المطف بالأداة «لا» عن عمليات التصدير والحصر والفصل . فهي تختلف عن التصدير من حيث يستلزمها مقام تناهٰى يكون فيه المخاطب غير متعدد بين معلومات متعددة بل مُرشحاً للورود معلومة معينة .

وهي تختلف عن عملية الحصر من حيث كون المخاطب يعتقد أن معلومة واحدة فحسب هي المعلومة الواردة . وهي تباين عملية الفصل من حيث إن المعلومة التي يرشحها المخاطب للورود ليست هي المعلومة التي يعتقد المتكلم أنها المعلومة الواردة .

ويمكن توضيح الفروق التداولية بين العمليات الأربع بواسطة الرسم التالي :



١٥. «ما ... بل» :

- بيّنا ، في الفصل السابق من هذا الكتاب ، أن الأداة النافية «ما» تظهر في التراكيب المفية المتوافرة فيها الشروط التالية :
- (١) كون المحمول فعلًا أو اسمًا أو صفة ،
 - (٢) ورود المحمول الفعل على صيغة «الدليل» واتصافه بال تمام جهة والمضي زماناً .
 - (٣) انصبابها إما على الحمل كامله أو على أحد مكوناته ،
 - (٤) ورود المكون حيزها في الموقع المولى مباشرة لموقعها ،
 - (٥) احتلالها للموقع الصدر في الحمل .

وقد تضاف إلى «ما» الأداة المفيدة للاضراب «بل» فتكونان أداء متقطعة واحدة كا في الجملة (5) ، مثلاً :

(5) ما زينب يعشق خالد بل هنداً

ويستعمل التركيب المتضمن للأداة «ما ... بل» في نفس السياق التخاطبي الذي يستعمل فيه التركيب العطفي المتواصل فيه للعطف بالأداة النافية «لا» ، حيث إن التركيب التي من قبيل (5) تستخدم في مقام يكون فيه المخاطب معتقداً أن المعلومة ما هي المعلومة الواردة ويكون المتكلم معتقداً أن المعلومة الواردة ليست المعلومة المتوفّرة لدى المخاطب وإنما هي معلومة أخرى . على هذا الأساس ليس ثمة فرق ، بالنظر إلى الغرض التخاطبي المؤدي ، بين التركيب المثل لها بالجملة (4) والتركيب المثل لها بالجملة (5) . إلا أن هذا لا يعني أن الضربين من التركيب متادفان تمام الترافق . ويدو أن ما يميز بينهما مرتبط بترتيب عناصر الفعل اللغوي المجز .

لتذكر أن النفي وسيلة توافر في اللغة للتعبير عن أحد شقّي فعل لغوي أسميهما «الاعتراض» . وللتذكر كذلك ، أن الاعتراض يتضمن فعلين لغوين اثنين : فعل «الجحد» وفعل «التعويض» وأن هذين الفعلين ينجزهما المتكلم الذي يعتقد خلاف ما يعتقد مخاطبه . ويمكن أن ينجز فعل الجحد قبل أن ينجز فعل التعويض كما يمكن أن ينجز الفعل الثاني قبل الفعل الأول . بعبارة أخرى ، يمكن أن يبدأ المتكلم بجحد المعلومة التي يعتقد المخاطب ورودها ثم يعوّضها بالمعلومة التي يرى أنها المعلومة الواردة . وتم هاتان العمليتان بواسطة التركيب المتضمن للأداة المتقطعة «ما ... بل» كما هو الشأن في الجملة (5) مثلاً ، حيث ينفي المتكلم أن معشوقته «خالد» «زينب» ثم يثبت أن معشوقته «خالد» هي «هنداً» . ويمكن في مقابل ذلك ، أن يبدأ بإمداد المخاطب بالمعلومة الواردة ثم ينفي ورود المعلومة التي يعتقد المخاطب أنها المعلومة الواردة . هاتان العمليتان تتمان بواسطة التركيب العطفي المتضمن للأداة «لا» كما هو الشأن في الجملة (4) . ففي هذه الجملة ، يثبت المتكلم ، بدءاً ، أن معشوقته «خالد» هي «هنداً» ثم ينفي بعد ذلك أن تكون معشوقته «زينب» . الفرق إذن بين الاولتين ، العطف بـ «لا» والنفي بـ «ما ... بل» ، لا يمكن في مقام التخاطب ولا ، بالتالي ، في الغرض المروم تحقيقه بل في مجرد اختيار المتكلم بين البدئ بجحد ما يخالف معتقده والبدئ بالاعلان عن معتقده ثم جحد ما يخالفه .

2 . البيات المبارأة في الماذج اللغوية :

تتوّلت البنيات المبأرة في اللغات الطبيعية في إطار غماذج لغوية مختلفة منها ما هو قديم ومنها ما هو معاصر ، منها ما هو وظيفي (مؤسس تداوليا) ومنها ما هو غير وظيفي (لا يأخذ بافتراض ترابط بنية اللغة ووظيفتها التواصلية) .
ويمكن أن نميز داخل مجموعة التحليلات التي اقترحت لرصد خصائص هذا الضرب من البنيات بين فترينين : (أ) التحليلات المطلقة فيها من افتراض أن هذه البنيات جميعها بنيات مترادفة و (ب) التحليلات التي تقوم على افتراض أنها ، بالعكس من ذلك ، بنيات متباعدة .

2 . 1 . التحليلات الموحدة :

تقاسم التحليلات التي سنعرض لها في هذا البحث ، على اختلاف الأطر النظرية التي تصدر عنها ، خاصية النظر إلى التراكيب التي نحن بصددها على أساس أنها تراكيب مترادفة .

تناول الأشقاء الغربيون «التقليدية» التراكيب التي تطابق في اللغة العربية التراكيب «المصدرة» والتراكيب المفصولة (وشبه المفصولة) على أساس أنها إواليات مستخدمة في اللغة لابراز («*mise en relief*») مكون من مكونات الجملة وإعطائه أهمية تحظى بها باقي المكونات . بل إن هذه الأشقاء تتطرق في نفس الباب ، باب «الابراز» و «إعطاء الأهمية»، إلى ضرب آخر من التراكيب ، التراكيب التي يتصدرها «مبتدأ» ، والتي تطابق في اللغة العربية التراكيب التي من قبيل (50) :

(50) أ - هند ، يبني خالد أن يخطبها

ب - المرء الذي لا يحب لغيره ما يحب لنفسه؛ لا يرجى منه خير .

فهذه الأضرب الثلاثة من التراكيب ، حسب هذه الأشقاء ، تراكيب مترادفة من حيث معناها وإن تباينت من حيث خصائصها البنوية .
ويلاحظ أن نفس الافتراض ، افتراض الترافق ، يختلف التحليل المقترن في النحو التوليدية التحويلي إذ أن التراكيب «المصدرة» والتراكيب المفصولة تعد في هذا النحو ناتجة عن تطبيق نفس القاعدة قاعدة «الموضعية» («Topicalization») . وفي إطار النحو الوظيفي ، أفرد ديك (ديك 1980) دراسة مستقلة للبنيات المفصولة والبنيات شبه المفصولة في اللغة الانجليزية . الفكرة الأساسية التي بني عليها تحليله لهذا الضربين من البنيات هي أن الفصل وشبه الفصل استراتيجيتان تخاطبيتان تستهدفان «تبثير» مكون من مكونات الجملة . على هذا الأساس ينتهي التركيب

المفصول والتركيب شبه المفصول كلاماً إلى نفس النط من التركيب ، النط الذي يصطلاح ديك على تسميته «التركيب البوئية» («FOCUS constructions») . ولا نجد في الدراسة المعنية بالأمر إشارة إلى ما يمكن أن يميز بين هاتين العمليتين تداولياً . وفي إطار نفس النحو ، تناولنا في دراسة مستقلة⁽⁶⁾ عمليات «التصدير» و «شبه الفصل» و «الحصر» في اللغة العربية . وكان تخليناً هذه العمليات قائماً على افتراض أن الوظيفة التداولية «البوئية» وظيفتان اثنتان : «بوئية جديد» و «بوئية مقابلة» افترحا تحديدهما كما يلي :

- (1) تُسند بئرة الجديد إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المتكلم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الأخبار) ،
- (2) تُسند بئرة المقابلة إلى المكون الحامل للمعلومة المتجادل في ورودها (المعلومة غير المتفق على ورودها) .

في إطار التمييز بين البوئتين ، عدتنا التركيب المتضمنة لمكون مصدر التي مِن قبيل (1) والتركيب الحصرية التي من قبيل (2) والتركيب شبه المفصولة الممثل لها بالجملة (3) تركيب متضمنة للنوع الثاني من البوئ ، بئرة المقابلة باعتبار أن هذه التركيب جميعها ، رغم ما يباين بينها من حيث خصائصها البنوية ، تستخدم وسائل للتغيير عن مخالفة معتقدات المتكلم لعتقدات المخاطب . هذا التحليل ، إذن ، شأنه في ذلك شأن التحليلات المشار إليها أعلاه ، قائم على افتراض الترادف بين ضروب التركيب المعنية بالأمر .

2 . 2 . التحليلات المميزة :

اهتم البالغيون العرب القدماء⁽⁷⁾ كما هو معلوم ، بدراسة البيانات التي بين أيدينا ورصد المقامات التي تلامِم استعمالاتها والأغراض التي تُستخدم لتحقيقها في المقامات الملائمة .

ويُستخلص من المعالجة البلاغية لهذه البيانات أن البالغين العرب القدماء كانوا ينظرون إلى «التقديم» و «الحصر» و «العاطف بـ «لا» أو «ما ... بل» على أساس أنها عمليات متباعدة تستوجبها أغراض تماهية ومقامات متباعدة .

ويمكن إجمال ما ورد في البلاغة عن خصائص هذه العمليات في ما يلي :

- (1) يقدّم المكون المفعول أو غيره على فعله حين يكون قصد المتكلم «شخصيًّا» ما يحيل عليه هذا المكون بالحكم الدالة عليه الجملة . فتقديم المكون «هذا»

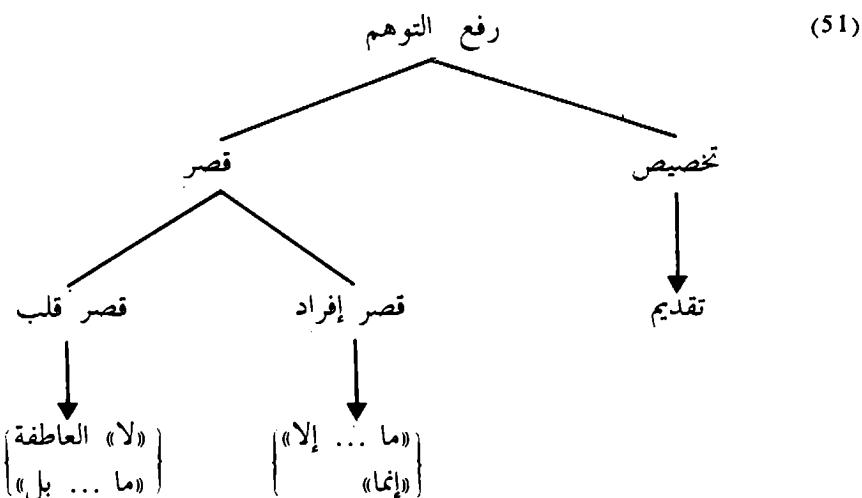
في الجملة (1) ، مثلاً ، يقتضيه غرض تخصيص الذات الدال عليها هذا المكون بالحكم «يعشق خالد» .

(2) و تستعمل الأدوات «ما ... إلا» و «إنما» و «لا» العاطفة و «ما ... بل» حين يكون المقام مقام «قصر» . إلا أن هذه الأدوات ، على تقسيمها خاصية إفاده «القصر» ، ليست أدوات متراوفة تمام الترادف . وتكمن الفروق بينها في ما يلي :

أ - تستعمل الأدواتان «ما ... إلا» و «إنما» حين يقصد المتكلم رفع «الاشراك» بالنظر إلى حكم معين . ويكون القصر إذاك «قصر إفراد» حيث تقصّر خاصية ما على ذات واحدة من المذوات يعتقد المخاطب أنها جمّيعها مشتركة في تلك الخاصية .

- وتستعمل الأدواتان «لا» العاطفة و «ما ... بل» حين يكون القصد قلب اعتقاد المخاطب . ويكون حينذاك القصر «قصر قلب» .

ج - ويخالف بين الأدتين «ما ... إلا» و «إنما» أن الأداة الثانية قد ترد ، في بعض السياقات ، لتبني المخاطب الغافل إلى حكم يعرفه ولكنه نسيه أو تناهاه كما ورد في نص الجر جاني الأنف سوقه . ونوضح التمييز المقترن ، في كتب البلاغة ، بين التراكيب المعنية بالأمر بواسطة الرسم التالي :



في نفس الاتجاه ، اتجاه التمييز بين العبارات المدروج على اعتبارها عبارات مبأرة ،

يقترح ديك (ديك وأخرون : 1981) تعميضاً للتركيب المبارة على أساس التمييز بين ستة أنواع من البؤرة : (أ) بؤرة التتميم ، و (ب) بؤرة الانتقاء و (ج) بؤرة الاضافة و (د) بؤرة الحصر و (هـ) بؤرة التعويض و (و) بؤرة الموازاة .

أ - تسند بؤرة التتميم (completive focus) إلى المكون الحامل للمعلومة التي تملأ ثغرة في الرصيد الاخباري للمخاطب .

أوضح الحالات في هذا الصدد الأوجوبة عن الجمل الاستفهامية المتضمنة لاسم استفهاماً :

(52) أ - ماذا اشتري خالد ؟

ب - اشتري خالد معطفاً

ج - معطفاً

ب - تسند بؤرة الانتقاء (Selecting focus) إلى المكون الحامل للمعلومة المنتقاء من بين مجموعة من المعلومات الممكنة .

مثال ذلك ، المكون «معطفاً» في الجملة (53 ب) باعتبار هذه الجملة جواباً للجملة (أ) :

(53) أ - أحذاء ، اشتري خالد أم معطفاً ؟
- معطفاً اشتري خالد .

ج - تسند بؤرة الاضافة (expanding focus) إلى المكون الدال على المعلومة المضافة إلى الرصيد الاخباري السابق للمخاطب .

هذا الضرب من البؤرة يرد عامة في التركيب التي من قبيل (54 ب) :

(54) أ - اشتري خالد حذاء

ب - لم يشتري خالد حذاء فحسب بل اشتري كذلك معطفاً

د - تسند بؤرة الحصر (restricting focus) إلى المكون الحامل للمعلومة التي تختصر مجموعة من القيم في قيمة (أو أكثر من قيمة واحدة) تعد القيمة الواردة .

وت رد بؤرة الحصر في التركيب التي من قبيل (55) :

(55) أ - لم يشتري خالد إلا معطفاً

ب - إنما اشتري خالد معطفاً

هـ - تُسند بؤرة التعويض (replacing focus) إلى المكون الدال على المعلومة التي تعوض إحدى المعلومات المتوفّرة لدى المخاطب والتي يعدها المتكلّم غير واردة .

مثال ذلك المعلومة الدال عليها المكون الوارد قبل «لا» والمكون الوارد بعد «بل» في الجملتين التاليتين :

- (56) أ - ما حذاء اشتري خالد بل معطفاً
ب - اشتري خالد ممعطفاً لاحذاء

و - تُسند بُورَة الموازاة (parallel focus) إلى المكون الحامل لمعلومة تقابل المعلومة الدال عليها مكون آخر في نفس الجملة .

نجد هذا الضرب من البُورَة في التراكيب الاستدراكيَّة التي من قبيل (57) :

- (57) أ - اشتري خالد حذاء لكن عمراً اشتري معطفاً
ب - اشتري خالد حذاء في حين أن عمراً اشتري معطفاً

2 . 3 . أي تحليل للبنيات المبأرة ؟

يَبْيَأ ، في المبحث الأول من هذا الفصل ، أن التراكيب المصدَّرة والتراكيب المحصرية والتراكيب شبه المفصولة والتراكيب المتضمنة للأداة العاطفية «لا» أو الأداة «ما ... بل» لها من الخصائص التداولية ما يُؤَلِّف بينها بحيث تُستعمل جميعها في حالات تكون فيها معتقدات المخاطب مخالفة (أو غير مطابقة تمام التطابق) لمعتقدات المتكلِّم إلا أن التاليف في هذه الخاصيَّة لا يجعل من هذه التراكيب تراكيب متراوفة ولا يسُوغ ، بالتالي ، أن يقترح لها جميعها نفس التحليل .

بصفة عامة ، لا يجوز لنحو يسعى لاحراز الكفاية التداولية ، نحو يعتمد مبدأ ترابط بنية اللسان ووظيفته التواصلية ، أن يصف عبارات متباعدة على أساس أنها متراوفة إذ أن من مُسلمات الأَنْحَاء المعتمدة لهذا المبدأ أن تباين التراكيب يعكس تباين الأغراض التخاطبية .

فيما يخص التراكيب التي نحن بصددها ، يَبْيَأ ، في المبحث الأول من هذا الفصل ، أنها ، رغم ما يُؤَلِّف بينها ، تراكيب متباعدة لا من حيث خصائصها البنوية فحسب بل كذلك من حيث خصائصها التداولية . فقد تبيَّن لنا أن هذه التراكيب لا تستعمل في نفس الطبقة المقامية وإنما يستعمل كل ضرب منها في طبقة مقامية معينة وأنها لا تحقق نفس الغرض التخاطبي بل يستعمل كل ضرب منها لتأدية غرض معين .

هذا التباين في الطبقات المقامية والأغراض المؤداة يجعل من التحليل الذي

اقرحناء منذ سنوات لرصد خصائص التراكيب المبأرة تحليلاً غير ملائم إذ يعتمد افتراض أن هذه التراكيب متداولة تداولياً باعتبارها متضمنة لنفس الوظيفة التداولية ، ويجعل كذلك التمييز بين بورتين اثنين فقط غير كاف لوصف ظاهرة التبديل في اللغة :

بناءً على هذه الملاحظات يتحقق أن توافر في التحليل الملائم للتراكيب المبأرة الشروط التالية :

- (1) أن يكون قادراً على رصد الخصائص البنوية لهذه التراكيب ،
- (2) أن يفرد مستوى من المستويات للتمثيل للخصائص التداولية ،
- (3) أن يكون قادراً على رصد الفروق الوظيفية (التداولية) التي تباين بين التراكيب المصدرة والتراكيب الحصرية والتراكيب المفصولة وغيرها من التراكيب المدروج على عدّها تراكيب مبأرة .

في إطار النحو الوظيفي ، نعتقد أن التحليل الكفيل بالاستجابة لهذه المقتضيات هو التحليل الذي يبني على التمييز بين أنماط متعددة من البؤر والذي يُسند لكل ضرب من ضروب التراكيب المبنية البؤري الذي يلائمه .
وسنحاول ، في البحث المولى ، أن نرسم المعالم الكبرى لهذا التحليل .

3 . المقاربة الوظيفية للبنيات المبأرة :

3 . 1 . أنماط البؤر :

تبين لنا ، في ما سبق ، أنه من الضروري التمييز بين أنماط متعددة من البؤر إذا أراد الواصف أن يكون تحليله للعبارات اللغوية من منظور التبديل تحليلاً ملائماً .
لدينا اقتراحان اثنان لتسيط أنواع البؤر : الاقتراح الوارد في البلاغة العربية والاقتراح الذي يقدمه ديك واخرون في إطار النحو الوظيفي . إذا قارنا بين الاقتراحين لاحظنا مايلي :

- (1) ثمة تقارب ملموس جداً بين أنواع البؤر الواردة في الاقتراحين . ففي الاقتراحين معاً ، نجد تقابلاً بين نوعين أساسين : بؤرة ترتبط بالمعلومة التي تكتفي بإتمام معلومات المخاطب والبؤرة المرتبطة بالمعلومة التي يقوم حولها خلاف (أو على الأقل عدم اتفاق تام) بين المخاطبين . النوع الأول من البؤر يصطلاح على تسميته «بؤرة التتميم» في الاقتراح الوظيفي وهو ما يمكن أن يربط بما ورد في البلاغة العربية في معرض الحديث عن «الخبر الابتدائي» ،

أي الخبر الذي يُلقى إلى «خالي الذهن» .

ويتجلى كذلك التالق بين الاقتراحين في بؤر النوع الثاني حيث نلاحظ تطابقاً يكاد يكون تماماً لا بين المفاهيم فحسب بل كذلك بين الأصطلاحات ذاتها . من هذه التطابقات «بؤرة الحصر» / «الحصر» و «بؤرة التعويض» / «القلب» ...

(2) ويختلف الاقتراحان بالنظر إلى عدد أحاطات البؤرة المميز بينها . فلا نجد ، في اقتراح البلاغيين ، ما يقابل بؤرتى «الاضافة» و «الموازاة» .

إلا أنه من الملاحظ أنه من الممكن الاستغناء عن هذين النوعين من البؤر . فبؤرة الاضافة لا تختلف اختلافاً جذرياً عن بؤرة «التنمية» إذ إن المعلومة المضافة ليست في الواقع إلا معلومة تتمم ما هو متوافر من المعلومات لدى المخاطب . وبؤرة «الموازاة» لا تباين كثيراً بؤرة «التعويض» . فالجملة (57) أ ، مثلاً ، تنجز في طبقة مقامية يكون فيها المتكلم قاصداً تعويضاً معلومات المخاطب بالمعلومة التي يعتقد أنها المعلومة الواردة ، فهي تقال لمن يعتقد أن «عمراً» كذلك اشتري حذاء .

يمكن أن نستخلص ، إذن ، أن الاقتراحين البلاغي القديم والوظيفي الحديث متكافئان بالنظر لتمييز البؤر .

بناءً على ما ورد في الاقتراحين معاً ، نقيم تمييزاً أولياً بين نقطتين أساسين من البؤر : (أ) بؤرة الجديد و (ب) بؤرة المقابلة كما كان الشأن في تحليلنا السابق للبنيات المبأرة .

ونعرف هاتين الوظيفتين التداوليتين كما يلي :

(أ) تستند بؤرة الجديد إلى المكون (حمل أو عنصر حمل) الدال على المعلومة التي يجهلها أحد المخاطبين .

هذا الضرب من البؤر يرد ، عامة ، في الأزواج الجملية التي من قبيل (58) أ - ب) :

(58) أ - متى عاد خالد من السفر ؟
ب - عاد خالد من السفر البارحة

(ب) تستند بؤرة المقابلة إلى المكون (حمل أو عنصر حمل) الدال على المعلومة التي يشكل ورودها محط جدال بين المخاطبين .

ونقترح ،بناءً على ماتبين لنا من قصور هذه الثنائية عن رصد خصائص البنيات

المبأرة ، تفريع بؤرة المقابلة إلى البؤر الأربع التالية : بؤرة الانتقاء وبؤرة الحصر وبؤرة التثبيت وبؤرة القلب .

ونقترح تعريف هذه الوظائف الفرعية على النحو التالي :

(ج) تُسند بؤرة الانتقاء إلى المكون الحامل للمعلومة المستقاة من بين مجموعة من المعلومات على اعتبار أنها المعلومة الواردة .

ويأخذ هذا النوع من البؤر المكون المتصرّف في الجمل التي من قبيل (1) المكررة هنا للتذكير :

(1) هنـداً عـشق خـالد

(د) تُسند بؤرة الحصر إلى المكون الحامل للمعلومة التي تحصر مجموعة من القيم في قيمة (أو أكثر من قيمة) تُعدُّ القيمة الواردة .

وتشير هذه البؤرة في التراكيب المتضمنة لأداة حصر كالتراكيب المثل لها بالجملتين (2 أ - ب) :

(2) أ - ما يعشـق خـالد إـلا هـنـدا
ب - إنـما يـعشـق خـالـد هـنـدا

(هـ) تُسند بؤرة التثبيت إلى المكون الحامل للمعلومة التي يصادق المتكلم على وروتها .

وتشير هذه البؤرة في التراكيب شبه المفصلة التي من قبيل (3) :

(3) التي يـعشـقـها خـالـد هـنـدـ

(و) تُسند بؤرة القلب إلى المكون الحامل للمعلومة التي يعوض بها المتكلم معلومة يعدها غير واردة .

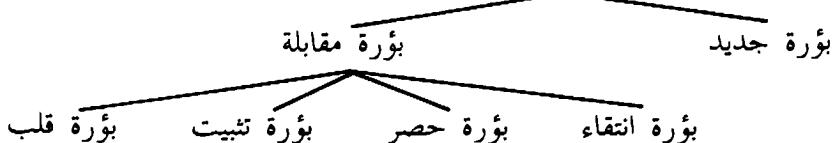
وترد هذه البؤرة في التراكيب التي من قبيل (4) و (5) :

(4) يـعشـق خـالـد هـنـدا لـا زـينـب

(5) ما زـينـب يـعشـق خـالـد بل هـنـدا

ونوضح التنعيم الذي نقترحه لأنواع البؤر بواسطة الرسم التالي :

البؤرة (59)



يستوجب هذا التنبيط الملاحظات الآتية :

- (1) يؤسس تقسيم البؤر إلى أنواع على تمييز عام يقابل بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة ، وهو تمييز لأنجده في اقتراح البلاغيين ولا في اقتراح ديك وأخرين .
- (2) يمكن هذا التمييز الأولى من رصد ما يوالف بين البؤر الأربع في مقابل بؤرة الجديد .

ولا يتبع الاقتراحان الآخران ، خلواهما من هذا التمييز ، هذا الرصد إذ إن البؤر الخمس جميعها مسوئٍ بينها كأنها هي فروع أخوات لقوله واحدة .
(3) لا يتضمن التنبيط الذي نقترحه ما يقابل بؤري «الاضافة» و «الموازاة» الواردتين في اقتراح ديك وأخرين وقد بيانا ، في ما تقدم ، إمكان الاستغناء عن هاتين الوظيفتين . فالوظيفة الأولى يمكن إلحاقها ببؤرة «الجديد» ، أمّا الوظيفة الثانية فلا تختلف عن بؤرة القلب كما عُرفت آنفا . لهذا السبب نقترح الاقتصار على خمس بؤر فحسب مفترضين أن هذا العدد كاف لوصف البيانات المبأرة وصفاً ملائماً . وفي الفقرة الموالية من هذا البحث ، نبين كيف تتحقق كل بؤرة من البؤرة الخمس في تراكيب معينة .

3 . 2 . بؤرة الجديد :

لتأخذ ، مثلاً لتطبيق مسطرة تكوين الجمل المتضمنة لبؤرة الجديد في النحو الوظيفي ، الجملتين (60 أ - ب) :

- (60) أ - من صفع حالد ؟
- ب - صفع حالد بـ^{كرا}

البنية مصدر اشتراق الجملة (60 أ) هي البنية الحملية (61) :

- (61) [تد [تا [مض صفع ف (ع¹ ذ س¹ : خالد (س¹)) منف
(م س² : ^{كرا}نسان]. (س²)) متف]]]

حيث م يؤشر لشخص الحد الاستفهامي .

وتنقل البنية (61) إلى بنية وظيفية عن طريق إجراء قواعد تحديد شخص الحمل وقواعد إسناد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية . البنية الوظيفية ناتج إجراء هذه القواعد هي البنية (62) :

- (62) [سـه [تد [تا [مض صفع ف (ع¹ ذ س¹ : خالد (س¹)) منف فاع
(م س² : ^{كرا}نسان] (س²)) متف مف بـ^{كرا}جـد]]]

حيث سهـ = استفهام

وتنفذ البنية الوظيفية (62) دخلاً لقواعد التعبير التي يتم إجراؤها على النحو التالي :
1) يُنقل الحدّان (س١) و (س٢)، يقتضي «قواعد صياغة المركب»⁽⁸⁾ إلى
مركبين فتحصل على البنية (63) :

(63) [سهـ [تد [تا [مض صفع ف (خالد] منفـ فاعـ
رفع

[من] متقـ مف بـؤـجـدـ]]]]]

ونخص بالاشارة انتقال الحد (س٢) إلى مركب حيث يتم هذا النقل بمقتضى
القاعدة (64) :

← (64) {سهـ ... (م س ي «إنسان» (س ي)) متقـ مف }
{سهـ ... (س ي : من (س ي)) متقـ مف }

تفيد القاعدة (64) أن الحد (س ي) يُنقل إلى المركب اسم الاستفهام «من»
إذا توافرت الشروط التالية :

- 1) كون مخصوص الحد المخصوص الاستفهام م ،
- 2) كون مخصوص الحمل مخصوص الاستفهام سهـ ،
- 3) تضمن الحد للقييد التواردي «إنسان» ،
- 4) كون الحد حاملاً للوظيفة «المتقبل» والوظيفة التركيبية «المفعول» .

ويحترز بالشرط الثاني من انتقال الحد إلى الاسم الموصول «من» الوارد في الجمل
التي من قبيل (65) :

(65) من ضربـ خـالـدـ بـكـرـ

ويحترز بالشرط الثالث من انتقال الحد إلى اسم الاستفهام «ما» المخصوص لتحقيق
أسماء الاستفهام المتضمنة للقييد «غير إنسان» كما هو شأن في الجملة (66) :

(66) ما (ذا) شربـ خـالـدـ ؟

أما الشرط الرابع فإنه يعني من تحقق الحد في شكل أحد أسماء الاستفهام التالية :
«متى» و «أين» و «كيف» المخصوصة لتحقيق الحدود الحاملة للوظائف الدلالية
«الزمان» و «المكان» و «الحال» بالتالي .

طبقـ ، بعد ذلك ، قواعد صياغة المحملـ التي لن نفصل فيها القول هنا فتحصل
على البنية (67) :

(67) [خُبٌّ صَفْعٌ فِي خَالِدٍ مَنْفٌ فَاعِمٌ مِنْ مَتْقٍ مَفْ بُؤْجَدٍ] رفع

وباءجراء قواعد إدماج مخصص الحمل (مؤشر القوة الانجازية) تنقل البنية (67) إلى البنية المكونية غير المرتبة التالية :

(68) [صفع ف {خالد} منف فاعل {من} متق مف بؤجد] رفع

وتتخذ البنية (٦٨) دخلاً لقواعد الموقعة التي تحتل بمقتضاهما المكونات «صفع» و «حالد» و «من» المواقع معه وف و فا وفقاً للبنية الموقعة (٦٩) :

(69) م^۱ ، م^۲ ، م^۳ م^۴ ف (م آ) فا مف ص ، م^۵

هذه القواعد هي بالتوالي القاعدة (70) و (71) و (72) :

{ اسم ؟ } (70) بؤمقا مع

ف ← فعل (71)

فاعل ← فا (72)

بتطبيق هذه القواعد ، نحصل على البنية المكونية المرتبة (73) :

(73) [من|صفع|خالد]

ملحوظة: من الجائز أن يحتل اسم الاستفهام الموقع الذي تخوله إياه وظيفته التركيبية باعتباره مفعولاً فتحققت البنية المكونية المرتبة في شكل الجملة

: (74)

(74) صفع خالد من؟

مفاد هذا أن قاعدة موقعه اسم الاستفهام في الموضع الصدر ، الموضع مـھ ، قاعدة غير واجبة (قاعدة «الاختيارية») . وقد بيّنا ، في مكان آخر⁽⁹⁾ ، أن الموضع الذي يحتله اسم الاستفهام في غالب الأحوال هو الموضع مـھ اعتباراً لكون اللغة العربية من اللغات التي تتموقع فيها أداة الاستفهام («المهمزة» أو «هل») في صدر الجمل⁽¹⁰⁾ . ويشدّ عن هذا الاتجاه العام حالتان اثنان : (أ) ورود الاستفهام «استفهام صدی» و (ب) كون الجملة الاستفهامية مستلزمة لقرة إنجازية غير

«السؤال» مثل أن تكون مستلزمة للتعجب أو الإنكار كا هو الشأن في الجملتين (75 ب) و (76) :

- أ - قتل خالد XXX (75)
 ب - قتل خالد من؟

أ - خاصم خالد أباه (76)
 ب - خاصم خالد من؟

وتعتَّد مصدراً لاشتقاق الجملة (60 ب) البنية الحمليَّة (77) :

(77) [تد [تا [مض صفع ف (ع₁ ذ س₁ : خالد (س)) منف
(ع₁ ذ س₂ : يكراً (س₂)) متق]]]

وتنقل البنية (77) إلى البنية الوظيفية (78) طبقاً للمسطرة العامة حيث تتخذ دخلاً لقواعد تحديد مخصص العمل وقواعد إسناد الوظائف (التركيبة والتدابير) :

(78) [خُبٌّ تَدٌّ] [مَضْ صَفْعٌ فٌّ] (ع١ ذ١ س١: خَالِدٌ (س٢)) مَنْفٌ فَاعِلٌ
 (ع١ ذ٢ س٢: بَكْرٌ (س٣)) مَتْقٌ مَفْ بُؤْجَدٌ[١]

فن طريق إجراء قواعد تحديد مخصوص الحمل يؤشر لهذا المخصص في البنية (78) بالمؤشر (حـ) الدال على القوة الانجازية «الأخبار» وعن طريق قواعد إسناد الوظائف يأخذ الحد (س¹) الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور ، ويأخذ الحد (س²) الوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية بؤرة الجديد . وتنتقل البنية الوظيفية الناتمة التحديد (78) إلى بنية مكونية عبر المراحل -التالية : تجري قواعد صياغة المركب فيتم بواسطتها نقل الحدين (س¹) و (س²) إلى مركبين :

(79) [خُبْ [تَدْ [تَا [مَضْ صَفْعْ فْ [خَالِدْ] مَنْفْ فَاعْ
رَفْعْ
أَبْكَرْ] مَنْقَرْ مَفْ بَؤْجَدْ]]]
نصْ

وتجري بعدها قواعد صياغة المحمول ثم قواعد إدماج مؤشر القوة الانجزية فتحصل على البنية غير المرتبة (٨٠) :

(80) [صفع ف خالد| منف فاعل| بكر| متقدمة| بؤجد] نصب رفع

وتتخدّن البنية (80) دخلاً لقواعد الموقعة التي تنقلها إلى البنية المكونية المرتبة : (81)

(81) [صفع . خالد | بكرأ]

وستستخدم لهذا الغرض القاعدتان (71) و (72) المكررتان هنا للتذكير :

(71) فعل ← ف

(72) فاعل ← فا

والقاعدة (82) :

(82) مفعول ← مف

ويلاحظ بهذا الصدد أن الوظيفة التداوily «بؤرة الجديد» لا تأثير لها في ترتيب المكونات إذ لا يأخذ المكون الذي يحملها أي موقع خاص وإنما يحتل الموقع الذي تحوله إياه إما وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية (إذا كانت له وظيفة تركيبية). فالمكون «بكرأ» في البنية (81) يحتل الموقع العادي للمفعول رغم أنه يحمل الوظيفة التداوily بؤرة الجديد .

ولا يصدق هذا على المكون بؤرة الجديد حين يكون اسم استفهام . فاسم الاستفهام في اللغة العربية ، كـ تقدم ، يتصدر الجملة إلا في حالات استثنائية .

3 . 3 . بؤرة الانتقاء :

نأخذ ، مثلاً لاشتقاق الجمل المتضمنة لبؤرة الانتقاء الجملة (83 ب) الواردة جواباً للجملة (83 أ) :

(83) أ - أعمراً صفع خالد أم بكرأ ؟

ب - بكرأ صفع خالد

البنية مصدر اشتقاء الجملة (83 ب) هي ذات البنية الحاملية مصدر اشتقاء الجملة (60 ب) وهي البنية التي مثلنا لها كما يلي :

(77) [تد [تا [مض صفع ف (ع 1 ذس 1 : خالد (س))] منف

(ع 1 ذس 2 : بكر (س))] متف]]]

تتخدّ هذه البنية دخلاً لقواعد المسؤولة عن بناء البنية الوظيفية التي تُجرى على النحو التالي :

باعتبار القوة الانجذابية المواكبة للجملة (83 ب) القوة الانجذابية «الأخبار» ، يُحدَّد

تحصص الحمل بواسطة التأثير له عن طريق المؤشر «خب». وتسند إلى الحد (س^١) الوظيفة التركيبية الفاعل وإلى الحد (س^٢) الوظيفة التركيبية المفعول. ثم تسند إلى الحد الاول الوظيفة التداولية «المحور» باعتباره حاملاً للمعلومة محظ الحديث في الجملة وتسند إلى الحد الثاني الوظيفة التداولية «بؤرة الانتقاء» باعتبار هذا الحد حاملاً للمعلومة المقصود انتقاءها من بين معلوماتين اثنتين على أساس أنها المعلومة الواردة .

ناتج تطبيق هذه القواعد البنية الوظيفية التامة التحديد (84) حيث «بونق» = بؤرة انتقاء

(84) [خُبٌّ تَدْ [تَأْ [مَضْ صَفْعٌ فَ (عَ1 ذَسْ : خَالِدٌ (سَ1)) مَنْفٌ فَاعِمٌ (عَ1 ذَسْ : بَكْرٌ (سَ2)) مَتْقٌ مَفْ بُؤْنِقٌ]]]

ويتم نقل البنية (84) إلى بنية مكونية عن طريق قواعد التعبير التي تجري على النحو التالي :

يُقلل الحدان (س)، و (س)، بمقتضى قواعد صياغة المركب إلى مركبين فتنتج عن ذلك البنية (85) :

(85) [حسب [تد [تا [مض صفع ف [حالد] منف فاع
رفع

بکر | متق مف بؤنق [[[[

نحو

ثم تجري قواعد صياغة المحمول فنحصل على البنية (86) :

(86) [خُب [صفع ف | خالد] منف فاعل [بكر] متقد مف [بونق]]
رفع نصب

ويتم بعد ذلك إدماج مؤشر القوة الانجazية الذي تنتج عنه البنية المكونية غير المرتبة (87) :

(87) [صفع ف | خالد | منف | فاع | بكر | متقد | مف | بئنق] نصب رفع

وتضطلع قواعد الموقعة بنقل البنية (٨٧) إلى بنية مكونية مرتبة على الشكل التالي :

يحتل الفعل «صفع» الموضع المعدّ له ، الموضع ف طبقاً للقاعدة (٧١) ويحتل المركب

الفاعل ، بمقتضى القاعدة (72) الموقع فا ، وفقاً لوظيفته الترکيبية . أما المركب المفهول المسندة إليه الوظيفة التدابيرية بورة الانتقاء ، فإنه يحتل الموقع الصدر م ثم بمقتضى وظيفته التدابيرية هذه . وتم موقعة هذا المركب في م ه طبقاً للقاعدة :

(88)

(88) {؟ اسم
م ← م ←
| بؤنة
| مع

و تعد القاعدة (88) تدقيقاً للقاعدة (70) المكرر سوقها هنا للتذكير :

(70) {؟ اسم
م ← م ←
| بؤمة
| مع

من حيث إن المكون المبأر الذي يحتل الموقع م ه ليس المكون الحامل للوظيفة بورة المقابلة على الأطلاق بل المكون الذي يحمل إحدى البؤر فروع بورة المقابلة ، أي بورة الانتقاء .

ويتبين من المقارنة بين القاعدتين (70) و (88) أن القاعدة (70) المصوحة على أساس افتراض أن البورة بورتان فقط ، بورة جديد وبورة مقابلة ، لا تكفل رصد مواقع المكونات المبأرة رصداً ملائماً إذ إنها تستلزم أن جميع المكونات المبأرة تتغير مقابلة تتصدر حمل الجملة بيد أن الواقع هو أن المكونات الحاملة لبورة الانتقاء هي وحدها التي تمتاز بخاصية التصدر . خلاصة هذا وجوب تعويض القاعدة (70) المعتمدة في الأبحاث السابقة بالقاعدة (88) .

بإجراء قواعد التعبير هذه نحصل على البنية المكونية المرتبة (89) التي تتحقق في شكل الجملة (83 ب) :

(89) [[بكر]ا صفع [خالد]]

سبق أن أشرنا ، ونحن نعرض لخصائص البنيات المصدرة ، إلى أن الجمل التي من قبيل (90 أ - ج) جمل لاحقة :

(90) أ - * هندا البارحة تزوج خالد
ب - * بكرًا في الشارع صفع خالد
ج - * متى هندا تزوج خالد ؟

وبينًا أن لحن هذا الضرب من التراكيب كامن في أن أكثر من مكون واحد يتصدر الجملة ، أي يحتل الموضع الصدر فيها .

ويكفي أن يتم إقصاء الجمل التي من قبيل (٩٠ أ - ج) في إطار النحو الوظيفي - كما افترحنا ذلك في مكان آخر^(١١) - عن طريق وضع قيد يضبط إجراء القاعدة (٨٨) . ويكفي صوغ هذا القيد على النحو التالي :

(٩١) قيد أحادية الموقعة في م^{هـ}
«لا يحتل الموضع م^{هـ} أكثر من مكون واحد»

٣ . ٤ . بؤرة الحصر :

نقترح أن تبع المسطرة التالية في استئفاق التراكيب المصرفية التي من قبيل (٩٢ أ - ب) :

(٩٢) أ - ما صفع خالد إلا بكرأ
ب - إنما صفع خالد بكرأ .

البنية الحملية مصدر استئفاق الجملتين (٩٢ أ - ب) معاً هي البنية (٩٣) :

(٩٣) [نف [تد [تا [مض صفع ف (ع ١ ذس^١ : خالد (س^١)) منف
(ع ١ ذس^٢ : بكر (س^٢)) متقدمة]]]

تصبح هذه البنية بنية وظيفية تامة التحديد بواسطة إجراء قواعد تحديد مخصص الحمل وقواعد إسناد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية :

(٩٤) [نخب [تد [تا [مض صفع ف (ع ١ ذس^١ : خالد (س^١)) منف
فاعم

(ع ١ ذس^٢ : بكر (س^٢)) متقدمة منف بؤر حصر]]]

البنية الوظيفية (٩٣) ناتج التأثير للقوة الانحازية «الأخبار» بواسطة مخصص الحمل «نخب» وإسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول إلى الحد المنفرد والحد المتقبل بالتالي والوظيفتين التداوليتين «المحور» و «بؤرة الحصر» إلى الحد الأول باعتباره محط الحديث في الجملة وإلى الحد الثاني باعتباره الحد الدال على الذات المقصورة عليها الخاصية التي يدل عليها المحمول على أساس أن الجملتين (٩٢ أ - ب) واردتان جوابين تصحيحين للجملة (٩٥) :

(٩٥) لقد صفع خالد جميع رفقاء

وتنقل البنية الوظيفية التامة التحديد (94) إلى بنية مكونية عن طريق قواعد التعبير التي يتم إجراؤها في المراحل الأساسية التالية :
يتم نقل الحدان (س1) و (س²) ، بواسطة قواعد صياغة المركب ، إلى مركبين :

ابکر | متق مف بؤحص]]]]]]]

ويتم بعد ذلك إجراء قواعد صياغة المعمول التي تنتج عنها البنية (97) :

(97) [خُبٌّ [نَفٌّ [صَفْعٌ فِي [خَالِدٍ] مِنْفٌ فَاعِلٌ [بَكْرٌ] مَتْقٌ مَفٌّ بَؤْحَصٌ]]]

وتتخذ البنية (97) دخلاً لقواعد الادماج الآتية :

- (1) تُدْمِجُ الأَدَاءُ الصَّفِرُ فِي مَحْلٍ مُخْصَصٍ لِلْحَمْلِ «خَب»،
 (2) وَتُدْمِجُ الأَدَاءُ «مَا ... إِلَّا» أَوِ الْأَدَاءُ «إِنَّا» وَفِقَهُ لِلْقَاعِدَةِ (98) :

(98) ← [نف] ... (س ي) بؤحص ... ←
 ← [ما إلا] { إنما } ... (س ي) بؤحص ...

وتفيد هذه القاعدة أن إحدى الأداتين «ما ... إلا» و «إغا» تدفع إذا توافر الشرطان التاليان : (أ) كون المخصوص الحتمي مخصوص النفي و (ب) كون أحد عناصر الحمل مستندة إليه الوظيفة التداويلية بؤرة الحصر . ويؤدي إدماج هاتين الأداتين إلى البنتين التاليتين :

(99) [ما إلا [صفع ن (خالد] منف فاع [بكر] متقد مف بؤحص]]
رفع نصب

بعد إدماج الأداتين الحاصلتين ، تطبق قواعد الموقعة على الشكل التالي :
 يحتمل الحمول الفعل الموقع ف والمركبان الفاعل والمفعول الموقعين فا و مف بالتالي يمتصي القاعدة (71) و القاعدة (72) و (82) المكررة هنا للتذكير :

ف ← فعا (71)

فـاعـل → فـا (72)

(82) مفعول ← مف

أمّا الأدوات الحاسّرّتان «ما ... إلّا» و«إنما» فإنّ موقعهما تمّ بمحضِي القاعدتين

: (102), (101)

¹⁰¹) [ما إلا... (س ي) بؤ حص ...]

[ما [(... إلا (س ي) بؤحص ...]

أداة صدر ← م (102)

تفيد القاعدة (102) أن الأداة «إنما» تختلي الموقع الصرفي في العمل ما، المخصص للأدوات الصدور باعتبارها إحدى هذه الأدوات . أما القاعدة (101) فإن مفادها أن العنصر الأول من الأداة «ما ... إلا» يختلي الموقع الصرفي في العمل في حين يحتل العنصر الثاني الموقع السابق لموقع المركب الحامل للوظيفة بؤرة الحصر .

تُشَكّل عن إجراء القاعدتين (101) و (102) البنيان المكونيّتان المرتبان (103) و (104) :

(103) [ما صفع خالد إلا بكر] [[

(104) [[إنما [صفع | خالد] {بكرأ}]]

الثان تتحققان في شكل الجملتين (٩٢ أ - ب).

ملحوظة : تستدعي قواعد الموقعة المسؤولة عن ترتيب المكونات داخل الجملة الحصرية المضمنة للأداتين «ما ... إلا» و «إنما» الملاحظات التالية :

أ) إذا رصدنا موقع «ما» المواردة لـ «إلا» بواسطة القاعدة (102)، تhtm وضع قاعدة ثانية لرصد موقع «إلا» الأمر الذي يُسقّطنا في مانروم تلaffie.

ب) ليست الأداة «ما» ، كما سبق أن بيننا ، الأداة الوحيدة التي توارد «إلا» في التراكيب الحصرية إذ إن الحصر يسوغ بالأداة «ما ... إلا» كما يسوغ بالأدوات «لم ... إلا» و «لن ... إلا» و «ليس ... إلا» . وقد بينا أن الأدوات التوافي «لن» و «لم» و «لا» و «ليس» ، لاتتصدر الحمل (لاتحتل الموضع م¹) بخلاف الأداة «ما» بل تتلخص بالمحمول . لهذا ، يسر وضع قاعدة واحدة لرصد موقع هذه الأدوات التوافي جميعها . ورأينا أن ما اقتربناه هو أكثر السبل ملاءمة لرصد موقع الأدوات الحاصرة .

(2) أشرنا في البحث الأول من هذا الفصل إلى أن المكون المحصر في التراكيب المضمنة للأداة «إنما» يحتمل وجوباً الموقع الأخير في الجملة ، بخلاف المكون المحصر بإلا ، الذي يمتاز بحرية في الترتيب . فارن :

- (105) أ - ما صادق خالد إلا ابراهيم
- ب - ما صادق إلا ابراهيم خالد
- (106) أ - إنما صادق خالد ابراهيم
- ب - * إنما صادق ابراهيم خالد

والراجح أن هذا الوضع راجع إلى أن المكون المحصر بإلا يحمل علامة حصره (الأداة إلا) التي توافقه أينما حل في الجملة في حين أن المكون المحصر وإنما لا علامة تدل على أنه المقصود بالحصر سوى رتبته فامتنع لذلك تنقله .

لرصد هذه الخاصية في إطار النحو الوظيفي ، يمكن وضع قيد على موقعة المكون بؤرة الحصر يقضى بأن يحتمل هذا المكون الموقع الأخير في الحمل إذا كانت الأداة الحاصرة المدجحة الأداة «إنما» .

(3) يفاد من القاعدة (98) المسؤولة عن إدماج الأداتين الحاصرتين «ما ... إلا» . و «إنما» أن هاتين الأداتين متزادفان بحيث يمكن تعاقبهما في نفس السياق دون أي تأثير دلالي أو تداولي لهذا التعاقب . إلا أن هذه القاعدة لا تعني إلا «إنما» الحاصرة التي لا تباين في وظيفتها «ما ... إلا» .

أما «إنما» التي وصفها البالغيون الأقدمون بكونها ترد لتبنيه المستمع إلى حكم يعرفه وهو عنه غافل فإن إدماجها يقتضي وضع قاعدة أخرى لا علاقة لها بالتراكيب الحصرية . ولعل أحسن صياغة لهذه القاعدة ، في إطار النحو الوظيفي ، هي الصياغة التي تبني على الترابط القائم بين إدماج «إنما» والقوة الانجذابية المواكبة للحمل إذا افترضنا أن «التبني» من «الأفعال اللغوية» .

٣ . ٥ . بؤرة التشيت :

فصّلنا القول ، في مكان آخر⁽¹²⁾ ، في المسطّرة المعتمدة في النحو الوظيفي لاشتقاق الجمل «التعينية» سواء منها التي يرد فيها الموضع الفاعل جملة موصولة أم التي يكون فاعلها مركباً اسمياً . لتفاصيل إواليات تكوين هذين الضربين من التراكيب التعينية نحيل القارئ على الدراستين اللتين أفردناهما للفعل الراهن وللجملة المركبة ونكتفي هنا للتمثيل لتطبيق هذه الالواليات باشتقاق الجملة (107 ب) الواردة جواباً للجملة (107 أ) :

- (107) أ - أظن أن الذي صفعه خالد بـ
ب - الذي صفعه خالد بـ

دافعنا في دراستنا للجمل الموصولة عن أحد التحليلين المفترضين في النحو الوظيفي لوصف خصائص هذه التراكيب . ويقوم التحليل الذي بياناً أنه أكفى التحليلين بالنظر للغة العربية (ولكل لغة تستخدم استراتيجية العائد) على افتراض أن البنية مصدر اشتقاء التركيب الموصول بنية تتضمن مؤشراً للمعلق الموصول («الاسم الموصول») ومعلّ موضع فارغاً معجّماً «يمحاول» المعلق الموصول كما يتبيّن من التمثيل التالي :

(108) (س ي : ... [ل [... (س ي) ...]] (س ي))
حيث يؤشر ل إلى المعلق الموصول و (س ي) إلى الموضع الفارغ معجّماً .
ويتحقق المؤشر الأول في شكل اسم موصول في حين يتحقق المؤشر الثاني في شكل عائد ضمير أو عائد صفر . أما التركيب التعيني باعتباره كلاً فإنه يتألف من الجملة الموصولة التي تشكّل الموضع الفاعل باسم يقوم مقام الحمول كما يوضح ذلك التمثيل (109) :

(109) (س ي : ... [ل [... (س ي) ...]] (س ي)) فا محمول س]
على هذا الأساس ، تكون البنية الحاملية مصدر اشتقاء الجملة التعينية (107 ب) هي البنية (110) :

(110) [تد [غ تا [حضر بكرس
(ع ١ ذ س ي : [ل [تد [تا [مض صفع ف (ع ١ ذ س ك : خالد
(س ك)) منف
(س ي) متقد [] (س ي)) متض []]

ويتم نقل البنية الحملية (110) إلى بنية وظيفية عبر المراحل التالية :

(1) يتم تحديد مخصوص الحمل في سلكين متواлиين : سلك الحمل المدجع أولاً وسلك الحمل الداعج (أو «الرئيسي») ثانياً⁽³⁾. يُؤشر للقوة الانجazية المراقبة للحمل المدجع ، الحمل الموصول ، بالمؤشر «خب» باعتبار أن هذه القوة الانجazية قوة «إخبار» ثم يُفعل نفس الشيء بالحمل الداعج فتنتهي عن ذلك البنية الوظيفية الجزئية (111) :

(111) [خب [تد [غ تا [حضر بكرس

(ع 1 ذ س ي : [ل [خب [تد [تا [مض صفع ف

(ع 1 ذ س ك : خالد (س ك)) منف

(س ي) متق [][][(س ي)) متض [][][

(2) وتُسند بعد ذلك ، الوظائف التركيبية والوظائف التداولية ، بنفس الطريقة ، أي «سلكياً» ، حيث يتم إسنادها في مستوى الحمل المدجع أولاً ثم في مستوى الحمل الداعج ثانياً .

(أ) تُسند الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول داخل الحمل المدجع ، إلى الحد المتفق (س ك) والحد المتقبل (س ي) بالتالي ثم تُسند الوظيفة الفاعل ، في مستوى السلك الأعلى ، إلى الحمل المدجع بكامله . ناتج هذا الاستناد هي البنية (112) :

(112) [خب [تد [غ تا [حضر بكرس

(ع 1 ذ س ي : [ل [خب [تد [تا [مض صفع ف

(ع 1 ذ س ك : خالد (س ك)) منف فا

(س ي) متق مف [][][(س ي)) متض فا [][][

ب - ويتواء ذلك إسناد الوظائف التداولية حيث تُسند الوظيفة المحور إلى الحمل الموصول باعتباره كلاً والوظيفة بؤرة التثبيت إلى المحمول الاسم . تنتهي عن تطبيق هذه القواعد البنية الوظيفية التامة التحديد (113) :

(113) [خب [تد [غ تا [حضر بكرس بؤثر

(ع 1 ذ س ي : [ل [خب [تد [تا [مض صفع ف

(ع 1 ذ س ك : خالد (س ك)) منف فا

(س ي) متق مف [][][(س ي)) متض فام [][][

ملحوظة : ليست بؤرة التثبيت ، كما سبقت الاشارة إلى ذلك ، ملازمة للتراكيب

العينية التي من قبيل (107 ب) . فمن الممكن أن تسند إلى محول هذا الضرب من التراكيب الوظيفة بئرة الجديد ويحصل ذلك في الحالات التي يرد فيها التركيب التعيني «جواباً صدّى» جملة استفهامية شبه مفصلة كما هو شأن في الحوار التالي :

(114) أ - من الذي صفعه خالد ؟

ب - الذي صفعه خالد بكر

فاشتقاق الجملة (114 ب) يماثل اشتقاق الجملة (107 ب) إلا في كون المحمول «بكر» يأخذ الوظيفة التداولية بؤرة الجديد في الجملة الأولى والوظيفة التداولية بؤرة التشتيت في الجملة الثانية.

وتشكل البنية الوظيفية التامة التحديد (113) دخلاً لقواعد التعبير التي يتم إجراؤها عبر المراحل الأساسية التالية :

(١) يتم في المرحلة الأولى نقل الحد المحمول (المحمول الموصول) إلى مركب بواسطة إجراء قواعد صياغة المركب الآتية :

أ) يتم إدماج الاسم الموصول «الذى» في محل مؤشر المعلق الموصول (ل). وقد صفتنا في مكان آخر⁽¹⁴⁾ القاعدة المسئولة عن إدماج هذا الاسم الموصول على النحو التالي :

[[115]) ل ← الذي / (ع ١ ذ س ي ... [ل] ... (س ي) ...
رُفْعًا / نَصْبًا / جَرًّا

تفيد القاعدة (115) أن الاسم الموصول يظهر كمعلق موصول في حدٍ يتضمن من بين مقيداته حملًا موصولاً إذا توافرت الشروط التالية : كون مخصوص الحد التعريفي «معرفة» وكون مخصوصه العددي «مفرداً» وكون مخصوصه الجنسي «مذكراً» ب) ويتم كذلك إدماج العائد الضمير (هـ) في محل الموضوع الفارغ معجمياً (سـ هـ). ويكون هذا الإدماج بمقتضي القاعدة التالية :

(116) (س ي) ← ضمير / (ع س ي : ... [ل] ... (س ي) مف ...)
 (س ي))

مفاد القاعدة (116) أن الحمل الموصول المتضمن في حدّ يظهر فيه عائد ضمير أو عائد صغر إذا كان محمل العائد حاملاً للوظيفة المفعول⁽¹⁵⁾.

ج) ويُستكمَل تحديد جميع عناصر الحد الحمل - الموصول بنقل الحد الداخلي (س لـ ك) إلى مركب .

د) ثم تستند الحالات الاعرافية سلكياً داخل الحمل المدح ثم إليه باعتباره كلاماً .
بمقتضى هذه القواعد ، يأخذ المركب «حالداً» الحالة الاعرافية الرفع لكونه فاعل المحمول المدح ، ويأخذ الحمل المدح ككل الحالة الاعرافية الرفع بمقتضى وظيفته الترتكيبية («الفاعل») .

هـ) ويتم بعد ذلك ترتيب المكونات داخل الحمل المدح فإذاً نأخذ المركب الفاعل الموقع فـ المركب الضمير المفعول الموقع م آ ، أي الموقع المتوسط بين موقع الفعل والفاعل ، وذلك بمقتضى مبدأ «ترتيب المكونات المفضل المستقل عن اللغات⁽¹⁶⁾». أما الاسم الموصول «الذى» فإنه يحتل الموقع المعد للمعارات ، أي الموقع م . ناتج تطبيق هذه القواعد البنية (117) :

(117) [خـب [تد [غـ تـا [حـض بـكـرس بـؤـث
رفع

| [الـذـى [صـفـعـه | خـالـدـا]]| اـمـتـضـ فـاعـ[]]
رفع

2) تطبق بعد ذلك قواعد صياغة المحمول على المحمول الرئيسي فنحصل على البنية (118) :

(118) [خـب [بـكـرس بـؤـث | [الـذـى [صـفـعـه | خـالـدـا]]| اـمـتـضـ فـاعـ[]]
رفع

لذكر بهذا الصدد ، أننا هنا أمام جملة محمولة محمول غير فعلي يتطلب ، مبدئياً ، فعل رابطاً . إلا أن الفعل الرابط المخصوص لا يظهر في هذه الجملة نظراً لثلاث سمات : (أ) كون المخصوص الجهي «غير تام» و (ب) كون المخصوص الزمني «حاضرأ» و (ب) كون المحمول غير منفي .

3) يتم بعد ذلك إدماج مؤشر القوة الانجذابية (الأداة الصفر) فنحصل على البنية المكونية غير المرتبة (119) :

(119) [بـكـرس بـؤـث| [الـذـى [صـفـعـه | خـالـدـا]]| اـمـتـضـ فـاعـ[]]
رفع

ملحوظة : في هذا المستوى من مستويات بناء البنية المكونية يجوز إدماج الضمير «هو» . ويتم هذا الادماج طبقاً للقاعدة الاختيارية (120) :

(120) س بؤتث (س ي : [٩...٩] [س ي]))

٩ س بؤتث هو (س ي : [٩...٩] [س ي))]

(4) وتبخذ البنية (119) دخلاً لقواعد الموقفة التي تطبق على النحو التالي : أ) باعتبار التركيب التعييني تركيباً ذاتياً محمل غير فعلي ، يحتل المحمول الاسمي «بكر» الموقّع ٩ ،

ب) ويحتل المركب - الجملة الموصولة الموقّع فاماً مقتضى وظيفته التركيبية طبقاً للبنية الرتيبة (121) :

(121) م، م، م، م (ط) فا ٩ مف ص ، م

التي استدللنا ، في مكان آخر (17) ، على أنها البنية التي تترتب طبقاً لها المكونات داخل الجملة ذاتياً محمل غير الفعلي . ويمكن أن يتقدم المحمول الاسمية على الجملة الموصولة فاعله كما هو الشأن في الجملتين (122) أ - ب) :

(122) أ - بكر الذي صفعه خالد (بني «بكر»)

ب - بكر هو الذي صفعه خالد

في هذه الحال يحتل المحمول الاسمية الموقّع الصدر ٩ ، على اعتباره بؤرة مقابلة ، في حين تتحل الجملة الموصولة الفاعل نفس الموقّع المعدّ للفاعل في البنية الرتيبة (121) .

ونشير قبل إنتهاء الحديث عن مسطورة اشتراق التركيب المتضمنة لبؤرة التثبيت في النحو الوظيفي إلى أن ما قلناه عن التركيب التي من قبيل (107- ب) يصدق كذلك على التركيب التي من قبيل (123) :

(123) أ - الصافعه خالد بكر

ب - الصافعه خالد هو بكر

التي يشكل موضوعها الفاعل حمل «مسمى» محموله اسم مشتق (اسم منفذ) ، مثلاً ، كما في الجملة (123)). ففي البنيات مصادر اشتراق الضربين من التركيب تتأثر الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية كما تتأثر قواعد التعبير المسؤولة عن نقل هذه البنيات إلى بنيات مكونية باستثناء الفرق القائم بين

قواعد صياغة المركب المسئولة عن نقل الماء الفاعل إلى مركب في التراكيب التي من قبيل (107 ب) والتراكيب التي من قبيل (123). تفاصيل قواعد صياغة المركب الواردة بالنسبة للتراكيب المتممة إلى الصنف الثاني، يمكن للقارئ أن يطلع عليها في كتابنا «من قضايا الربط في اللغة العربية».

3 . 6 . بؤرة القلب :

بؤرة القلب يتضمنها كـما تقدم ، ضربان من التراكيب : (أ) التراكيب العاطفية التي من قبيل (124) و (ب) التراكيب المتضمنة للأداة «ما ... بل» التي يمكن التثليل لها بالجملة (125) :

(124) صفع خالد بـكـراً لا عمرـاً

(125) ما عمرـاً صفع خالد بل بـكـرـ

لاحظنا في ما تقدم ، أن التراكيب التي من قبيل (124) والتراكيب التي من قبيل (125) تكاد ترافق بالنظر إلى الخصائص التالية :

(1) كونها بنيات عاطفية ،

(2) وكونها بنيات مبأرة ،

(3) وكونها تتضمن نفس الوظائف التداولية ،

(4) وكونها تتضمن نفس البؤرة ، بؤرة القلب .

على أساس هذا الترافق شبه التام بين الضربتين من التراكيب ، نفترض أن البنية مصدر اشتراق الجملتين (18) (124) و (125) بنية واحدة وهي البنية (126) :

(126) [تد [تا [مض صفع ف (ع 1 ذ س : خالد (س))] منف

(ع 1 ذ س : بـكـرـ (س))] متـقـوـ (ع 1 ذ س : عمـروـ (س)) متـقـ]]

حيث و = عاطف مجرد .

من هذه البنية الموحدة تشتق سلسلتان من البنيات تختلف بالنظر إلى خصائص الأداتين العاطفتين «لا» و «ما ... بل» .

تنقل ، بالنسبة للسلسلة الاشتراقية الأولى ، البنية (126) إلى بنية وظيفية تامة التحديد عبر المراحل الأساسية التالية :

(1) يحدد خصصـ الحـمـلـ فيـؤـشـرـ لـلـقوـةـ الـإنـجـازـيـةـ بـالـمـؤـشـرـ «ـخـبـ»ـ عـلـىـ اعتـبارـ أـنـ

الـقوـةـ الـمواـكـبـةـ لـلـجمـلـةـ (24)ـ هـيـ «ـالـاخـبـارـ»ـ ،

(2) ويتم إسناد الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الموضع المنفذ والوظيفة التركيبية المفعول إلى الموضوعين المتعاطفين كليهما ،
 (3) ثم تنسد ، بعد ذلك ، الوظيفة التداولية المدور إلى الموضع الفاعل والوظيفة التداولية بؤرة القلب إلى كلّ من الموضوعين المتعاطفين .
 ناتج إجراء هذه القواعد البنية الوظيفة (127) :

(127) [خُبٌ [تَدٌ [تَأٌ [مَضٌ صَفْعٌ فٌ (عٌ ١ ذٌ سٌ : حَدٌ (سٌ)) مَنْفَذٌ فَاجِعٌ
 (عٌ ١ ذٌ سٌ : بَكْرٌ (سٌ)) مَتْقٌ مَفٌ بَؤْقَبٌ]]]
 و (عٌ ١ ذٌ سٌ) مَتْقٌ مَفٌ بَؤْقَبٌ]]]
 و (عٌ ١ ذٌ سٌ : عَمْرٌ و (سٌ)) مَتْقٌ مَفٌ بَؤْقَبٌ]]]

تُتَّخذ البنية (127) دخالاً لقواعد التعبير التي تنقلها إلى بنية مكونية . ويتم إجراء هذه القواعد عبر المراحل التالية :

(1) ينتقل الحد الأول والحدان المتعاطفان إلى مركبات بواسطة قواعد المركب ،
 (2) ويبلو ذلك إجراء قواعد صياغة المحمول فتحصل على البنية التالية :

(128) [خُبٌ [صَفْعٌ فٌ [خَالِدٌ] مَتْقٌ فَاجِعٌ
 رَفْعٌ
 (بَكْرٌ) مَتْقٌ مَفٌ بَؤْقَبٌ و (عَمْرٌ) مَتْقٌ مَفٌ بَؤْقَبٌ]
 نَصْبٌ

(3) وتستكمل البنية عناصرها بإدماج مؤشر القوة الانجذابية (الأداة الصفر) وإدماج العاطفة «لا» . ويتم إدماج هذه الأداة بمقتضى القاعدة التي نعيد سوقها هنا على أنها القاعدة (129) :

(129) أ - [؟ ... (سٌ يٌ) حُو (سٌ حٌ ...)]
 [؟ ... (سٌ يٌ) حُلَا (سٌ حٌ ...)]
 ب - [؟ و ؟ (سٌ ... (سٌ نٌ) []]
 [؟ لا ؟ (سٌ ... (سٌ نٌ) []]
 حيث و = عاطف مجرد
 شرط = قيمة و = لأنف

ناتج هذين الادماجين البنية المكونية غير المرتبة (130) :

(130) [صَفْعٌ فٌ [خَالِدٌ] مَنْفَذٌ فَاجِعٌ
 رَفْعٌ

(بكر) متق مف بؤقب لا [عمرٌ] متق مف بؤقب]
نصب

4) وتشكل البنية (130) دخلاً لقواعد الموقعة التي تنقلها إلى البنية المكونة المرتبة (131):

(131) [صفع خالد] [بكرأ] لا [عمرأ]
التي تتحقق في شكل الجملة (124).
ويم ترتيب مكونات البنية (130) وفقاً لقواعد (71) و (72) و (82) المكررة هنا للتذكير:

(71) فعل → ف

(72) فاعل → فا

(82) مفعول → مف

يتحلل بمقتضى القاعدتين (71) و (72)، الفعل والمركب الفاعل الموقعين ف وفا في حين يتحلل ، بمقتضى القاعدة (82) ، المركبان المتعاطفان معًا الموقع مف باعتبارهما يؤلفان مكوناً واحداً.

ونشير فيما يتعلق بموقعة المركبين المتعاطفين ، أنه يسوغ فصلهما إذ من الممكن أن يتحلل أحدهما الموقع الصدر مف كا هو الشأن في الجملة (132):

(132) بكرأ صفع خالد لاعمراً

أما بالنسبة للسلسلة الاستيفائية الثانية ، فإن البنية (126) تنقل إلى بنية وظيفية بواسطة إجراء نفس القواعد باستثناء القاعدة التي تحدد مخصص الحمل «النفي» والتي يُؤشر بمقتضها إلى هذا المخصص بالمؤشر «ف». ناتج هذه القواعد البنية (133) :

(133) حب [نف [تـ [ـا [مض صفع ف (ع 1 ذ س : خالد (س))] منف
فامع (ع 1 ذ س : بكر (س)) متق مف بؤقب

و (ع 1 ذ س : عمرٌ (س)) متق مف قب]]]]]]

وتنتقل البنية (133) إلى بنية مكونية بواسطة إجراء نفس قواعد التعبير التي تم بمقتضها نقل البنية (127) باستثناء القاعدة المسئولة عن إدماج الأداة العاطفة «ما ... بل». البنية دخل هذه القاعدة هي البنية (134) :

(134) [نف [صفع ف خالد] منف فامع
رفع

{بكر| متقد مف بؤقب و [عمر| متقد مف بؤقب]]
نصب

ونقترح صوغ القاعدة التي تنقل بمقتضاهما البنية (134) إلى البنية (135) على
الشكل (136) :

(135) [ما [صفع ف | خالد] متقد فاع
رفع

{بكر| متقد مف بؤقب بل [عمر| متقد مف بؤقب]]
نصب

(136) [نف ٩ ... (س ي) بؤقب و (س ح) بؤقب ...] ←
[ما ٩ ... (س ي) بؤقب بل (س ح) بؤقب ...]
حيث و = عاطف مجرد

مفاد القاعدة (136) أن الأداة المتقطعة «ما ... بل» تدمع في البنيات المتوافر فيها
الشيطان التاليان :

أ) كون مخصص الحمل المخصص «النفي» .

ب) وكون العنصرين المتعاطفين حاملين للوظيفة التداولية بؤرة القلب .
ويحترز بالشرط الأول من التراكيب التي من قبيل (137) :

(137) صفع خالد عمرأ ، بل بكرأ

والتي استدللنا في مكان آخر⁽¹⁹⁾ على أن المكون الموالي فيها للأداة «بل» مكون
«ذيل» يقوم بدور تصحيح معلومة يتضمنها الحمل الذي يتقدمه . ويحترز بالشرط
الثاني من ورود العنصر الثاني من الأداة المتقطعة⁽²⁰⁾ إحدى الأدوات العاطفة غير
الأداة «بل» كما هو الشأن في الجمل التالية :

(138) أ - ما صفع خالد بكرأ وعمرأ

ب - ما صفع خالد بكرأ فعمرأ

ج - ما صفع خالد بكرأ ثم عمرأ

التي تعد فيها الوظيفة البؤرة مستندة إلى الحمل كامله ، الذي يشكل بالتالي ،
حيز الأداة النافية «ما» .

وتتخد البنية (135) دخلاً لقواعد الموقعة التي تنقلها إلى البنية المكونية المرتبة
(139) :

(139) [ما [عمرأ [صفع | خالد] بل [بكرأ]]]

في البنية (139) يحتل المحمول الفعل الموقع المعد له ، الموقع ف ، ويحتل المركب الفاعل «حالد» الموقع فا في حين يحتل المركب المفعول «بكرأ» الموقع مف . أما المركب المفعول المعطوف عليه فإنه يحتل الموقع مه الذي يوالي الموقع مـ الذي تحتله الأداة «ما» باعتبارها أداة من الأدوات الصدور . ويعُد تصدير هذا المركب واجباً نظراً للخاصية التي تمتاز بها «ما» والتي تقضي بأن يليها المكون منهياً أيّاً كانت وظيفته في الجملة .

خلاصة : أهم ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة للبنيات المبأرة مابيل :

- 1 يمكن ضم التراكيب التصديرية والتراكيب المفصلة والتراكيب المحصرية والتراكيب المتضمنة للأداة العاطفة النافية «لا» أو الأداة العاطفة المتقطعة «ما ... بل» في زمرة واحدة على أساس أن هذه الأنماط الأربع من التراكيب تستخدم جميعها وسائل تعديل معتقدات المخاطب . إلا أن هذه التراكيب ، رغم ما يوّلّف بينها ، ليست تراكيب متراوقة يصل بعضها محل بعض في نفس الطبقة المقامية .

- 2 توحى المعطيات بأن كل نمط من الأنماط الأربع يستعمل في طبقة مقامية تختلف الطبقات المقامية المستعملة فيها الأنماط الأخرى ويتحقق غرضاً تخطيطياً بيان الأغراض التي تتحقق بواسطة الأنماط الأخرى رغم أن هذه الأنماط جميعها تقاسم خاصية أنها تستعمل في ما يمكن تسميته «المقام الموسوم» (مقابل المقام الحايد) .

- 3 نظراً للعدم الترافق بين هذه الأنماط الأربع من التراكيب ، تصبح جميع المقاربات (على اختلاف الأطر النظرية المفترحة داخلها) التي توحد بينها مقاربات غير ملائمة ، لا تكفل رصد الخصائص المميزة لكل نمط . في هذا السياق يكون التمييز بين بؤرتين اثنتين ، بؤرة جديدة وبؤرة مقابلة ، الذي اقترحناه في أبحاثنا السابقة عماداً لتحليلتنا للتراكيب المبارة ، تميزاً غير كاف إذ إنه يوحد بين أنماط التراكيب الأربع على أساس أنها تتضمن جميعها نفس الوظيفة التداولية : «بؤرة المقابلة» .

- 4 يتطلب الوصف الملائم للتراكيب المبارة تفريع بؤرة المقابلة إلى أربع بؤر : بؤرة الانتقاء وبؤرة المحصر وبؤرة التثبيت وبؤرة القلب بالإضافة إلى بؤرة الجديد .

هذا التحيط للبؤر يتيح التمييز بين التراكيب التصديرية والتراكيب المخصوصة والتراكيب الحصرية والتراكيب المضمنة للأداة العاطفة «لا» أو الأداة العاطفة «ما ... بل» وبؤرة الحصر وبؤرة القلب بالتالي . ويكون ، بذلك ، التحليل القائم على هذا التحيط مستجيناً للمبدأ الوظيفي العام القاضي بعدم الترافق التداولي بين العبارات اللغوية المتباينة بنية إما إن كل نمط معين من البنيات يطابق نمطاً معيناً من المقامات ويؤدي نمطاً معيناً من الأغراض التخاطبية .

اهوامش

- (1) تشمل عملية التصدير ، كذلك ، التراكيب ذات المحمول غير الفعلية التي من قبيل (i) :
(i) عَنْ رِزْدَ ضَارِبِ غَدًا
إلا أنها ستقتصر في هذا البحث على التراكيب ذات المحمول الفعلي على أساس أن التصدير في الضررين من التراكيب عملية واحدة .
- (2) درجنا في أبحاثنا على ترجمة المصطلح «Coreference» بـ «التحاول» .
- (3) عرضنا بالتفصيل خصائص التراكيب شبه المقصولة في دراسة أوسع تشمل أنواع العلاقات الدلالية الممكن قيامها بين المحمول غير الفعلي والموضع فاعله . راجع ذلك في كتابنا «من قضايا الرابط في اللغة العربية» .
- (4) نفس المرجع
- (5) نفس المرجع
- (6) انظر الفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» .
- (7) انظر خاصة «مفتاح العلوم» للسكاكيني
- (8) فصل القول في هذه القواعد في الفصل الأول من هذا الكتاب .
- (9) انظر كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي»
- (10) ثمة اتجاه عام يقتضي بترابط موقع أداة الاستفهام وموقع اسم الاستفهام . ففي اللغات التي تتصدر فيها الجملة أداة الاستفهام (كاللغة العربية) يرد اسم الاستفهام في صدر الجملة في حين أنه يتأخر (يحتل موقعاً داخل الجملة) في اللغات (اليابانية مثلاً) التي ترد فيها أداة الاستفهام في آخر الجملة .
- (11) انظر الفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» .
- (12) انظر كتابنا : «من قضايا الرابط في اللغة العربية» و «الجملة المركبة في اللغة العربية» .
- (13) يصدق مبدأ السلكية هذا على جميع القواعد .

- (14) انظر كتابنا «الجملة المركبة في اللغة العربية»
- (15) ثمة حالات يتحقق فيها العائد في شكل ضمير وجوباً كأن يكون حاملاً للوظيفة الدلالية المستقبل :
- (ii) أ - الذي أعطيته الكتاب خالد
 - ب - الذي أعطيت الكتاب خالد
- وثمة حالات يكون فيها تحقق العائد في شكل ضمير اختيارياً كأن يكون العائد متقبلاً كما يبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :
- (iii) أ - التي تزوجها خالد هند
 - ب - التي تزوج خالد هند
- وقد فصلنا الفرق في القواعد المسؤولة عن تتحقق العائد في الجمل الموصولة في كتابنا «الجملة المركبة في اللغة العربية» .
- (16) يقضي هذا المبدأ بأن المكونات الأقل تعقيداً مقولياً تنزع إلى أن تقدم على المكونات التي تتفوقها من حيث التعقيد المقولي . من ذلك أن المفعول يقدم على الفاعل ، خلافاً للأصل ، إذا كان المفعول مركباً اسمياً وكان الفاعل جملة أو مركباً معيناً :
- (iv) أ - بلغ خالداً أن هنداً تزور زبيب كل يوم
 - ب - ؟ بلغ أن هنداً تزور زبيب كل يوم خالداً
- (v) أ - زار هنداً الرجل الذي قابلناه أمس
- ب - ؟ زار الرجل الذي قابلناه أمس هندا
- (17) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية»
- (18) أفردنا للتراكيب المطففة مختلف أنماطها دراستين واردتين في الكتابين : «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» و «الجملة المركبة في اللغة العربية» . وفي هاتين الدراستين تفاصيل القواعد المسؤولة عن تكوين البنيات المطففة وما تخصيص له من قيود .
- (19) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية» .
- (20) لا يشكل مع الأداة النافية «ماه» (أو غير «ماه») أداة متقطعة واحدة إلا الأداة الأضالية «بل» . فلا يمكن أن تُعد باقي أدوات العطف عناصر من هذه الأداة المتقطعة . دليل ذلك أنه من الممكن أن توارد الأداة «ما ... بل» أداة من أدوات العطف الأخرى :
- (vi) أ - ما يكرأً وعمرأً صفع خالد بل ابراهيم
 - ب - ما يكرأً فعمرأً صفع خالد بل عمرأً فبكرأ

المراجع

باللغة العربية :

- ابن هشام : مغني الليب ، القاهرة (د . ت)
السكاكبي ، أبو يعقوب : مفتاح العلوم ، القاهرة 1937
السيوطى ، جلال الدين : هموم الموامع ، الكويت ، 1977
الجرجاني ، عبد القاهر : دلائل الاعجاز
المتوكل ، أحمد : نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني ،
منشورات كلية الآداب الرباط 1976 .
الوظائف التداولية في اللغة العربية ، دار الثقافة ، الدار
البيضاء 1985 .
المتوكل ، أحمد : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، دار الثقافة ،
الدار البيضاء ، 1986 .
المتوكل ، أحمد : من البنية الحتمية إلى البنية المكونية . دار الثقافة الدار
البيضاء 1987 .
المتوكل ، أحمد : من قضايا الرباط في اللغة العربية ، منشورات عكاظ
الرباط ، 1988 .
المتوكل ، أحمد : الجملة المركبة في اللغة العربية . منشورات عكاظ ،
الرباط 1988 .
المتوكل ، أحمد : قضايا معجمية ، الشركة المغربية للناشرين المتحدين .
الرباط . 1988 .
المتوكل ، أحمد : اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري . منشورات
عكاظ ، الرباط 1989 .

باللغات الأجنبية

- Auwera J. van der, 1985,*
«Relative that : A centennial dispute». Journal of linguistics 21.
- Auwera J. Van der, and Goossens, L., (eds), 1987*
Ins and Outs of the predication. Dordrecht : Foris
- Bach, E. 1981,*
«On time, tense and aspect : an essay in the english metaphysics. Jn Cole (ed)
- Barwise, J., and Perry, J., 1983.*
Situations and attitudes. Cambridge MIT Press
- Bolkestein, M. A, 1983*
«Genitive and dative possessors in Latin». in Dik, S., (ed)
- Bolkestein, M., A., et al (eds), 1981*
Predication and expression in Functional Grammar. London Academic Press.
- Bolkestein, M., A., et al (eds), 1985 a.*
Syntax and Pragmatics in Functional Grammar. Dordrecht : Foris
- Bolkestein, M., A., et al (eds) 1985 b*
Predicates and terms in functional Grammar.
Dordrecht : Foris
- Bresnan, J., 1980*
«Polyadicity» in Hoekstra, T., et al (eds)
- Chomsky, N., 1972*
Studies on semantics in Generative Grammar, The Hague : Mouton.
- Chomsky, N., 1975*
Reflections on language. London : Temple Smith
- Chomsky, N., 1977 a*
«On wh - movement», in Culicover et al (eds)

- Chomsky, N., 1977 b*
Essays on form and interpretation. Amsterdam : North - Holland.
- Chomsky, N., 1981*
Lectures on Government and Binding. Dordrecht : Foris
- Chomsky, N., 1982*
Some concepts and consequences of the theory of Government and Binding. Cambridge : MIT Press
- Cole, P., (ed), 1981*
Radical pragmatics. New York : Academic Press.
- Cole, P. and Morgan, J., (eds), 1975*
Speech acts. Syntax and Semantics. New York : Academic Press.
- Cole, P. and Sadock, J. (eds), 1977.*
Grammatical relations. Syntax and Semantics 8. New York: Academic Press.
- Comrie, B., 1981*
Language universals and linguistic typology. Oxford : Blak-well.
- Culicover et al (eds), 1977*
Formal syntax. New York : Academic Press
- Davison, A., 1978*
«Negative scope and rules of conversation: evidence from an OV language» In Cole, P., (ed) : Pragmatics. Syntax and Semantics
- Dik, Simon, C., 1978*
Functional Grammar. Amsterdam : North-Holland
- Dik, Simon, C., 1980*
Studies in Functional Grammar. London : Academic Press
- Dik, Simon, C., 1985*
«Formal and semantic adjustment of derived constructions» in Bolkestein et al (eds).
- Dik, Simon, C., 1989*
The theory of Functional Grammar. Part 1. The structure of the clause.
Dordrecht : Foris.
- Dik, Simon, C., (ed). 1983*
Advances in Functional Grammar Dordrecht : Foris
- Dik, Simon, C., et al 1981*
«On the typology of focus phenomena» In Hoekstra et al (eds)
- Givón, T., 1978*
«Negation in language : Pragmatics, Function, Ontology». In Cole P. (ed)
- Givón, T., 1984*
Syntax : a functional-typological introduction. Amsterdam : Benjamins
- Groot, C. de, 1983*
«On non-verbal predicates in Functional Grammar» in Dik (ed)

- Hoekstra, T., et al (eds), 1980*
 Lexical Grammar. Dordrecht : Foris
- Hoekstra, T., et al (eds), 1981*
 Perspectives on Functional Grammar. Dordrecht : Foris
- Hopper, P., and Thompson, S.A., 1982*
 Studies in transitivity. Syntax and Semantics. New York : Academic Press.
- Horn, G.M., 1983*
 «Argument reduction». Linguistic Analysis
- Horn, Laurence, R., 1978*
 «Remarks on neg-raising» Jn Cole, P. (ed)
- Jackendoff, R., 1972*
 Semantic interpretation in Generative Grammar.
 Cambridge : MIT Press.
- Jackendoff, R., 1975*
 «Morphological and Semantic regularities in the lexicon». Language 51
- Jackendoff, R. 1977*
 X syntax. Cambridge : MIT Press
- Jackendoff, R., 1983*
 Semantics and cognition. Cambridge : MIT Press.
- Klima, E., 1964*
 «Negation in English» In Fodor and Katz (eds), the structure of language. Prentice - Hall
- Kuno, S., 1980*
 «Functional Syntax». in Moravcsik and Wirth (eds).
- Lakoff, G., 1971*
 «On Generative Semantics». in Steinberg and Jakobovits (eds).
- Lasnik, H.*
- Lees, R., 1964*
 The grammar of english nominalizations. The Hague : Mouton.
- Lewcowicz, N., 1971*
 «Topic comment and relative clauses in Arabic» Language 47
- Mackenzie, J. L., 1983*
 «Nominal Predicates in a functional grammar of English» in Dik (ed)
- Mackenzie, J., L., 1985*
 «Nominalization and valency reduction» in Bolkestein et al (eds)
- Marantz, A., 1984*
 On the nature of grammatical relations Cambridge : MIT Press
- Milner, J-C., 1979*
 «Le système de la négation en Français et l'opacité du sujet» Langue française 44.

- Moravcsik, E., and Wirth, J 1980**
 Current approaches to Syntax. Syntax and Semantics, New York : Academic Press.
- Moutaouakil, A., 1982**
 Reflexions sur la theorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la faculté des lettres. Rabat.
- Moutaouakil, A., 1984**
 «Le Focus en Arabe : Vers une analyse fonctionnelle» Lingua. 64
- Moutaouakil, A., 1985**
 «Topic in Arabic : Towards a functional analysis» in Bolkestein et al (eds)
- Moutaouakil, A., 1986**
 «Toward an adequate representation of illocutionary force in functional Grammar ». Working Papers in Functional Grammar. 10
- Moutaouakil, A., 1987**
 «VXS en Arabe» in Nuyts and Schutter (eds).
- Nuyts, J. and Schutter, G., (eds), 1987**
 Getting one's words into line : on word order and functional grammar. Dordrecht : Foris
- Rijkoff, J., 1987**
 «Word order tendencies in two prefield subtypes» in Nuyts and Schutter (eds)
- Rivero, M., L., 1980**
 «On left-dislocation and Topicalization in Spanish» Linguistic Inquiry 11.2
- Schyver, Ann de, 1987**
 «The position of the subject in Rif-Berber». In Nuyts and Schutter (eds)
- Selkirk, E., 1977**
 «Some remarks on noun phrase structure». In Culicover et al (eds).
- Steinberg and Jakobovits (eds), 1971**
 Semantics. Cambridge University Press
- Taha, A., (Forthcoming),**
 Essais sur les raisonnements naturels et argumentatifs
- Van Valin , R.D. and Foley, W. A., 1980**
 «Role and Reference Grammar» in Moravcsik and Wirth (eds).
- Van Valin, R. D. and Foley, W. A, 1984**
 Functional Syntax and Universal grammar. Cambridge University Press.
- Williams, E., 1980**
 «Predication» Linguistic Inquiry. 11.1

فهرست الكتاب

3	قائمة الرموز المستعملة
5	تصدير
9	مقدمة
29	الفصل الأول : من الحد إلى المركب
31	مدخل
31	1 . . الحد : وظيفته وبنيته
31	1 . 1 . الحمل
33	1 . 2 . وظيفة الحد
35	1 . 3 . بنية الحد
36	1 . 4 . مخصوصات الحد
39	1 . 5 . أنماط الحدود
41	1 . 6 . الحدود المعقدة
41	1 . 6 . 1 . الحمول الفعلية
42	1 . 6 . 2 . الحمول المسماة
45	1 . 7 . أنماط العلاقات داخل الحد
48	1 . 8 . بنية الحد الوظيفية

2 . قواعد صياغة المركب	51
2 . نقل الحد إلى مركب	52
2 . انتقاء رأس المركب	53
2 . إدماج المحدد	54
2 . إدماج العاطف	56
2 . ترتيب عناصر المركب	57
2 . إسناد الحالات الاعرافية	60
2 . حروف الجر	65
2 . الحدود - الحمول والحدود المتضمنة لحمول	67
الفصل الثاني : النفي في اللغة العربية	77
مدخل	79
1 . الأدوات النافية	80
1 . الأدوات النافية البسيطة	80
1 . الأدوات النافية المركبة	89
1 . الأسماء شبه النافية	89
2 . البنيات المنفية :	92
2 . نفي الحمل	93
2 . نفي عناصر الحمل	93
2 . نفي القوة الانجذابية	95
2 . نفي جهة الحمل	96
2 . النفي داخل المكون الواحد	97
2 . مكونات لها الأساسية في الانتفاء	97
2 . النفي والقوة الانجذابية	101

3 . نحو مقاربة وظيفية للتركيب المنفية	103
1 . النفي مخصوصا	103
2 . مخصوص العمل	104
3 . مخصوص المحمول	105
4 . مخصوص الحد	108
5 . إدماج «لا» العاطفة	110
6 . إشكال حيز النفي	112
 الفصل الثالث : البيانات المأرة : إعادة نظر	121
مدخل	123
1 . خصائص البيانات المأرة	124
1 . التصدير	124
2 . الحصر	128
3 . الفصل	134
4 . العطف بالأداة النافية «لا»	138
5 . «ما ... بل»	140
 2 . البيانات المأرة في الماذج اللغوية	141
1 . التحليلات الموحدة	142
2 . التحليلات المميزة	143
3 . أي تحليل للبيانات المأرة؟	146
 3 . المقاربة الوظيفية للبيانات المأرة	147
1 . أنماط البؤر	147
2 . بؤرة الجديد	150
3 . بؤرة الانتقاء	154
4 . بؤرة الحصر	157
5 . بؤرة الشيت	161
6 . بؤرة القلب	166

رقم الإيداع القانوني : 1993/183
مطابع منشورات عكاظ
٤ شارع الحسن الثاني الحسي الصناعي لينا
- بعقوب المنصور - الرباط